نموذج ترخيص

أنا الطالب : راكان راضي أحمد الحرامشة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

نظرية تشارلز تلي وتفسير إخفاق الحراكات في الأردن، دراسة ميدانية.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: راكان راضي أحمد الحرامشة

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٥/٧/٧

نظرية تشارلز تتل وتفسير إنحراف الأحداث في الأردن

دراسة ميدانية

إعداد

راكان راضي الحراحشة

المشرف

الأستاذ الدكتور مجدالدين خمش

قدمت هذه الإطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في

علم الإجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنيـــة

حزيران، 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (نظرية تشارلز تتل وتفسير إنحراف الأحداث في الأُردن: دراسة ميدانية) وأجيزت بتاريخ 22 / 6 / 2015

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور مجدالدين عمر خمش، مشرفاً أستاذ - علم الإجتماع العام	....
الدكتور خليل درويش، عضواً أستاذ- علم الإجتماع العام	....
الدكتور عايد وريكات، عضواً أستاذ – علم الجريمة	....
الدكتور أحمد فلاح العلوان ، عضواً أستاذ – علم النفس التربوي (الجامعة الهاشمية)	....

الإهداء

إلى زوجتي الغالية

وفـــــاء

إلى أبنائي

رُبـــا وقيس وأحمـــــد

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله الذي يسر لي طريق العلم واعانني على إتمام دراستي هذه، ويسر لى أستاذا فاضلاً لم يبخل علي بالتوجيه والإرشاد ، الأستاذ الدكتور مجدالدين خمش له مني خالص الإمتنان والشكر، كما اتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل عايد الوريكات أستاذ علم الجريمة وعضو لجنة المناقشة فله مني كل التقدير والإحترام على نصائحه ودعمه المستمر لي، كما أتقدم بالشكر إلى بقية أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور خليل درويش أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، والأستاذ الدكتور أحمد فلاح العلوان أستاذ علم النفس التربوي في الجامعة الهاشمية الذين تكرموا بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة فلهم مني كل التقدير والإحترام.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في دور تربية وتأهيل الأحداث في وزارة التنمية الاجتماعية دون إستثناء لما قدموه لي من تسهيلات لإجراء الدراسة فلهم مني كل المحبه والإحترام، ولا يسعني أخيراً الا ان اتقدم بالشكر والتقدير إلى زملائي وزميلاتي لدعمهم المستمر لي أثناء فترة إجراء الدراسة فلهم مني كل التقدير.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

نظرية تشارلز تتل وتفسيرإنحراف الأحداث في الأردن

"دراسة ميدانية"

إعداد

راكان راضي الحراحشة

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين عمر خمش

ملخص

هدفت الدراسة إلى إختبار نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط ودورها في تفسير إنحراف الأحداث في الأردن، والتعرف على الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأحداث المحكومين، وإلى معرفة فيما إذا كان هنالك علاقة بين الضبط الاجتماعي وإنحراف الأحداث تُعزى إلى متغيرات؛ العمر، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، وطبيعة العلاقة بين الوالدين، والعلاقة بين الحدث ووالديه، والعلاقة بين الحدث وأشقائه، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات الأساسية في نظرية توازن الضبط وهي: (معدل الضبط، والضبط الذاتي) ودور كل منهما في إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن من وجهة نظر نظرية تشارلز تتل (Tittle,1995).

إستخدامت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل، وشملت الدراسة جميع الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في كل من العاصمة عمان، الرصيفة، وإربد والبالغ عددهم (101) حدثاً محكوماً فترة إجراء الدراسة، تم جمع البيانات المتعلقة بالأحداث المحكومين بإستخدام إستبيان عد خصيصاً لهذه الدراسة بعد أن تم الإستعانة بالمقياس الذي طوره كل من بيكيرو و هكمان (Hickman,2001 & Piquero)، حيث تم ترجمتة للعربية بمساعدة الأستاذ الدكتور(عايد الوريكات) أستاذ علم الجريمة في الجامعة الأردنية، وذلك من أجل قياس معدل الإنحراف لأغراض هذه الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن هم من الفئة العمرية (15-18)، وبلغت نسبتهم (43.3 %) ، وهم من سكان المدينة، يعيشوا ضمن أسر مستقرة، دخلها الشهري أقل من (300) دينار، والمستوى التعليمي للوالدين يتركز في المستوى الثانوي، وأغلبهم من مرتكبي جرائم السرقة، بنسبة مئوية (41.6%) من إجمالي عينة الدراسة.كما أظهرت نتائج الدراسة أن السبب الرئيسي في إنحراف الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن يكمن في زيادة معدل الضبط الممارس عليهم في الأسرة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.78) بأهمية نسبية (75.60).وتبين أن معدل الضبط الذاتي لدى الأحدث المحكومين كان منخفضاً ، فقد بلغ متوسطه الحسابي (2.17) بأهمية نسبية (43.40)، كما أن معدل الضبط الناتج عن البيئة الاجتماعية المحيطة كان متوسط إذ بلغ متوسطه الحسابي(2.28)، بأهمية نسبية (53.60).

وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير انحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير العمر ، ومتغير نوع الجريمة . وأظهرت نتائج إختبار شيفية وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الدخل للأفراد الذين دخل اسرهم أقل من (300) دينار ، ووجود فروق ذات دلالة احصائية إلى متغير حجم الأسرة للأفراد الذين عدد أفراد أُسرهم (6 - 9) .

وبناءاً عليه فإن نتائج الدراسة قدمت دعماً واضحاً لفرضيات نظرية تشارلز تتل في تفسيرها للإنحراف والتي هي :

1. أن الخلل في معدل الضبط الأسري لدى الأفراد يؤُدي إلى الإنحراف.
2. أن الخلل في معدل الضبط الذاتي لدى الأفراد يؤُدي إلى الإنحراف.
3. أن الزيادة في معدل الضبط الأسري تؤدي بلا شك إلى نقص الضبط الذاتي لدى الأفراد.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1الدراسات السابقة

6-1 تساؤلات الدراسة

7-1 مأيميز الدراسة الحاليه عن الدراسات السابقة

1-1 مقدمة:

لقد حظيت دراسة الجريمة والإنحراف بإهتمام العديد من علماء الاجتماع والجريمة، ومن أبرز تلك الدراسات الدراسة الشهيرة لعالم الاجتماع الفرنسي دوركأيم (Durkheim,1897) بعنوان " العمل الإنتحاري (Suicide Action)، وفي العصر الحديث زاد الإهتمام بدراسة الإنحراف من قبل علماء الاجتماع ومنهم بارسونز (Parson) ، ميرتون (Merton) ، وغيرهم، الأمر الذي ساهم كثيراً في تفسير الإنحراف وتصنيف الجرائم والمجرمين، كما ساهم ذلك في إمكانية السيطرة على الإنحراف وضبطه، ويعتبر سذرلاند (Sutherland) من أوائل علماء الاجتماع الذين إهتموا بدراسة الإنحراف بشكل خاص، فقد صبغ الجريمة بالطابع الاجتماعي، كما أكد على أهمية استخدام المنهج العلمي في دراسة الجريمة من أجل الوقوف على أسبابها(الوريكات، 2013).

لقد شهد عام (1990) حدثين هامين في مجال تطور علم الجريمة، وهما النظرية العامة للجريمة للعالمين هيرشي وجوتفرسون، (Hirschi & Gottfredson)، ونظرية الضغط العام للعالم آجنيو (Agnew)، ولقد أثار هذا الإنجاز إهتمام العديد من علماء الاجتماع والجريمة للتحقق من العوامل الأساسية للإنحراف بحيث أظهرت العديد من الدراسات أنَّ الضبط الذاتي Self Control له مؤَشر كبير في حدوث السلوكيات المنحرفة والإجرامية ومن أبرز العلماء الذين إهتموا بهذا الجانب : (Pratt & Cullen, 2000; Vazsonyi, Junger, Pickering & Hessing, 2001; Perrone, Sullivan, Pratt & Margaryan, 2004; Langton, Piquero & Holliinger, 2006 McGloin, Sullivan, Piquero, & Pratt, 2007; Reisig & Pratt,2011; Holtfreter, Reisig ,Beaver & Pratt, 2010 ; Franklin, Bouffard, & Pratt,2012), (Reisig, Wolfe, & Pratt,2012).

وفي عام (1995) ومن خلال عملية التكامل النظري وضع عالم الاجتماع تشارلز تتل (Charles Tittle's) الأساس لنظرية عامة في الإنحراف والتي أسماها نظرية توازن الضبط (Control Balance Theory)، وقد صمم تتل هذه النظرية لتفسير جميع أشكال الإنحراف (Deviance)، والذي يعرفه تتل بأنه أي سلوك تعتبره الجماعة غير مرغوب فيه وتظهر الجماعة له أو ضدة شعور إستجابة سلبية. (Tittle,1995, 124)، والأساس الذي تقوم عليه

نظرية تتل هو معدل الضبط (Control Ratio) والذي يراد به مقدار الضبط الذي يتعرض له الفرد مقاساً إلى مقدار الضبط الذي يمكن أن يمارسه الفرد ويقوم به ، مما يدل على وجود عدة خيارات سلوكية يمكن أن يقوم بها الفرد، والتي تحد من قدرة الآخرين للمساعدة، كما أن نسبة ضبط الفرد يمكن أن تكون متوازنة (Balance)، ويمكن أن تكون غير متوازنة (Imbalance)، فإذا ما كانت معدل الضبط في حالة توازن فإن ذلك الأمر يقود الفرد نحو الإمتثال (Conformity)، وأما إذا كانت معدل الضبط غير متوازنة فإن ذلك يقود الفرد إلى الإنحراف مما يعيق تقدم الفرد و المجتمع، كما الخلل في الضبط الذاتي يُهيء الفرد إلى أشكال مختلفة من الإنحراف مثل: الإستغلال (Exploitation)، والسرقة (Theft)، والإنحطاط (Decadence). ويحدث النقص في الضبط (Control Deficit) عندما يتعرض الفرد إلى ضبط زائد (Control Surplus) يفوق قدرة الفرد على الضبط و السيطرة، مما يُهيء الفرد إلى أشكال من السلوك المنحرف ومنها: الأيذاء الجسدي، والإعتداء الجنسي، وجرائم الإضرار بممتلكات وأموال الغير، والتحدي وعصيان الأوامر (Defiance)، أو الخضوع والإستسلام (Submission). كما يرى تتل أن الإنحراف الفعلي ينتج بسبب خلل في نسبة الضبط نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات الظرفية وهي: الدوافع ، والعقبات والفرصة؛ وتظهر الدوافع نتيجة الإستفزاز والحث، والعقبات تعني مقدار المخاطر المتوقعة، والفرصة تعني قدرة الفرد على إستثمار الأنشطة والأفراد من أجل تحقيق الهدف، فعلى سبيل المثال تقع جريمة الأيذاء بسبب الإستفزازات الظرفية كالسب والشتم مما يؤَدي إلى خلل في الضبط (Piquero & Hickman, 2003).

يرى علماء الاجتماع أنَّ الإستقرار والتوازن في المجتمع الإنساني يستمر لفترات أطول من الصراع (Conflict) في المجتمعات وبين الأفراد، لذلك ركز العلماء والمفكرون على دراسة عوامل الإستقرار والضبط الاجتماعي منذ القدم ، فقد إهتم الباحثون بدراسة النظام الاجتماعي ومؤسساته لأهميتها في ضبط سلوك الأفراد ، كما درس علماء الاجتماع والجريمة الضبط الاجتماعي من عدة جوانب بوصفه عاملاً يؤَثر بشكل كبير في سلوك الأفراد وتصرفاتهم. والأسرة كمؤسسة اجتماعية تقوم بعملية التنشئة لأفرادها وتستخدم وسائل الضبط الاجتماعي لضبط سلوك أبنائها ، وتؤَثر عملية ممارسة الضبط على الأبناء وتساهم في تكوين شخصية الفرد كما أنَّ الخلل في ممارسة الضبط قد يُؤدي إلى إنحراف الأبناء وقيامهم بتصرفات غير مقبولة اجتماعياً، وهذا ما أشار اليه العلماء الذين درسوا تأثير الضبط في

سلوك الأفراد ومن أبرزهم هيرشي (Hirschi) وتشارلز تتل (Tittle) ، الذي يرى في الضبط عاملاً قوياً في دفع الأفراد لإرتكاب الجرائم.

تتنـأول هـذه الدراسـة مشكلة إنحـراف الأحـداث فـي المجتمـع الأردنـي فـي سـياق الفكـر الاجتماعي، وذلك من وجهة نظر نظريـة تشـارلز تتـل فـي تـوازن الضـبط ودورهـا فـي تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن لعام 2015/2014، وذلك من خلال فحص فروض نظريـة تـوازن الضـبط وتطبيقهـا علـى مجتمـع الدراسـة للتعـرف على العوامل والأسباب التي تكمن وراء إرتكاب الأحداث للسوكيات المنحرفه.

2-1 مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة إنحراف الأحداث من أكثر الظواهر التي مازالت تؤرق العديد من دول العالم وبالأخص دول العالم النامية، وبالرغم من قيام كثير من العلماء والباحثين بدراسة هذه الظاهرة للتعرف على العوامل والأسباب ووضع الحلول العلاجية لها، إلاّ أنها ما زالت في تنامي بشكل كبير، وتعتبر فئة الشباب من أكبر فئات المجتمع حجماً في جميع الدول العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، فقد بلغت نسبة الشباب دون سن (19) سنه في الأردن (48.26 %) من مجموع السكان الإجمالي وذلك حسب تقديرات الإحصاءات العامة لعام (2012). ولما لهذه الفئة من تأثير كبير على المجتمع وتنميتة، ولكبر حجم هذه الفئة بالنسبة للسكان في المجتمعات العربية.

لذلك تكمن مشكلة الدراسة في أنها تسعى إلى تفسير أسباب إنحراف الأحداث في الأردن من خلال تحليل مفاهيم وفرضيات نظرية توازن الضبط الاجتماعي للعالم تتل ، والتعرف على دور الضبط في إنحراف الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن والبالغ عددها خمسة دور تربية وتأهيل موزعة ضمن محافظات العاصمة والزرقاء وإربد ومأدبا ومعان. وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي :

كيف تفسر نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل إنحراف الأحداث في الأردن؟

3-1 أهمية الدراسة:

بالرغم من تنأول العديد من الدراسات لظاهرة إنحراف الأحداث بشكل عام إلا أنها لم تدرس نظرية توازن الضبط ودورها في تفسير الإنحراف، بإستثناء الدراسات الاجنبية منها، لذا تأتي أهمية الدراسة في أنها الدراسة الأولى في الوطن العربي على حد علم الباحث التي تتخذ من نظرية توازن الضبط أساساً لها في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن من أجل توطين النظرية في بيئة مغأيرة ، كما وتنبع أهمية الدراسة في أنها تضيف موضوعاً جديداً في البحث العلمي من جهه، ولما لها من فائدة لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية يمكن أن توجه للمساعدة في الحد من حجم إنحراف الأحداث وتحديداً الجهة الأولى المسؤولة عن هذه الفئة وهي الأسرة.

والمجتمع الأردني كغيرة من المجتمعات يعاني من ظاهرة جنوح الأحداث بشكل متزأيد، لذلك تأتي أهمية الدراسة في المحأولة لتقديم تفسيرات في ضوء أحدث نظريات علم اجتماع الجريمة و بشكل مختلف عن الدراسات السابقة وذلك من خلال تطبيق ودراسة وتحليل فروض نظرية تشارلز تتل Charles Tittle في توازن الضبط ، والتي أرسى قواعدها العامة عام 1995 في كتابة بعنوان (توازن الضبط) Control Balance. من أجل التعرف على عوامل وأسباب إنحراف الأحداث في الأردن، والدوافع من وراء قيام الأحداث بأعمال مخالفة للقانون تتمثل في جرائم: السرقة والسطو، والقتل، والشروع بالقتل و الأيذاء بأنواعه وهتك العرض.

4-1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظرية توازن الضبط الاجتماعي للعالم الأمريكي "تشارلز تتل" وكيفية تفسيرها للإنحراف، وذلك من أجل التعرف على أسباب إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن وللمساهمة في الحد من تنامي حجم هذه الظاهرة، ويمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي :

1. التعرف على الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأردن .
2. التعرف على علاقة الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأردن بإنحرافهم من وجهة نظرية تشارلز تتل.
3. التعرف على أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأردن .
4. التعرف على علاقة الضبط في الأسرة في إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن من وجة نظرية تشارلز تتل.
5. التعرف على علاقة الضبط الذاتي في إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن من وجة نظرية تشارلز تتل.
6. التعرف على دور البيئة المحيطة في إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن من وجة نظرية تشارلز تتل.

5-1 الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات المحلية والعربية التي تنأولت موضوع إنحراف الأحداث بشكل عام وهي : دراسة البدأينة (2002)، ودراسة رمزون وغرأيبة (2004)، ودراسة البدأينة وعبدالشقور(2005)، ودراسة العرب (2010)، ودراسة الوريكات والمجالي (2012)، أما الدراسات العربية فهي : دراسة العموش (2006) ودراسة إسماعيل (2010)، ودراسة العوران والحنيطي (2012) ، الا أنه وفي حدود علم الباحث لا يوجد دراسات عربية تنأولت نظرية تشارلز تتل وتفسيرها للإنحراف، الإ أن هنالك دراسات أجنبية سوف يتم النظر إليها.

أولاً: الدراسات المحلية:

هنالك دراسات محلية متعددة تطرقت لدراسة إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني وفيما يلي أهم تلك الدراسات:

أجرى **(البدأينة، 2002)** دراسة على الأحداث في الأردن بعنوان **" سوء معاملة الأطفال:الضحية المنسية"** إلى تحليل سوء معاملة الأطفال كجريمة مستحدثة للتعرف على الأسباب المؤدية إلى سوء معاملة الأطفال، وأشكال سوء معاملة الأطفال، الجسدية والنفسية والإهمال والإساءة الجنسية، والتعرف على آثار سوء معاملة الطفل الصحية والنمائية والنفسية ومدى إنتشار ظاهرة سوء معاملة الأطفال في المجتمع العربي.

ولقد توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع تشريعات تحدد فيها مفاهيم سوء معاملة الطفل، والعقوبات اللازمة، وسحب الأطفال من الأسر المعروفة بإساءة معاملة الطفل وأيداعهم لمؤسسات حكومية آمنة.

وقام كل من **(رمزون، والغرأيبة، 2004)** بإجراء دراسة على الأحداث الجانحين في المجتمع الأردني بعنوان **" الخصائص للأحداث الجانحين في الأردن "** ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص للأحداث الجانحين في الأردن، من حيث العمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، ونوع الجنحة ومهنة الأب ، تكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث المقيمين في دار تربية وتأهيل أحداث إربد (مركزمحمد بن القاسم الثقفي) والبالغ عددهم (64) حدثاً محكوماً وقت إجراء الدراسة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية (14-16) سنة، إرتكبوا الجنوح لأول مرة، وخاصة السرقة، وأنهم أتوا من أسر

أمية وذات تعليم متدني، يعملون في المهن العادية، ودخلهم الشهري أقل من (150) دينار، وحجم الأسرة يزيد على (7) أفراد، وأن العامل الرئيسي لجنوح الحدث كان سببه الأصدقاء، وقد أظهرت الدراسة أن العلاقة مع الأبوين كانت جيدة وطبيعية خاصة مع الأب.

أما **(البدأينة، و عبدالشقور، 2008)** قاما بدراسة **" العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية لدى طلاب الجامعة أثناء الطفولة وأشكال العنف الأسري"** ، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أشكال الإساءة التي تعرض لها طلبة الجامعة أثناء طفولتهم سواء أكانت إساءة نفسية أو جسدية أو إهمال، وقد تكونت عينة الدراسة من (441) من مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع طلبة جامعة مؤتة المنتظمين بالدراسة والمسجلين لدراسة متطلبات الجامعة خلال الفصل الدراسي الثاني لعام 2004 / 2005 البالغ عددهم أنذاك (13758)طالباً وطالبة، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التاليه:

1- أن أكثر أشكال الإساءة التي تعرض لها المبحوثين من الأهل هي الإساءة الجسدية والتي تتمثل بالضرب وشد الشعر، والصفع، والحبس، والخنق.
2- كما أن المبحوثين لم يتعرضوا إلى أي شكل من أشكال إساءة الإهمال أو الإساءة الجنسية.
3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وأشكال الإساءة التي يتعرض لها الطلاب أثناء طفولتهم.
4- جود علاقة سلبية بين إنفصال أحد الوالدين والإساءة التي يتعرض لها الطلاب أثناء طفولتهم.

وجاءت دراسة **(العرب، أسماء، 2010)** بعنوان **" العنف ضد الطفل من وجهة نظر أولياء الأمور في المجتمع الريفي- الأشكال والآثار"** ، تكونت عينة الدراسة من (50) من أولياء الأمور في مدرسة عجلون الأساسية وقد هدفت إلى التعرف على الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة العنف ضد الطفل، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثاراً للعنف على حياة الطفل تتمثل في: تعطيل طاقات الطفل الإبداعية ، والشعور بالفشل، والتسبب بمشاكل نفسية لديه، كما بينت نتائج الدراسة أن أكثر أشكال العنف الموجه ضد الطفل هو العنف اللفظي، كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التعليمية تساهم في الحد من ظاهرة العنف ضد الطفل من خلال

الندوات والمحاضرات، وبينت الدراسة أن المؤسسات الإعلامية تقدم برامج لتخفيف من حجم ظاهرة العنف ضد الطفل.

أما دراسة كل من **(الوريكات، و المجالي،2012)**، بعنوان **"إختبار الإحتواء الداخلي لنظرية الإحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية"**، فقد تكونت عينة الدراسة من جميع الأحداث في دور تربية وتأهيل الأحداث الأردنية والبالغ عددهم (223) طالباً تراوحت أعمارهم من (12-18) عام، كما هدفت الدراسة إلى إختبار الإحتواء الداخلي لنظرية الإحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة دعماً لفروض نظرية الإحتواء؛ بأن الأطفال الذين يتعرضون للإحتواء الداخلي هم أقل ميلا للإنحراف، كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإحتواء الداخلي (مفهوم ذات جيد، والضبط الذاتي، وقوة الأنا ،والأنا الأعلى والدين) يعزى لمتغير الحالة (منحرفين وغير منحرفين).

كما أجرى كل من **(العوران و الحنيطي، 2012) دراسة** بعنوان**" أثر العنف الأسري على الأطفال وعلاقته بسلوكهم المنحرف، من وجهة نظر الطلبة العمانيين الدارسين في جامعة مؤتة "**، وهدفت الدراسة إلى قياس درجة العنف الأسري الذي تعرض له الطلبة العمانيين الدارسين بجامعة مؤتة في أثناء طفولتهم أثر ذلك على السلوك المنحرف في حين بلغ مجتمع الدراسة من (150) طالباً من الطلبة العمانيين، وخلصت الدراسة إلى أن لأشكال العنف الأسري التي تعرض لها الطلبة العمانيين في أثناء طفولتهم أثر في سلوكهم المنحرف، وأظهرت الدراسة أن أكثر أشكال العنف الأسري التي تعرض لها الطلبة في مرحلة الطفولة تمثلت في العنف النفسي والإهمال، والتشاجر مع الإخوة.

ثانياً: الدراسات العربية:

يوجد العديد من الدراسات العربية التي تنأولت موضوع إنحراف الأحداث من عدة جوانب ونورد بعضاً منها كما يلي:

أجرى **(العموش، 2006)** بدراسة بعنوان **" البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات "**، تألف مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين المقيمين بالوحدة الشاملة للرعأية في الشارقة، وقد بلغ عددهم (168) حدثاً خلال الفترة من ينأير حتى نهأية ديسمبر (2002))، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات ، وذلك من خلال بيان الخصائص الديموغرافية للجانحين (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والعلاقة بين الآباء والأمهات) وخصائص آباء الجانحين وأمهاتهم، والبناء الأسري للأحداث الجانحين، وطبيعة الإدارة والإشراف الأبوي، ولقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة إهتمام الآباء والأمهات بالأحداث الجانحين.

أما (اسماعيل، 2010) فقام بدراسة **" الأسباب النفسية و المؤدية إلى جنوح الأحداث"**، وقد سعت الدراسة إلى التعرف على الأسباب النفسية و المؤدية إلى جنوح الأحداث. وأظهرت الدراسة إلى أن جنوح الأحداث ينتج بسبب عدة عوامل نفسية واجتماعية ومنها شعور الحدث بالإهمال وحرمانه من التعبير عن مشاعره يؤدي به إلى اللجوء إلى مكان آخر، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المعاملة القاسية والشديدة للحدث تؤدي إلى ردود فعل عدوانية وإلى الإنحراف.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

يوجد العديد من الدراسات الأجنبية التي تنأولت دراسة وإختبار نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط وفيما يلي أهم تلك الدراسات:

أجرى كل من **هكمان، وبكيرو، (Piquero and Hickman, 2003)**، دراسة بعنوان **" توازن الضبط والأيذاء"**، وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين معدل الضبط والإنحراف ،حيث بلغت عينة الدراسة (253) طالب من طلاب جامعة نورث أيستن (north eastern) ، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة قويه بين درجة الخلل في الضبط وإحتمال الإنحراف، وأن الأفراد الذين تعرضوا لخلل في الضبط هم أكثر عرضة لإرتكاب أشكال مختلفة من جرائم الأيذاء .

أما **كريستوفر، و تويكسبري (Christopher and Tewksbury, 2005)** فقد قاما بدراسة بعنوان **" نظرية توازن الضبط والدافع نحو العنف.**

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى التعرف على دور الضبط الممارس على الأفراد، وتكونت عينة الدراسة من (460) طالب من طلاب المرحلة الجامعية، والتعرف لدور القيود والإحساس بالإهانه في عملية ضبط التوازن وأثرها في العنف، كما أظهرت نتائج الدراسة الدعم الجزئي لنظرية توازن الضبط حيث بينت نتائج الدراسة أن الضبط الفائض و العجز في الضبط على حد سواء لديها صلات مهمة في الإنحراف.

فيما جاءت **دراسة مارك ، وولدمان (Mark and Wildman, 2007)**، بعنوان **" إختبار نظرية تتل في توازن الضبط على السلوكيات المنحرفة للسجناء"**، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوأيات الضبط الممارسة على السجناء المقيمين في مركز ولأية ويسكونسن (WRC) وأثر ذلك على الإنخراط في السلوك المنحرف، وذلك من خلال فحص المتغيرات الديمغرافية والقضأيا ذات العلاقة بالإنحراف عند السجناء، وقد بلغت عينة الدراسة (50) شخص محكوم من داخل السجن ، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن السجناء الذين يعانوا من نقص في الضبط هم أكثر عرضة للإنخراط في السلوكيات المنحرفة .

أما دراسة **بارون ، و فورد (Stephen , Baron and Forde, 2007)** بعنوان**" إختبار نظرية توازن الضبط على جرائم الشباب في الشارع.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى سيطرة إحساس الشباب بالفقر والجوع وعدم وجود مكان للسكن وسيطرة تلك الظروف الصعبة وتأثيرها في إرتكابهم للجرائم ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الضبط الذاتي للفرد والأصدقاء في السلوكيات المنحرفة ، في حين بلغت عينة الدراسة (400) شاب من الشباب المشردين في الشوارع بلا مأوى، ولقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كل من النقص و الزيادة في الضبط ترتبطان بشكل أساسي بجرائم الإعتداء، والسرقة، والسطو، والإضرار بالممتلكات.

ولقد أجرى كل من **فوكس، ونوبل ، ولين، (Fox, Nobles, and Lane, 2014)** دراسة بعنوان**" نظرية توازن الضبط وراء القضبان، إختبار نظرية تتل على المسجونين من الرجال والنساء"**، وهدفت هذه الدراسة إلى إختبار نظرية تشارلز تتل في توزان الضبط ، وقد

بلغت عينة الدراسة (2345) فرد من نزلاء السجون، منهم (1746) من الذكور بنسبة (73.33)، و (599) من النساء بنسبة (24.81) ، وتوصلت نتائج الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

1- النقص أو الزيادة في الضبط على حد سواء تؤديان إلى زيادة كبيرة في إرتكاب المخالفات عند الرجال.

2- الزيادة والنقص في الضبط الذاتي يرتبطان أيضاً بإرتكاب مجموعة متنوعة من الجرائم.

3- زيادة الضبط، والسيطرة والتحكم الزائد سبب رئيسي في الإنحراف وخاصة المخالفه لدى النساء

6-1 تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التاليه:

1. ما الخصائص والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأردن؟
2. ما أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأردن؟
3. ما علاقة معدل الضبط الأسري في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل؟
4. ما علاقة معدل الضبط الذاتي في تفسيرإنحراف الأحداث في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل؟
5. ما علاقة معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل؟
6. ما دور الخصائص والديمغرافية في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل؟

7-1 مأيميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة والتي شكلت القاعدة لانطلاق الدراسة الحاليه، يتبين لنا أن الدراسات السابقة وخاصة المحلية والعربية منها هدفت إلى التعرف على الخصائص للأحداث، كما هدفت إلى التعرف على أثر العنف وسوء معاملة الأطفال في إنحرافهم ، وقد تنأولت تلك الدراسات موضوع إنحراف الأحداث مع مجموعة من المواضيع والمتغيرات وهي : العنف وسوء معاملة الأطفال والخصائص للأحداث أسرهم وعلاقتها بإنحراف الأحداث، وإختبار نظرية الإحتواء الداخلي وعلاقتها في تفسير إنحراف الأحداث والأساب النفسية و المؤدية إلى جنوح الأحداث.

أما الدراسات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها فقد اهتمت بدراسة نظرية توازن الضبط وتفسيرها للإنحراف بشكل عام، إلا أنها لم تتنأول موضوع إنحراف الأحداث كمتغير تابع، فقد اهتمت بدراسة علاقة الخلل في توازن الضبط وإحتمال الإنحراف لدى طلاب الجامعة، وعلاقة الخلل في توازن الضبط وأثره في العنف على طلاب الجامعة، كما أهتم البعض منها بدراسة علاقة الضبط وأثره في السلوكيات المنحرفة لنزلاء السجون، كما تنأولت دراسة أثر إحساس شباب الشوارع بالظروف الصعبة؛ الفقر، والجوع وعدم وجود مكان للسكن، وتأثيرها في إرتكابهم للجرائم.

أما الدراسة الحاليه فقد تنأولت موضوع إنحراف الأحداث بشكل جديد لم تتنأوله الدراسات السابقة المحلية والعربية منها وهو تفسير إنحراف الأحداث من خلال نظرية توازن الضبط للعالم الأمريكي تشارلز تتل والتي تعتبر الدراسة الأولى من نوعها في الوطن العربي حسب حدود علم الباحث، فلا توجد دراسة من الدراسات السابقة تتطابق مع هذه الدراسات من حيث الموضوع والمتغيرات المستخدمة، لذا فإن دراسة وتطبيق النظرية كنظرية توازن الضبط في مجتمع جديد هو من أسس نجاح البحث العلمي. وإجراء مثل هذه الدراسة يثري البحث العلمي بموضوع جديد ويكسبها موقعها بين الدراسات الآخرى حسب علمي.

التعريفات الإصطلاحية:

يوجد بعض المفاهيم الهامة والمتعلقة بموضوع الدراسة وانه ال بد من تعريفها بشكل إصطلاحي وتشمل تلك المفاهم مأيلي:

الضبط Control: قدرة الأفراد على معالجة ومنع الأفعال التي قد تسبب خللاً ما في النظام الاجتماعي، والقدرة على ضبط سلوك الآخرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضمن الوسائل المتاحة.

توازن الضبط control balance: معدل وقدرة الفرد على التحكم بالضبط الذاتي مقابل الضبط الممارس عليه .

الضبط المضاد Counter Control : معدل الضبط التي تمارس على الفرد من غيره من الأفراد.

القيود Constraints: تلك الأشياء التي تشكل عائقاً أمام الفرد أو أمام ممارسة الرقابة المحتملة على الفرد، والقيد هو نتاج لمجموعة العوامل وهي: معدل الضبط، ومدى خطورة الفعل، وحجم الفرصة والمواجهه المتوقعة لكشف السلوك وتسمى المخاطرة. وتشير القيود إلى المخاطرة و العقبة والإساءة التي من المحتمل أن تواجه الفرد في حال قيامة بسلوك منحرف.

معدل الضبط Control Roite: مقدار خبرة الأفراد المكتسب في الضبط من خلال التفاعل مع الأسرة والبيئة المحيطة لهم مقاساً إلى مقدار الضبط الذي يمكن أن يمارس على هذه الأشياء وعلى أنفسهم .

كم يشير إلى مقدار الضبط الذي يتعرض له الفرد مقاساً إلى مقدار الضبط الذي يمكن أنْ يُمارسه الفرد ويقوم به.

الفرصة: :**Opportunity** يقصد بالفرصة مدى إستثمار الفرد للأنشطة والآخرين من أجل تحقيق الأهداف والرغبات.

الإنحراف Devance: هو الزيادة أو النقصان ف -دل الضبط .

الفصل الثاني

الضبط الاجتماعي والإِنحراف

2-1 مقدمة

2-2 المفاهيم

2-2-1 مفهوم الحدث

2-2-2 مفهوم الإِنحراف

2-2-3 مفهوم إنحراف الحدث

2-2-4 مفهوم الضبط الاجتماعي

2-3 أهمية الضبط الاجتماعي

2-4 أنواع الضبط الاجتماعي

2-5 وسائل الضبط الاجتماعي

2-6 أنماط جرائم الأحداث

2-7 حمأية الحدث في قانون الأحداث الأًردني والإتفاقيات الدولية

2-8 العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث

2-9 خاتمة

1-2 مقدمة:

تعد ظاهرة جنوح الأحداث من أبرز الظواهر المخلة بالنظام الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، وما زالت هذه الظاهرة تشغل بال كثير من العلماء والمفكرين كونها مشكلة عانت منها مختلف الدول وذلك لما لها من نتائج سلبية تُؤدي إلى تأخير عجلة التنمية والتقدم للمجتمعات، ولقد تنوَّعت وجهات النظر حول العوامل والأسباب التي تسبب هذه المشكلة، والتي حأولت في مجملها تقديم تفسير وحلول لمعالجة تلك المشكلة أو التخفيف من حجمها، فالبعض يرى أن سبب هذه المشكلة يعود إلى الخلافات الأسرية ومشكلات الطلاق والعنف الأسري، والبعض الآخر فسرها تبعا للبيئة التي يسكن فيها الحدث، أو بسبب العوامل الاقتصادية و الفقر.

وتشير الإحصاءات إلى إنَّ ما يقارب ثُلث الحالات المحولة إلى عيادات الطب النفسي من قبل الوالدين أو المدرسة ماهي الا حالات تتعلق بالسلوك المنحرف، والتي غالباً ما تتضمن نزعات عدوانية مضادة للمجتمع، فمشكلات السلوك المنحرف تترأوح بين الأفعال الجرمية المحددة بالقانون مثل :العنف، و الأيذاء، والسرقة، وإضرام النيران، وتخريب الممتلكات العامة وممتلكات الغير، إلى أنماط إنحرافية آخرى مثل الكذب والتحدي أو العناد، ومثل هذه السلوكيات قد تكون مؤشراً إلى مشكلات آخرى في مرحلة المراهقة ، فقد بينت الدراسات أن الأطفال الذين يتصفون بمستوى عالٍ من السلوك المنحرف غالباً ما يتطور هذا السلوك إلى مشكلات حادة تؤثر في شخصيتهم بظهور انحرافات مضادة للمجتمع (الرشيدي ،2000).

لقد إختلفت نظرة المجتمع إلى الحدث حالياً، ففي السابق كان ينظر إلى الحدث على أنه مجرم وأنه يستحق العقاب وكان يعامل بقسوة وشدة، ولكن مع التقدم العلمي وظهور منظمات حقوق الإنسان، وتطور القوانين الوضعية في المجتمع، أصبحت النظرة للحدث مختلفة، وتغيرت معاملة الحدث الجانح وأخذت تتسم بالمعاملة الإنسانية والتي تصب في مجملها في مصلحة الحدث بالدرجة الأولى.

يساهم الضبط الاجتماعي بشكل كبير في الحد من الإنحراف والجريمة، فوسائل الضبط الاجتماعي من قانون وعادات وتقاليد ورأي عام تعمل على تماسك المجتمع والحفاظ على أمنه فهي بمثابة الرادع للأفراد من القيام بأعمال منحرفه، فالمجتمع يستخدم وسائل الضبط

الاجتماعي على أفراده ويخلق بينهم نوعاً من التوافق مع الآخرين، ويكتسب الفرد الضبط الاجتماعي السائد في المجتمع من خلال عملية التنشئة ومن خلال عملية العقاب التي يتعرض لها الفرد عند قيامه بعمل غير مرغوب في المجتمع (الخطيب، 2002).

كما يتنأول هذا الفصل من الدراسة موضوع الضبط الاجتماعي وإنحراف الأحداث من حيث التعرف إلى بعض المفاهيم كمفهوم الحدث، ومفهوم الضبط الاجتماعي، ومفهوم الإنحراف، ومفهوم إنحراف الأحداث ، بالإظافة إلى التعرف على أهم وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في الحد من الإنحراف، وأهمية الضبط الاجتماعي لدى علماء الاجتماع السابق ذكرهم، وأنماط الجرائم المرتبة التي يرتكبها الأحداث، وسنلقي الضوء على قانون الأحداث الأردني ونتعرف على واقع مشكلة إنحراف الأحداث في الأردن وحجمها ، بالإظافة إلى العوامل التي تؤثرة في إنحراف الحدث.

2-2 المفاهيم:(Concepts)

هنالك بعض المفاهيم التي تتعلق بالدراسة والتي أشارت إليها العديد من الأدبيات ومن أهمها:

1-2-2 مفهوم الحدث: (juvenile)

الحدث في اللغة يعني بدأية سن الشباب، ويقال أخذ الأمر بحداثة أي بأوله وإبتدائه، والحدث هو صغير السن، والحدث هي تلك المرحلة من عمر الفرد التي تتميز بجميع مظاهر الحيوية، والجسمانية، والعضوية، والتي ينتقل خلالها الفرد من مرحلة النمو الجسمي والنفسي في الطفولة إلى مرحلة النمو الجسمي والنفسي للشباب، والحدث هو الصغير بين سن التمييز وسن البلوغ والذي ارتكب أحد الأفعال التي يعاقب عليها القانون(أنيس، إبراهيم، 1987).

ويعرف الحدث في معجم Le Robet بأنه " القاصر وهو الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد أو سن البلوغ"، وفي معجم المصطلحات الفرنسي جاء معنى كلمة حدث" كل شخص قاصر يحميه القانون"(العابورة، 2007، ص: 5).

وفي قانون الأحداث الأردني جاءَ تعريف الحدث ، " بأنَّه كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره " (قانون الأحداث، 2014 ، المادة:2).

وقد جاءَ تعريف الحدث في الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل على أنه" من لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى" (الأمم المتحد، اتفاقية حقوق الطفل ،2004، المادة: 1).

وعُرَّف الحدث ضمن قواعد الأمم المتحدة بشأن حمأية الأحداث المجردين من حريتهم بأنه: " كل شخص دون الثامنة عشرة من العمر" (الأمم المتحدة، هافانا،45/ 113).

كما عرَّفت القاعدة الثانية من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضأيا الأحداث (قواعد بكين) عرفت الحدث بأنه" الطفل أو الشخص صغير السن يجوز بموجب القواعد القانونية ذات العلاقة مسائلته عن الجرم بطريقة تختلف عن مسائلة البالغ"(الأمم المتحدة، قواعد بكين،1985).

2-2-2 مفهوم الإنحراف: (Deviance)

لقد ذكرت الدراسات العديد من التعريفات لمفهوم الإنحراف ومن أبرز تلك التعريفات ما يلي :

الإنحراف في اللغة: هو " الميل ويقال مال الشخص عن الشيء، أي تحرَّف وإنحرف وإحرورف" (الفيروز، 1398هـ ، 127).

الإنحراف هو الخروج عن القواعد والمعأيير المتعارف عليها ضمن الجماعة الوأحدة من خلال القيام بفعل أو سلوك (Behavior) مخالفاً لتلك المعأيير والقواعد، والذي في الغالب يواجه بالرفض والمعارضة من قبل تلك الجماعة (البقلي، 2005).

يعرف القريشي الإنحراف بأنها ظاهرة اجتماعية وأن صفة التجريم والإنحراف ما هي ألا أحاكم تطلقها الجماعة على تصرفات أفرادها التي تتعارض مع قيم تلك الجماعة وأفكارها سواء كان القانون يعاقب عليها أم لا، والإنحراف سلوك مخالف لما يراه المجتمع وهي خروج عن القواعد المتعارف عليها بين أفراد المجتمع، و بعبارة آخرى فإن المجتمع هو من يحدد صفة تلك الأفعال هل هي منحرفة أم مقبولة اجتماعياً (القريشي، 2011، أ) .

يعرف تشارلز تتل (Tittle) الإنحراف بأنه سلوك أو تصرف مرفوض من قبل الأفراد، كما أنه شعور جماعي مشترك تجاه فعل من النوع السلبي ناتج عن الخلل في كمية الضبط التي يتعرض لها الأفراد (Delisi and Hochstetler, 2002).

يعرف (جورج لندربرج) الإنحراف بأنه الفشل في الإمتثال لمستويات محددة من القواعد، والخروج عن ما هو مألوف ومقرر في المجتمع، ويعتبر المجتمع السلوك منحرفاً بناءَ على درجة الإنحراف التي يسامح فيها والتي تختلف من ثقافة إلى آخرى، لذلك يدخل تعريف الإنحراف في إعتبار حدود التسامح في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه السلوك، وبشكل مبسط يعود لندربرج ويعرف الإنحراف بأنه " أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه لدرجة يتجأوز فيها الفعل حد التسامح للمجتمع، ومثل هذا السلوك الذي تجأوز حدود التسامح يتطلب قيام المجتمع إلى فعل عام، يهدف إلى حمأية المجتمع، وإصلاح المخالف، أو

الجاني، و تحذير كل إنسان من الإنحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح عندها "(غيث، 1985، ص:20).

من خلال التوضيح السابق لمفهوم الإنحراف يمكن القول بأن الإنحراف يشمل كل سلوك يقوم به الفرد في المجتمع الوأحد والذي يمثل تناقضاً مع القوانين والمعأيير المعمول بها في المجتمع بحيث يتطلب الأمر وقوع عقوبة رادعة للفرد بسبب ذلك السلوك والفعل.

كما يتضح لنا أنَّه يوجد نمطين من السلوك لدى الجماعات، النمط الأول هو نمط السلوك الأيجابي المرغوب به والذي يتفق مع معأيير وقواعد الجماعة، والنمط الثاني هو نمط السلوك السلبي وهو السلوك غير المرغوب به ولا تقبله الجماعة، لأنه يتعارض مع قيم وقواعد ومعأيير تلك الجماعة.

3-2-2 مفهوم إنحراف الأحداث (Juvenile Delinquency)

لقد تضمنت القوانين والسياسات المعمول بها في مجال الأحداث تصنيف الأفعال التي يرتكبها الحدث، فهناك أفعال يقوم بها الحدث تكون دون مستوى الجريمة، كما هو الحال في التسول والخروج عن سلطة الوالدين وغيرها من الأفعال التي لا ترقى لمستوى الجريمة وتختلف عن الأفعال التي يرتكبها الكبار، وتختلف المجتمعات في تصنيفها لتلك الأفعال تبعاً للبناء الاجتماعي والثقافي لها، كما تختلف في تحديد العمر الذي يعامل عنده الفرد كحدث في حال إرتكابه لفعل مخالف، فقد حددت بريطانيا سن الحدث بثماني سنوات ثم رفعته إلى عشر سنوات في عام 1965، لقد قام العديد من علماء الاجتماع والجريمة، والقانون بتعريف مفهوم انحراف الأحداث الا إنه لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد له، ومن أهم تعريفات إنحراف الأحداث ما يلي (الخواجة، 2003):

يعرف العيسوي انحراف الأحداث بأنه " تلك الأخطاء البسيطة التي يرتكبها الأحداث الصغار ضد القانون أو ضد النظام الاجتماعي السائد " (العيسوي، 2001، ص: 29).

وبناءَ على ماسبق يمكن تعريف إنحراف الحدث بأنه: قيام صغير السن من الجنسين ممن لم يبلغ الثامنة عشر من العمر بأفعال غير مألوفه تشكل خطورة على المجتمع الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات في مساعدة الحدث في جميع المراحل القانونية وتوجيهه وتقويمه.

4-2-2 مفهوم الضبط الاجتماعي (Social Control)

يُعتبر موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تنأول دراستها علماء الاجتماع، والنفس، والتربية لصلته القوية بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد، الإ أنه لا يزال يوجد الكثير من الغموض في تقديم تعريف محدد للضبط الاجتماعي، ويرجع ذلك الأمر إلى إختلاف العلماء وعدم اتفاقهم حول مفهوم الضبط الاجتماعي وتحديد ميادين دراسته فلقد تعددت وجهات نظر العلماء لمفهوم الضبط تبعاً لمداخلهم النظرية، ومن أهم تلك التعريفات:

يُشير مفهوم الضبط الاجتماعي إلى تلك الإجراءات والوسائل المقصودة وغير المقصودة التي تتخذها الجماعة من أجل رقابة سلوك الأفراد والتأكد بأنهم يتصرفون ضمن المعأيير والقيم المتفق عليها لدى الجماعة (الخواجة، 2003).

يعرَّف روس (Ross) الضبط الاجتماعي بأنه "سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة لا يستهان بها في أحداث الإستقرار في المجتمعات" (عباس، 2013، ص: 55).

كما يعرَّف سمنر (Simner) الضبط الاجتماعي في كتابة الشهير بعنوان " العادات الشعبية" بأنه " ما تمارسه العادات والأعراف من أثر على المجتمع" (جابر،2004، ص: 1).

أما الصالح فيعرَّف الضبط الاجتماعي بأنه تلك العملية المقصودة أو غير المقصودة التي تقوم بها الجماعة من خلال وسائل محددة من أجل ضبط سلوك الأفراد ضمن إطار القواعد والمعأيير المعمول بها في المجتمع وبما يحقق النظام والإستقرار والأهداف العامة للمجتمع(الصالح، 2004).

يُشير الضبط الاجتماعي إلى تلك الأساليب التي تلجأ إليها الجماعة المسيطرة من أجل فرض قيمها ومعأييرها وأساليبها على الجماعات الآخرى في المجتمع، وذلك من أجل عدم المساس بمصالحها والحفاظ عليها سواءاً عن طريق القمع أو عن طريق الإقناع بأن مصالحها تتفق مع مصالح الجميع في المجتمع . (غيث، 1985).

و يعرَّف الضبط الاجتماعي بأنه " مجموعة القيم والمعأيير التي من خلالها وبواسطتها يمكن تسوية الصراعات (Confilicts) التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها" (عبدالحسين، 2009، ص: 285).

فالضبط الاجتماعي يشمل تلك الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها المجتمع من أجل مراقبة سلوك الأفراد والتأكد أنهم يتصرفون حسب المعأيير التي رسمت لهم، ويتمثل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام والسلطة Authority من خلال القانون أما في المجتمع التقليدي فيتمثل بالعادات والأعراف (بدوي، 1978).

كما يعرَّف جيرفتش (Gurvitich) الضبط الاجتماعي بأنه "مجموعة القيم والأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط التوتر والصراع التي تحدث بين الأفراد" (موسى والقضاة،2010، ص:106).

3-2 أهمية الضبط الاجتماعي:

يعد الضبط الاجتماعي ضرورة من ضرويات قيام المجتمعات وتطورها ، وهو الأساس لحل جميع الخلافات والمشكلات في المجتمع، إذ إنه لا يمكن أن يوجد مجتمع في حالة من التوازن والإستقرار دون وجود ضوابط تحكمة، ويشير الضبط الاجتماعي إلى جميع الوسائل التي يمارسها المجتمع من أجل السيطرة على تصرفات الأفراد لكي يضمن تماسكه وبقاءه، فالضبط الاجتماعي من الناحية البنائية يؤدي إلى تماسك الجماعات والأفراد في المجتمع، ومن الناحية الوظيفية تتمثل أهمية الضبط الاجتماعي في منع الصراعات والخلافات على مستوى الأفراد والمؤسسات الاجتماعة، كما يهدف إلى دعم القيم وعدم الإنحراف عن المعأيير والقيم لذلك يفرض المجتمع عن طريق وسائل الضبط قيوداً على تصرفات الأفراد . فكل فرد مطالب

بالإلتزام بتلك القواعد إلاَّ أنَّه من الممكن أنْ يتجأوز البعض تلك القيود ويخالفها وفي هذه الحالة فإنَّه يلقى العقاب المناسب لفعله ومن ضروريات الضبط الاجتماعي ما يلي (عبدالجواد، 1983):

أولاً: الضبط وسيلة لدعم النظام والقضاء على الفوضى.

ثانياً: يهتم بمراقبة تصرفات الأفراد في المجتمع ومنعهم من إرتكاب أعمال غير مقبولة.

ثالثاً: يساهم الضبط في السيطرة على أسباب الخلافات في المجتمع ومنع وقوع الظلم على الأفراد.

رابعاً: الضبط الاجتماعي يعتبر حاجة فردية تتطلب الإشباع، فالفرد الذي ينتمي إلى جماعة ما؛ كالأسرة، أو النادي يسعى دوماً إلى كسب ثقة وإعتزاز تلك الجماعة فيتبنى قيم تلك الجماعة ومعأييرها ويحرص إلى ضبط نفسه وفق قواعد تلك الجماعة ومثالياتها ومع مرور الزمن تصبح تلك القيم المعأيير جزءاً لا يتجزءأ من نفس الفرد فيعمل بها بالفطرة.

خامساً: الضيط الاجتماعي حاجة مجتمعية لأن كل مجتمع يسعى إلى الحفاظ على كيانه وإستقراره عليه أن يضع مجموعة من القواعد والنظم والمعأيير التي تحدد سلوك أفراده لكي لا تصبح حياة الأفراد في فوضى، لذا كل مجتمع بحاجة إلى ضوابط تشرف عليها تنظيمات رسمية وغير رسمية تحتوي على جزءأءات وعقوبات لردع المخالفين من الأفراد والمؤسسات، فالمجتمع والأفراد معاً بحاجه بشكل كبيرإلى الضبط الاجتماعي.

لقد أشار روس (Ross) إلى أهمية الضبط الاجتماعي وأن الحاجة اليه تبدأ مع قيام الجماعه بالأعمال الجماعية المشتركه والتي يتضح فيها تقسيم العمل (Division of Labure) حيث يبدأ دور الضبط الاجتماعي في تنظيم الأعمال وتحديد نصيب الأفراد من عائد الإنتاج (الخشاب، 1968).

4-2 أنواع الضبط الاجتماعي:

ينقسم الضبط الاجتماعي إلى نوعين هما:

1-4-2 الضبط الداخلي (Entrnal Control)

يعتمد الضبط الداخلي على رقابة الإنسان لسلوكه وتصرفاته وينبع من داخل ضمير الفرد، ويكون من خلال الالتزام بالقيم والمعأيير الأخلاقية، وتترسخ تلك الضوابط من خلال تفاعل الفرد من الجماعة، بحيث تمارس القيم وظيفتها في مراقبة وتوجيه السلوك الاجتماعي، ومن الأمثلة على تلك القيم: قيم الكرامة، والشهامة، والشرف وعفة المرأة وحشمتها (عبدالحسين، 2009).

2-4-2 الضبط الخارجي (External Control)

يقصد بالضبط الاجتماعي الخارجي رقابة الآخرين لتصرفات الفرد وردعه من الوقوع في الإنحراف، وينقسم إلى نوعين: الضبط الرسمي والضبط غير الرسمي، يتمثل الضبط الرسمي بالقوانين والأنظمة التي تضعها أجهزة السلطة السياسية في الدوله، و تقوم أجهزة الدولة الرسمية كالنيابة والإدعاء العام والأمن العام بمراقبة تطبيق تلك الأنظمة والقوانين في المجتمع، ويعتمد الضبط الرسمي على القوة والإلزام، ومن العقوبات المتبعة في هذا النوع من الضبط؛ الغرامة أوالسجن في مراكز ودور الاصلاح، وقد تصل العقوبة في بعض الأحيان إلى الإعدام، الأِ أن الضبط الرسمي مكلف من الناحية المادية كونه يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين من رجال الشرطة والقانون والاجتماع وحقوق الإنسان، كما يحتاج إلى أماكن أيواء للأفراد المحكومين والموقوفين وتقديم الخدمات لهم من طعام وشراب، وكلما تقدمت المجتمعات كلما أعتمدت على الوسائل الرسمية للحفاظ على أمنها وإستقرارها (العتيبي، 1995).

أما الضبط غير الرسمي يعني مراقبة الأسرة والأصدقاء والجيران للفرد، كما أن الضبط الاجتماعي يرتبط بالرأي العام في المجتمع وبالحكومة عن طريق القانون، أما في المجتمعات التقليدية فالضبط الاجتماعي يرتبط بالعادات والعرف بشكل أكبر من القانون، ويعتبر الضبط الاجتماعي بمثابة وسيلة اجتماعية أو قانونية يتم من خلالها فرض قيود محددة على سلوك الأفراد أو الجماعة و من أجل أن يتوافق سلوك الأفراد مع القيم والمعأيير المتعارف عليها في المجتمع، وهو أقل تكلفة من الناحية المادية، وتزداد قوة الضبط غير الرسمي في المناطق الريفية فيكون أكثر فعاليه من الضبط الرسمي، ومن أهم المؤسسات التي تمارس الضبط غير

الرسمي على الأفراد الأسرة والمدرسة والدين، والتي من خلالها يتعرض الفرد إلى أنواع مختلفة من القواعد والعقوبات التي تحكم تصرفاته مع الآخرين، وتشمل العقوبات غير الرسمية السخرية والاستهجان والنقد والإستنكار والتوبيخ وقد تصل في بعض الأحيان إلى النفي و الطرد والضرب (عمر،2006).

ويتعلم الفرد الإلتزام بالضوابط من خلال تعلمه الثقافة السائدة في المجتمع ،فيتعلم الفرد القيم والمعأيير الثقافية في المرحلة الأولى من حياته من خلال عمأية التنشئة الأسرية لتصبح جزءأ من ثقافته فيتصرف تبعاً لتلك القواعد والمثل.

5-2 وسائل الضبط الاجتماعي:

يشير علماء الاجتماع إلى وجود عمليتين أساسيتين تضبط الأفراد وتجعلهم يلتزموا بالنظام في المجتمع وهما(غيث، 1987):

1-5-2 عملية التنشئة:

والتي يتشكل الفرد من خلالها منذ مرحلة الطفولة لينخرط في الحياة وليتمكن من التفاعل مع الأفراد الآخرين خارج إطار الأسرة، فيتعلم الفرد القيم، والعادات والمعأيير الأساسية التي تجعله متشابها مع غيره من الأفراد.

2-5-2 ميكانزمات الضبط الاجتماعي:

وهي العمليات المسؤولة عن تنظيم سلوكيات الأفراد من أجل تجنب الوقوع في الإنحراف، وهي بمثابة خطوط دفاعية ضد الإنحراف. ويعرف غيث الميكانزم (Mechanism) بأنه نمط معين من السلوك يهدف إلى إعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين، ومن الأمثلة عليه الأفعال المنعكسة للكائن الحي، وإتجاهات الأشخاص، ولغة الجماعة، وعاداتها الشعبية وأساطيرها.

يُعرف سيجموند فرويد ميكانزمات الضبط بأنها تلك الآليات التي تساعد الفرد على خفض القلق عندما يتعرض للمواقف التي تشكل تهديداً له وتفقد توازن الشخصية والتي قد تؤدي إلى الإحباط والقلق وعدم الإتزان، كما يطلق عليها أحياناً الحيل الدفاعية والتي من

أكثرها شيوعاً ميكانزما الكبت (Repression mechanis) ؛ وهي تلك العملية التي يتم عن طريقها تحويل الأفكار والخيالات التي تهدد النفس من الشعور إلى اللاشعور بهدف التخفيف من القلق والتوتر، وقد بين علماء النفس أهم ميكانزمات الدفاع وهي: الخيال والأحلام والإسقاط، والوسواس، والعدوان السلبي، والتمثيل الخارجي والمثاليه (الوريكات والمجالي،2012).

بالرغم من أهمية التنشئة في حياة الأفراد إلا أنهم من الممكن أن يقعوا في أعمال تدفعهم إلى الإنحراف عن المعأيير، ومن هنا تنبع الحاجة إلى ترتيبات اجتماعية تسمى ميكانزمات الضبط الاجتماعي لمنع الأفراد من الإنحراف، ولقد أشار بارسونز في نظريته للضبط الاجتماعي إلى وجود ثلاث عناصر أساسية لتجنب الوقوع في الإنحراف (الخواجة،2003) وهي:

أولاً: عنصر الصمود (Support)

يسعى الفرد في هذه الحالة إلى الحفاظ على إستقرارعلاقتة مع الآخرين والإبتعاد عن التوتر قدر الإمكان، ويتضح ذلك في علاقة حب الأم لطفلها خلال المرحلة الأولى من عملية التنشئة الأسرية.

ثانياً: عنصر التسامح (Permissiveness)

لا يمكن أن تستمر العلاقة السابقة (الصمود) ما لم يكون هناك تسامح بين الطرفين، فالطفل الصغير الذي يقوم بالأخطاء بشكل مستمر أثناء عملية التعلم لولا مسامحة الأم والأب له لما استمرت العلاقة بشكلها الصحيح، فعلاقة الصمود تعتمد على التسامح من أجل إستمرارها وعدم الإنحراف.

ثالثاً: عنصر التشدد (Restriction)

يقصد بالتشدد تضييق العلاقة مع الطرف الآخر، فإذا ظهر الإنحراف في العلاقة فإنه لا بد من التدخل عن طريق أحدى ميكانزمات الضبط الاجتماعي من أجل تخفيف التوتر والعودة إلى الوضع الطبيعي، لأن الهدف الرئيسي للضبط هو أن يتجه الفعل الاجتماعي (Social action) إلى الإمتثال إلى القيم والمعأيير، حتى تتحقق حالة من التوازن في العلاقات بين الأفراد والجماعات.

لكل مجتمع وسائل خاصة به وإجراءات يسعى من خلالها للمحافظة على كيانه واستقراره، وقد زاد الإهتمام بوسائل الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات والتطورات الإقتصادية الحديثة ومع ظهور المصنع الحديث برز تقسيم العمل بشكل كبير وتنوعت الجماعات الأمر الذي يتطلب تدخل قوى آخرى ذات سلطة (Authority) تقوم على الحد من التوتر ووضع حد للخلافات القائمة (غيث، 1987).

وسائل الضبط الاجتماعي هي الأدوات التي يستخدمها الأفراد أو المؤسسات من أجل المحافظة على إستقرار المجتمع، فالمجتمع عادةً ما يتعرض إلى حالة من التوترات والتحديات تتمثل في الممارسات السلوكية المنحرفة من قبل الأفراد ، وتستخدم وسائل الضبط الاجتماعي كأدوات للحد من عوامل الإنحراف وتمكين المؤسسات والأفراد من القيام بواجباتهم وأدوارهم بشكل فعال، فالسلوكيات المنحرفة للأفراد كالسرقة والرشوة ما هي إلا إفرازات ناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي أو في الطريقة التي طبقت بها تلك الوسائل، ومن أسباب فشل وسائل الضبط الاجتماعي في أداء دورها على أكمل وجه (القرشي،2011، ب):

أولاً: عدم ملائمة المعأيير والقواعد القانونية للمرحلة التي يمر بها المجتمع.

ثانياً: ضعف المجتمع في تنفيذ وسائل الضبط.

ثالثاً: إستخدام القوة بشكل مفرط، فإجبار الأفراد على الالتزام بوسائل الضبط الاجتماعي قد يؤدي إلى رد فعل سلبي تتمثل بعدم الإمتثال والتمرد.

رابعاً: تطبيق الضوابط على الأفراد بشكل غير عادل قد يؤدي إلى عدم الإعتراف والإلتزام بتلك الوسائل.

يعتبر الضبط الاجتماعي من أهم النظم التي عرفتها المجتمعات منذ القدم، فقد أدرك الأفراد أنهم إذا عاشوا معاً فإنه لابد لهم من وضع قواعد تنظم شؤون حياتهم من جميع النواحي، ومن هنا جاءت التقاليد والأعراف التي ساعدت على تنظيم وإستقرار المجتمعات وما إنبثق عنها من لوائح وقوانين مكتوبة ساعدت أفراد المجتمع على العيش بسلام ومسأيرة التطورات ، ومع تنامي مكونات البناء الاجتماعي (Socail Strcture) من جماعات ومؤسسات

زادت التحديات والعقبات التي تمثل تهديداً خطيراً للمجتمع فظهرت الحاجة إلى وجود وسائل تنظم سلوك الأفراد وتمنع إنحرافهم عن القيم والمعأيير ، وعليه فقد عرفت المجتمعات وسائل عديدة بقصد الحفاظ على إستقرارها وإستمرارها، والتي ما زالت تمارس حتى هذه الأيام، ومن أهم تلك الوسائل التي عرفتها المجتمعات ما يلي :

1-5-2 الأسرة (Family)

تُعْرَف الأسرة بأنها أقدم التنظيمات التي عرفها الإنسان، وهي الخلية الأولى لكل المجتمعات الإنسانية والتي بها تستمر الحياة، لذلك يرى علماء الاجتماع أنَّ الأسرة هي بمثابة حجر الأساس لتنشئة الأطفال؛ لأن الصلة بين الطفل والوالدين تكون قوية في المرحلة الأولى من عمر الطفل، فينشأ الطفل في كنف والدية وتكون الفرصة أفضل لنموه الجسماني والعقلي والاجتماعي، وأول تدريب يتلقاه الطفل في الأسرة هو الإحساس بالأمان العاطفي، لذلك تتسم أنماط التفاعل بالتوازن والأمان، فالطفل بحاجة إلى العاطفة والتشجيع على اللعب والتفاعل مع إخوته ومن هم في سنه لكي تتم عملية التفاعل الاجتماعي والنفسي للطفل في محيط الأسرة (محمود، 2011).

تقوم الأسرة بوظائف عدة من أهمها التنشئة والتي فيها يقوم الآباء بمراقبة سلوك أبنائهم لمساعدتهم في عمل الصواب وتصحيح سلوكهم الخاطئ، ولكي تكون الأسرة جيدة لا بد أن تتميز بالتماسك المادي والمعنوي، حيث يتواجد الآباء مع الأبناء بشكل دائم وتقل فيها المشاجرات والنزاعات، ويمتاز الآباء بقدر من التعليم الأمر الذي ينعكس على تربية الأبناء بعيداً عن أساليب القسوة أو المحاباة (القريشي، 2011، ب).

إن المناخ الأسري الذي يتسم بزيادة إستخدام الضبط مع العقاب القاسي في التعامل مع الأطفال يحفز السلوك العدواني لديهم كون هذا النمط من التنشئة الأسرية يفرز النزعات العدائية لدى الأطفال، ولقد أكد على ذلك العالمان باندورا و والترز (Bandura & Walters) في دراستهم لسلوك الأطفال إلى أن السلوك العدواني هو سلوك مكتسب من الآباء، فالأطفال الغير قادرين على ضبط سلوكهم في المجتمع كان آبائهم عاجزين أيضا عن ضبط سلوكهم الإنحرافي وكانوا يعبرون عنه عن طريق العقاب القاسي لأبنائهم ، فالأفراد لا يستطيعوا أن

يتحكموا في سلوكهم إذا لم تكن البيئة الأسرية ملائمة لتعلم ضبط السلوك في الأساس(الرشيدي، 2000).

والأسرة في المجتمع العربي تستخدم وسائل متنوعة لتحقيق الضبط الاجتماعي ، ومن أكثر وسائل الضبط الاجتماعي شيوعاً لدى الأسرة العربية مأيلي (بدوي ،1999) :

2-5-1-1: التأديب والطاعة: يقوم هذا الأسلوب على أن طاعة الكبار أمر واجب في جميع المعاملات، وأن الصغير لابد له من طاعة أوامر الكبير دون تفكير، وهذا الاسلوب بلا شك يسلب الطفل شخصيتة ويدفعه للخضوع والإستسلام بحيث تصبح شخصية الطفل سلبية منسحبة.

2-5-1-2: التسلط الأبوي ومحاكمة الأبناء: يحدث التسلط الأبوي بسبب إفراط الآباء بإستخدام السلطة تجاه الأطفال كوسيلة ضبط تعمل على منع إنحرافهم، يقوم هذا الأسلوب على التقليل من إحترام الطفل وهو منتشر في المناطق الفقيرة والشعبية في الغالب. وقد ساهم هذا الأسلوب في تمرد الأبناء وتكوين شخصية عدائية نحو الآخرين وعدم قبولهم وإنعدام التسامح الفكري والديني.

لقد أشار هشام شرابي (1984) إلى أهمية الضبط في الأسرة العربية وأثره على الأبناء والذي يتمثل في المعاملة القاسية للأبناء والإعتقاد السائد بضرورة تأديب الأبناء وضربهم من أجل تربيتهم، فالسلطة الأبوية والمعاملة القاسية؛ تؤدي إلى شعور الأبناء بالخوف والظلم وأنهم يعيشون في مجتمع لا يحترمهم ويقلل من كرامتهم وإنسانيتهم ، فالأسرة العربية كما يرى شرابي تعامل أبنائها معاملة قاسية فترى في تأديب الأطفال بإستخدام العقاب الجسدي طريقة مقبولة ووسيله مهمة في تربية الأبناء، إلا أن هذه المعاملة القاسية للأبناء تساهم في تنمية شخصية متمردة صعبة المراس تحأول أن تنفس عن نفسها بأي طريقة فقد يلجأ المراهق في البدأية إلى تعذيب الحيوانات الأليفة مثل القطط، ومن ثم يتجه الى ممارسة سلوكيات أكثر خطورة كالسرقة والأيذاء وغيرها(شرابي، 1984).

2-5-1-3: التسيب والإهمال: يكون هذا النمط من التربية عندما يترك الأباء الحبل على الغالب للأبناء يفعلون ما يشاؤون دون مراقبة وتوجيه لتصرفاتهم، وهذا النمط من التربية يُسهم في إنحراف الأولاد.

يؤكد شرابي على أهمية الأسرة في الحفاظ على أفرادها وضبطهم من الإنحراف بقوله: " العائلة ليست سوى المجتمع الكبير مصغراً، فمن خلالها يصنع المجتمع أفراده، حيث إن القيم والعلاقات السائدة في العائلة هي إنعكاس للقيم والعلاقات السائدة في المجتمع ككل، والعائلة ليست حرة فيما تنتجه، فهي لا تنتج سوى الذات التي يتطلبها المجتمع" (بدوي، 1999، ص: 94).

يتضح لنا مما سبق مدى أهمية الدور الذي تؤديه الأسرة للحفاظ على أبنائها من الإنحراف وذلك من خلال إتباع الطريقة السليمة في تربية الأبناء بعيداً عن التذبذب بين المعاملة القاسية والمعاملة اللينة والإهمال ، فالتوازن في ضبط الأبناء هو مطلب أساسي للحفاظ عليهم من الإنحراف، كما أن الأسرة تساهم في تحفيز الإنحراف لدى الأبناء من خلال عدم قدرة الوالدين على ضبط سلوكهم أمام الأبناء الامر الذي ينتقل إلى الأبناء .فالسلوك العدواني يتعلمه الأبناء من الأباء في المراحل الأولى من عمرهم.

2-5-2 المدرسة (School)

المدرسة كنظام اجتماعي يحكمه أهداف خاصة، يتكون من مجموعة من الأفراد يتفاعلون فيما بينهم بشكل متبادل كل حسب دوره، فالعلاقات بين كل من المدير، والمدرس، والطالب تضبطها مجموعة من اللوائح والتعليمات والقوانين المكتوبه، وبعضها غير مكتوب إلا أنه متفق عليها بين الجماعة على شكل أعراف وتقاليد جاءت بها المدرسة من خلال العملية التربوية، وللتأكد من ضبط العملية التعليمية داخل المدرسة كانت الإختبارات ، وكلما كانت المدرسة ناجحة في تحقيق أهدافها إرتفع مستواها، وكلما فشلت المدرسة في ضبط النظام زادت فرص الإحباط والفشل ، وينتج الشعور باليأس وخيبة الأمل، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ظواهر اجتماعية مرضية كزيادة نسبة التسرب من المدرسة وتكرارغياب المعلمين وتدني مستوى تحصيل الطلاب وزيادة الغش في الإمتحانات (صمادي، 1990).

تقوم المدرسة بوظيفة مكملة لما تقوم به الأسرة خلال عملية التنشئة بإعتبار المدرسة نسق اجتماعي يعتمد على نظام معين ومعروف من قبل الأفراد لا يوجد فيه لبس ولا غموض، والمدرسة كنسق اجتماعي تقوم بتحديد الأهداف الأساسية للعملية التعلمية وتوزيع الأدوار على أعضائها وتقوم بتحديد المناهج الدراسية والنشاطات المختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من العملية التعليمية، وتقوم المدرسة بترسيخ القيم مثل حب الوالدين، وحب المعلم والولاء للوطن، وأهداف هذه العملية لا يمكن الوصول إليها فقد من خلال العملية التعليمية فقط، بل تصبح أكثر فاعليه من خلال تطبيقها لوسائل الضبط الاجتماعي، فتقوم المدرسة من خلال المعلم بإستخدام عنصري المكافأة والجزءأء لإشباع حاجات الفرد وتضامن الجماعة، والمدرسة تحقق عملية التنشئة من خلال تحديدها لسلوكيات الطلاب لشكل مناسب، فتقوم بمكافأة الطلاب على سلوكهم المرغوب فيه من جهه، وتحدد العقاب المناسب لسلوكهم غير المرغوب فيه من جهه آخرى، كما تساهم المدرسة في إكساب الطلاب أكبر قدر من الثقافات الجديدة (محمود،2011).

3-5-2 القانون (Law)

القانون هو مجموعة القواعد المُلزمة التي تنظم وتحدد سلوك الأفراد في المجتمع فتحدد لهم ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات، والذي يهدف إلى تحقيق الحمأية للأفراد وإتمام نشاطاتهم وأعمالهم ويضمن ما فيه مصلحة لهم، فالقانون هو وسيلة مهمة يدعم حريات الأفراد ويؤكد حقوقهم في مختلف النواحي والاقتصادية والسياسية، كما انه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي. وتتميز القواعد الصادرة عن السلطة القانونية بالخصائص التاليه(حمادة، 2013):

2-5-3-1: تصدر القاعدة القانونية بموجب التشريع ويكون سريان العمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

2-5-3-2: المشرع هو من يحدد مجرى سريان القاعدة القانونية بأن يجري على وقائع سابقة أم على الوقائع في الحاضر والمستقبل.

2-5-3-3: تطبق الأحكام الموجودة ضمنياً في النص، ولا داع للرجوع إلى مصادر آخرى لتفسيرها.

2-5-3-4 : تعتبر القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية بمثابة أداة في يد الطبقة الحاكمة لدفع عجلة التنمية وللتكيف مع الظروف التي يمر بها المجتمع.

4-5-2 الأعراف (Customs)

العرف مجموعة المعتقدات السائدة لدى الجماعة والتي رسخت مع الزمن لدى الجماعة وأصبحت تمارسها حتى أصبحت أمراً مقدساً وأكثر تأثيراً في الجماعة من العادات والتقاليد، ويعتبر العرف من أهم وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات، كونه ينمو مع الزمن ويزداد ثباتاً ورسوخاً، والأعراف تأخذ في الغالب صفة الجبر والإلزام وشكل المحرمات Taboos التي تُحرّم على الأفرد القيام بأشياء أو أفعال معينة، ومثال عليها تحريم وأد البنات، وزواج المرأة بأكثر من رجل في وقت وأحد(الخواجة، 2003).

والعرف يوازي القانون الوضعي من حيث التأثير، ففي المجتمعات الريفية والبدوية ما زال العرف يسيطر ويؤثر على تلك الجماعات ومع أن العرف وسيلة هامة للضبط الاجتماعي إلا أن تنوع الجماعات والطبقات في المجتمع الوأحد شجع المجتمعات الحديثة على الرجوع للقانون في فرض سلوك الأفراد من أجل إستقرار البناء الاجتماعي(العتيبي، 1995).

5-5-2 العادات والتقاليد (Traditions)

العادة هي كل ما تعود الناس على فعله والقيام به بشكل متكرر، وتصدر العادة بالغريزة وتحدث تلقائياً بموافقة الجماعة وقد تكون العادة فردية كعادة المأكل والملبس والنوم وقد تكون جماعية مثل عادة الأعياد والمناسبات الدينية، ويزداد التماسك بالعادة كونها تنتقل إلى الأبناء باعتبارها نافعة ومفيدة، وتختلف العادة عن التقليد في أن التقليد نمط سلوك يشعر الأفراد نحوه بقدر من التقديس ولا يفكرون بتغييره أما العادة سلوك متكرر من الممكن أن يتغير مع الوقت(الخواجه، 2003).

6-5-2 القيم (Values)

كلمة القيمة ذات معنى مرن تختلف حسب استخدامها بين الناس، وهي تدل على الفائدة والمنفعة، فحديث الناس عن قيمة الغذاء أو قيمة الماء يقصد بها الفائدة المادية التي تعود على جسم الإنسان من صحة ، والحديث عن قيمة الصلاة يراد بها الفائدة الدينية والروحية التي تعود على النفس، كما إن حديث الناس عن العلم كقيمة يراد بها المنفعة والفائدة الثقافية التي تعود على الفرد من وراء الدراسة، وتستخدم كلمة قيمة لتدل على القوة الشرائية كقيمة الدينار من

الذهب تعادل ما مقداره مائة دينار، وتستخدم كلمة قيمة لتدل على المكانة فيقال إن لهذا الرجل قيمة كبيرة عند الرئيس(الرشدان، 2005).

والقيم هي " الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة " ، وعرفها بركات بأنها "مجموعة القوانين والمقأييس التي تنبثق من جماعة ما وتكون بمثابة موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المادية والمعنوية، وتكون لها القوة والتأثير على الجماعة بما لها من صفه الضرورة والإلزام والعمومية ، وأي خروج عليها يصبح بمثابة خروج عن أهداف الجماعة ومثلها العليا "(الرشدان،2005، ص: 93).

الضبع يعرف القيم بأنها " تصورات ومفاهيم تحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً وتؤثر في إختيار أساليب السلوك الإنساني ووسائله وأهدافه، وتتجه مظاهرها في إتجاهات الأفراد وأنماطهم السلوكية ومعتقداتهم ومعأييرهم ورموزهم ، فالسياق العام لنسق القيم في المجتمع هو الذي يشكل العلاقات بين الافراد بالصورة التي تتفق ومعأيير المجتمع"(الضبع، 2008 ،ص:480).

كما يرى دوركأيم (Durkheim) بأن القيم هي مجموعة المعتقدات والعواطف التي تنتشر بين الأفراد وتسيطر عليهم وتنظم حياتهم ، وقد أوجد الناس تلك القيم من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض في المجتمع بحيث أصبحت مستقلة عنهم لا تتأثر بالظروف الخاصة التي يوجد فيها الأفراد ، ومنظومة القيم هي الضمير الجمعي لدى الأفراد الذي يتصرفون وفقه ، والمؤسسات تنشأ وتتشكل طبقاً للقيم وتعمل على التأكيد عليها وتنفذها وتقف ضد السلوك المخالف لها(بدوي، 1999).

تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية الصغرى المسؤولة عن غرس القيم التي تحدد ماهية السلوك ؛هل هو مرغوب فيه أم غير مرغوب فيه، وقد تنال القيم تأييداً لأفراد الأسرة ككل حيث يتشابه أفراد الأسرة في الإشتراك في المعأيير والقيم نفسها فإن لم يتم هذا التطابق فإن الأسرة تعمل على تعديل تلك القيم (الضبع، 2008).

وعليه يتبين لنا أن لكل مجتمع نسقه القيمي والثقافي الذي يميزه عن غيرة من المجتمعات ، والذي يظهر على شكل اتفاق بين الناس على ما هو مرغوب ومقبول اجتماعياً،

وتقر الجماعة على أنه شيء محبب لدى الجميع لا يشكل أي تهديد للجماعة وللنظام ككل، لذا وعليه فإن أي خروج عن الإطار العام للقيم المعمول فيها ضمن الجماعة الوأحدة يعتبر إنحراف عن خصوصية الثقافه العامة للجماعة ويقابل في الغالب بالرفض من والاستهجال من الأفراد في المجتمع.

7-5-2 المعأيير (Norms)

يطلق البعض على المعأيير بضغوط الجماعة المعنوية وذلك كونها وسيلة معنوية لضبط الفرد والجماعة ذات فاعليه قوية في المجتمع ، حيث تستخدم الجماعة طريقة اللوم، أو النظرة الساخطة، أو النقد أو النفرة الجماعية على الأفراد من أجل المحافظة على تماسك المجتمع وتحقيق أهداف الجماعة ، وتتمز المعأيير بمجموعة من الخصائص وهي(سماح،2011) :

1-7-5-2 : مكتسبة ومتعلمة من المجتمع.

2-7-5-2 : تنطبق على جميع أفراد المجتمع.

3-7-5-2 **:** تشجع الأفراد على الإلتزام بها وتعاقب على عدم الإلتزام بها.

4-7-5-2 : تشمل جميع العلاقات السائدة في المجتمع.

5-7-5-2: مستمدة من ثقافة المجتمع.

6-7-5-2 : تلزم الجماعة بالإمتثال بانشطة الجماعة وقراراتها.

7-7-5-2 : تجنب الأفراد السلوك غير المرغوب فيه.

8-7-5-2 : تميز الجماعة وتعطيها هوية خاصة بها.

تشكل المعأيير عنصر أساسي في العلاقات وتعتبر قواعد سلوكية تتحدد بموجبها الحقوق والواجبات في التفاعل مع الآخرين، كما تشمل المعأيير توقعات الأفراد حول السلوك وتساعد في حل الصراع وضبط العداء بين الأفراد كما تساهم في تقليص فجوة الإختلاف بينهم وعدم المسأواة (الحوراني، 2008).

كما تمتاز التنظيمات الرسمية في المجتمعات الحديثة بوجود مجموعة من اللوائح والتعليمات المكتوبة والتي تهدف إلى التزام الأفراد بالعمل والإنجاز وتنظم علاقة الأفراد بعظهم ببعض وتفرض العقوبات على من يخالفها ، ولقد أستعملت المعأيير (القواعد والمعأيير

المكتوبة) كأداة تقوم بتشجيع الأنشطة التي تساعد على دعم التنظيم الاجتماعي الرسمي واستخدمت كذلك كأداة لمنع الأفراد من المشاركة في السلوكيات غير المرغوبة وغير المسموح بها والتي تعرقل سير العمل في التنظيم وتحقيق الإنجاز في العمل، لذلك فإن معظم التنظيمات الرسمية تسعى إلى وضع تعليمات مكتوبة يخضع لها الأفراد في المؤسسة من أجل الإلتزام بالنظام والسلوك الاجتماعي بداخلها وكل من يخالف تلك التعليمات يتعرض للعقوبة والجزءأء (المجالي، 2007).

8-5-2 الدين (Religion)

يعتبر الدين الموجه الأساسي لتصرفات الأفراد في الحياة كونه يستمد سلطته وضوابطه من وازع الضمير في النفس البشرية والذي يعمل كموجه للفرد ، وغياب الدين يعتبر أحد العوامل المسببة لانحراف الأفراد وإرتكابهم الجرائم كونه يؤدي إلى عدم إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه الآخرين، ولقد أكد كل من (ماركس، ودوركأيم وفيبر) على أهمية الدين في الحفاظ على إستقرار المجتمع وتوازنه، فيرى دوركأيم بأن الدين نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة، أي ألاشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها، ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها ، وبناءَ على ذلك حدد دوركأيم أربع وظائف رئيسة للدين هي : أنه انضباطي وتاديبي وتلاحمي محفز ومنشط وتفاؤلي، وعده أساساً لقيام العقلانية الغربية (الوريكات والمجالي، 2012).

وقد أشارت العديد من الدراسات والتاريخية إلى أهمية الدين في تنظيم المجتمع، فيرى إبن خلدون أن المجتمعات القبلية في الغالب تمنح الزعامة للسلطة الدينية كون الدين يعتبر الوسيلة الأمثل لتعزيز وتقوية الإنتماء للقبيلة وحل النزاعات بين القبائل ويعمل على توحد القبائل، بالإضافه إلى ذلك يشير العالم (أيفانز بريتشارد) في دراسته لقبائل النوير في السودان أن الدين له صلة كبيرة في تنظيم شؤون القبيلة، فرجل الدين هو الزعيم السياسي وهو الذي يقوم بحل المشكلات بين أفراد القبيلة ، فالدين يهدف إلى إشباع الحاجات الروحية للأفراد من جهة وهو مصدر للسلطة والزعامة من جهه آخرى(يتيم، 2003).

لقد خلق الله سبحانه وتعالى النفس البشرية وتحمل معها نوازع الخير والشر،قال تعالى:(ونفس وما سواها{7} فالهمها فجورها وتقواها{8} قد افلح من زكاها{9} وقد خاب

من دساها{10} .)(الشمس،7-10)، ولقد خير الإنسان بين الخير والشر وأنه لا بد له من أن يجتهد في حياته ليختار طريق الهدأية، قال تعالى : (ألم نجعل له عينين{ 8}ولساناً وشفتين {9}وهديناه النجدين{1}.) (البلد ، 8-10)، فالفرد في حياته يواجه مواقف اجتماعية وأخلاقية مختلفة وأنه لا بد له من الإختيار بين تلك البدائل ما يرضي الله عز وجل بما يقره العقل ويصدقة وأن يبتعد عن الأعمال غير المرغوب فيها .كما إهتم الدين الإسلامي بتنظيم العلاقات بين الأفراد من خلال التشريعات والمعاملات ليضمن للإنسان حياة سعيدة في الدنيا يتحقق فيها العدل والمسأواة فالأخلاق الإسلامية توجه الإنسان وتضبطه فيجد الإنسان نفسه أمام السلوك الذي يجب أن يسلكه ، ولذلك فقد قرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية تحقق إستقرار المجتمع وأمنه وهي: الضبط الذاتي للنفس الأنسانية، و وتتحقق من خلال تطبيق الفرد لتعاليم الشريعة فتشكل بذلك وسيلة ضبط أخلاقية يسيطر الإنسان على سلوكه وأفعاله من خلالها، وأما الوسيلة الثانية تكون عن طريق إشاعة المعروف والنهي عن المنكر في المجتمع ، قال تعالى: (كنتم خير أمة آخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون). لتكون تعاليم الدين جزءأ من معأيير الضبط الاجتماعي داخل المجتمع، والوسيلة الأخيرة للضبط تكون السلطة والتي تتولى تطبيق العقوبات الشرعية لمختلف أنواع المخالفات، ومجمل تلك التعاليم الإسلامية تتكامل لتحقق السعادة والرخاء للمجتمع (الجريتلي، 2011).

تنبع أهمية الدين من حيث أنه يهذب نفس الفرد ويخلصها من السلوك غير المرغوب فيه ويتحقق ذلك بقدرة الفرد في ضبط نفسه والسيطرة عليها ومنعها من النزوات والشهوات، كما يسعى الدين إلى تحقيق التوازن داخل النفس فلا يحرمها من حاجاتها الضرورية ومتطلباتها، ولقد أوجد الله عز وجل الرخص للنفس رحمته منه بالإنسان فقد أجاز للمريض أن يفطر في رمضان خوفاً عليه من الهلاك، كما يعتبر الدين مصدر أساسي للقانون، فقد كان المصريون القدامى والهنود يعتبرون القانون أنه من صنع الآلهه ، وفي العصر الحديث كثير من الدول الإسلامية تستمد الكثير من قوانينها وتعليماتها من القواعد الدينية مثل أمور الزواج والأحوال الشخصية (الجريتلي، 2011).

في ضوء ماسبق يتبين أن وسائل الضبط الاجتماعي لها دور مهم في السيطرة على سلوكيات الأفراد ضمن الجماعة الوأحدة والمجتمع كلل، وذلك من خلال القواعد الأسس التي

تضعها تلك الوسائل وتلزم الأفراد فيها حتى ينتظم المجمتع ويتوافق تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ويعتبر الدين الإسلامي المصدر الأساسي للضوابط ككل.

6-2 أنماط الجرائم التي يرتكبها الحدث

تختلف الجرائم التي يرتكبها الحدث حسب تطور مراحل العمر، فخلال فترة نمو الحدث فإنه يتعرض لتغيرات عضوية، ونفسية، واجتماعية، فمن الناحية العضوية يزداد نمو جسمه وتزداد قوته البدنية كما تزداد إفرازات الغدد النخامية المسيطرة على غيرها من الغدد، وكذلك الأمر بالنسبة للغده الدرقية التي توجد في الرقبة، وتكون مسؤولة عن إفراز هرمون" الثيروستون" الذي يتحكم في مستوى النشاط العام للجسم وتؤثر على السلوك بشكل عام وعلى النمو العقلي وتحفز السلوك العدواني لدى الطفل، ومن الناحية النفسية يزداد الشعور بالذات لدية فيظهر الكثير من العصيان داخل الأسرة، أما من الناحية فخروج الحدث إلى الشارع والإحتكاك بالأصدقاء يؤثر في سلوك الحدث فيقوم بتقليدهم في ببعض سلوكياتهم غير السوية، ومن أكثر الجرائم شيوعاً لدى الأحداث (البقلي ، 2005):

6-2-1: جرائم الأموال: وتعتبر من أكثر أصناف الجرائم التي يرتكبها الأحداث، فيبدأ الحدث بسرقة الآخرين والاستيلاء على أموالهم وبعدها يعتاد الحدث على السرقة بشكل كبير حتى تصبح النشاط الأساسي له، ومن الأمثلة عليها سرقة الأجهزة الخلوية وسرقة السيارات والأموال، وتنتشر هذه الأنواع من الجرائم بين الأحداث بسبب سهولة القيام بها لكونها لا تتطلب إلى جهد ووقت كبيرين للتخطيط ومثال ذلك جرائم النصب والإحتيال.

6-2-2: جرائم الأيذاء: وتزداد نسبة حدوثها بزيادة النمو البدني للحدث.

6-2-3: جرائم هتك العرض: وترجع أسبابها في الغالب إلى زيادة النشاط الجنسي عند الحدث وعدم قدرة الحدث على إشباعها بالطرق الشرعية.

7-2 حمأية الحدث في قانون الأحداث الأردني والإتفاقيات الدولية

تُشكل فئة الشباب أغلبية المجتمع الأردني، لذلك أهتم بها المشرع الأردني وافرد لها من النصوص ما يحميها ويصون حرياتها ويدافع عن حقوقها ، وفي نفس الوقت ولأن ظاهرة

الجنوح لها خطورتها على أمن المجتمع، فقد ازداد إهتمام الدولة بمشكلة جنوح الأحداث إذ قامت بسن التشريعات الملائمة لهذه المشكلة وعملت على تطوير هذه التشريعات وتعديلها ، لتواكب التطور الاجتماعي وما رافقه من تطورات في ميادين الحياة المختلفة ، ولتتلاءم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال .

قانون الأحداث هو جزء من قوانين العقوبات الأردنية ولقد صدر أول قانون للأحداث في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1954، وهو قانون إصلاح الأحداث رقم (16) لسنة (1954)، ثم صدر بعد ذلك قانون الأحداث رقم (24) لسنة (1968)، والذي توالت عليه تعديلات عدة كان آخرها القانون رقم (52) لسنة (2002)، وزيادة في حرص المشرع الأردني على حمأية الأحداث ولتغطية بعض الجوانب القانونية التي لم يتعرض لها قانون الأحداث فقد صدر قانون مراقبة سلوك الأحداث المؤقت رقم (51) لسنة (2001). وصدر آخر قانون للأحداث وهو قانون الأحداث لسنة (2014)، بتاريخ 02 /11/ 2014.

وتعد قواعد الأمم المتحدة لإدارة شؤون قضأيا الأحداث" قواعد بكين" والتي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1985)، وكذلك قواعد الأمم المتحدة بشأن حمأية الأحداث المجردين من حريتهم ، أول المعاهدات التي أهتمت بالأحداث ووفرت الحمأية والعدالة لهم، وأوجبت على القاضي الذي يتولى الفصل في قضأيا الأحداث أن يكون متخصصاً وعلى درأية كافية في العلوم والإنسانية ومطلع على مشاكل الأحداث وطرق معاملتهم ، وأوجبت أيضاً الدول الأعضاء في معاهدة بكين بتطبيق قواعد بكين على الأحداث بحيادية ودون تمييز من أجل تلبية إحتياجات الأحداث المنحرفين وحمأية حقوقهم الأساسية، وفي ذات الوقت تلبية إحتياجات المجتمع (الأمم المتحدة، قواعد بكين).

في قانون الأحداث السابق لعام (2004) قسم المُشرع الأردني المرحلة العمرية التي يمر بها الحدث إلى ثلاثة مراحل وهي : مرحلة الولد ومرحلة المراهق ومرحلة الفتى ، وقام المشرع بناءَ على هذه المراحل بتحديد العقوبات على الأفعال التي يقوم بها الحدث والتي تعتبر مخالفة للقانون، إلا أنه وحرصاً على مصلحة الحدث قام المشرع الأردني ومن منطلق الرعأية الفضلى للحدث إلى تقسيم المراحل التي يمر بها الحدث إلى مرحلتين فقط، مستثنياً المرحلة الأولى بإعتبار الحدث غير مميز لما يقوم به من تصرفات لأنه لأيدرك وقائع الأمور، والمرحلتين التي يعاقب فيها الحدث ضمن القانون هما (قانون الأحداث الاردني،2014) :

2-7-1: مرحلة المراهقة:

هي المرحلة التي تمتد من سن الثانية عشر وحتى الخامسة عشر، ويعتبر المشرع الحدث في هذه المرحلة ناقص المسؤولية ، إلا إن القاض يحدد مسؤولية الحدث تبعاً لنوع الجريمة المرتكبة، فعند قيام الحدث بجنأية فإن المحكمة تطبق العقوبة المخففه عليه وجوباً، أما إذا ارتكب الحدث جريمة من نوع الجنح أو المخالفه فتطبق بحقة التدابير الإحترازية.

2-7-3: مرحلة الفتى:

تمتد من عمر الخامسة عشر وحتى سن الثامنة عشر، ويعاقب الحدث في هذه المرحلة عند ارتكابة أي جريمة مع التخفيف كون الحدث لم يصل الى مرحلة التضج التام وما زال يفتقر للخبرة لتمييز الأمور، لذلك حدد المشرع مجموعة من التدابير الواجب تطبيقها على هذه المرحلة وفق شروط محددة.

كما حدد المُشرع الأردني سن المسؤولية الجزءأئية في قانون الأحداث الأردني لعام (1968) وتعديلاته حتى (2002) بأنه " لا يلاحق جزءأئياً من لم يتم السابعة من عمره حين إقترف الفعل" ، إلا إنه وبعد صدور قانون الأحداث الجديد لعام (2014) قام المُشرع الأردني ومن منطلق الحمأية الفضلى للحدث برفع سن المسؤولية الجزءأئية للحدث من سن السابعه إلى سن الثانية عشر سنه (قانون الأحداث الأردني ، 2014).

أما الحدث الذي لم يتم سن الثانية عشر والذي كان يسمى سابقاً الولد فإنه في قانون الأحداث الجديد لا يلاحق جزءأئياً في حال إرتكابه لأي جرم، انما قام المشرع بوضع مجموعة من التدابير الاحترازية التي تهدف إلى حمأية الحدث وتقويم سلوكه وتهذيبه وذلك لعدم اكتمال النمو العقلي عند الحدث في مثل هذا السن وبالتالي عدم مقدرة الحدث على التمييز بين الأفعال الإجرامية من الأفعال المباحة، ويتعبر الحدث في هذا العمر ناقص المسؤولية (قانون الأحداث الأردني، 2014).

8-2 العوامل الاجتماعية التي تؤثر في إنحراف الأحداث:

من الأمور المتعارف عليها أن الإنحراف الاجتماعي يتعارض بشكل دائم مع المعأيير والقيم ، ويرى بعض علماء الاجتماع أن السبب في ذلك يعود إلى عوامل البيئة التي تدخل في تشكيل سلوك الفرد ومكوناته الشخصية، الأمر الذي جعلهم يركزوا في دراستهم على الوسط الذي ينشأ ويعيش فيه الفرد وتحديداً الأسرة، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه الأسرة في حياة الفرد، حيث أشارت بعض من الدراسات إلى أن الأسباب وراء إنحراف الأحداث تعود إلى التفكك الاسري و فقدان أحد الوالدين أو كليهما في مرحلة الطفولة، وقد أشارت الدراسات إلى وجود علاقة بين العنف الأسري وانحراف الأطفال كما بينت وجود علاقة بين حرمان الطفل من الشعور بالحب والعطف وقابلية الطفل إلى الإنحراف، والبعض الآخر من العلماء يرى وجود علاقة بين التذبذب في معاملة الوالدين للطفل والإنحراف الاجتماعي، كما أظهرت بعض الدراسات أن وجود مظاهر الإنحراف عند الآباء يساهم بشكل مباشر في إنحراف الأطفال عن طريق المحاكاة والتقليد (القذافي والدويبي، 2010).

لقد تعددت وإختلفت نتائج الدراسات حول العوامل المسببة لإنحراف الأحداث إلا أنه يمكن حصر تلك العوامل فيما يلي:

2-8-1 الأسرة:

الأسرة هي جماعة اجتماعية أساسية ودائمة وهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط سلوك الأفراد والإطار الذي يتلقى الإنسان أول دروس الحياة ، إلا أنه من الصعوبة تقديم تعريفاً شاملاً لها وذلك بسبب تعدد أنماطها في المجتمات المختلفة ، فمعظم الزيجات التي نطلق عليها مصطلح أسرة قد لا تنطبق عليها المعنى التقليدي للأسرة، والأسرة هي جماعة صغيرة مكونة من الزوج والزوجة وأب وأم وأبناء ، ذات أدوار ومراكز اجتماعية يربطها رابط الدم وتشترك في سكن وأحد (الخولي، 1984).

تعتبر الأسرة النواة الأولى التي يقع على عاتقها الواجب الأكبر في رعأية الأطفال وحمأيتهم وتوجيههم، كون طبيعة العلاقة القائمة بين الطفل ووالديه تلعب دوراً مهما في تنشئة الطفل وحمأيته من عوامل الإنحراف في المجتمع، ففي الأشهر الأولى يكون الطفل ملتصقاً

بوالدته إلى حد كبير، وهو أمر ضروري في حياة الطفل فإذا لم يتحقق هذا الإتحاد بين الطفل ووالدته تعرض الطفل إلى إضطرابات نفسية وبدنية خطيرة، فالأسرة غير السوية تعتبر بيئة خصبة جداً لنمو السلوك الجانح وتطوره لدى الأبناء، والتي تدفعه في الغالب إلى الإنخراط مع الجماعات الجانحة خارج البيت، فهروب الأبناء من البيت يعود إلى الإهمال وعدم توفر الحمأية والأمن (كركوش، 2001).

كما أن الأسرة هي المصدر الرئيسي لتنمية عاطفة الحب والأمان للأفراد، وفي نفس الوقت قد تكون مصدر للمشكلات والخلافات التي تنمي سلوكيات الإنحراف لديهم، فعملية التنشئة التي تقوم بها الأسرة من الممكن أن تؤدي في المستقبل إلى إحساس الطفل بفقدان الإنتماء إلى الوالدين أو أحدهما، فأسلوب الوالدين السلبي في تعاملهم مع الأطفال يفرز لديهم تصرفات مضطربة في المستقبل، فالأب هو مصدر السلطة والأم هي مصدر العطف والحنان مما يستثير السلوك العدواني لدى الطفل ويلجأ إلى الجماعات المنحرفة في فترة المراهقة بحثاً عن الإشباع العاطفي والإحساس بالأمان.كما إن المعاملة القاسية والإهمال والقسوة خلال فترة تربية الطفل من أهم الأسباب المساعدة في وجود إضطرابات الشخصية عند الطفل، فسوء العلاقة والتعامل مع الطفل والعقاب الجسدي وضعف العلاقات وعدم إستقرارها مع الوالدين تؤدي بأي حال إلى زعزعة الثقة عند الطفل وتؤثر في مستقبلة (البشير والقشعان، 2007).

ترى العديد من الدراسات أن الأحداث الجانحين في الغالب يأتون من بيوت متصدعة، في ظل غياب الوالدين أو أحدهما، وأن عدم الإستقرار الأسري من أشد العوامل إضراراً بنمو الحدث وشخصيته خاصة في السنوات الأولى من عمره، فقد بينت الدراسات أن الخلافات السابقة لإنفصال أحد الوالدين تعتبر العمل الرئيسي الأكثر ضرراً بالأبناء من الإنفصال بحد ذاته (الرشيدي، 2000) .

يشير الدكتور هشام شرابي أنَّ الأسرة العربية تنتج نوع من الإنحراف هو الإنحراف القمعي (Repressive Deviance) فالأسرة العربية تركز على أهمية العقاب الجسدي في ضبط سلوك الأبناء وتعتبر وسيلة ضرب الأولاد خاصة في المدرسة الوسيلة الصحيحة لضبط سلوك الأبناء، ولذلك فإن عملية التنشئة الأسرية في المجتمع العربي هي ذات مستوى ثقافي منخفض كون الأسرة العربية تمارس زيادة في الضبط (Control surplus)على الأبناء والذي يتطلب من الطفل الطاعة العمياء والإمتثال (Conformity) للوالدين دون

معارضة وهي طريقة منتشرة في الأوساط الثقافية المنخفضة، إن معاملة الآباء القاسية للأبناء تسبب الشعور بالظلم لدى الأبناء وتنمي شخصية عنيدة متمردة تحأول أن تنفس عن غضبها ومشاعرها المكبوتة بطرق سلبية عديدة مثل: إتلاف الممتلكات العامة أو تعذيب الحيوانات أو السرقة ، فالمعاملة القاسية تقود الطفل إلى إرتكاب الجرائم بحق الآخرين، وتعمل على تكوين شخصية سلبية معادية للمجتمع كما إن تعرض الطفل إلى التوبيخ والسخرية والإستهزاء بشكل مستمر يجعل من الطفل فاقداً لثقته بنفسه وبقدراته مما يؤدي به إلى عدم القيام بالأعمال الأيجابية خوفاً من الفشل، ومن جهة آخرى فإن الإفراط في التدليل وإنعدام ممارسة الضبط الاجتماعي على الأبناء بلا شك يؤدي إلى تكوين شخصية إتكاليه غير قادرة على تحمل المسؤولية ومواجهة المشاكل وحلها (الرفاعي، 1995).

في المقابل فإن الأسرة الحديثة ذات المستوى الثقافي والإقتصادي المرتفع لها دور مهم في الحفاظ على أبنائها من الإنحراف، وذلك من خلال أسلوب التربية المتبع في الأسرة الحديثة والتي تقوم على ترسيخ قيم الإنجاز، فالأسرة الحديثة تقوم على تحديد أهداف وطموحات أبنائها ولا تتهأون معهم في خفض مستوى تلك الأهداف، فيما تقوم الأسرة العربية التقليدية على تحديد أهداف متواضعة وغامضة لأبنائها وتهمل تحقيق تلك الأهداف بسبب ميلها إلى إتباع أسلوب قاسي يقوم على التوبيخ والعقاب الجسدي، أوأنها قد تستخدم أسلوب المسأيرة الذي يقوم على التدليل الزائد والذي يفتقد تماماً للضبط الأسري مما يؤدي حسب رأي هشام شرابي إلى إنتاج شخصية تتميز بالإتكاليه والعجز والمسأيرة (خمش، 2005).

بالرغم من ذلك إلا أنه من الممكن أن يأتي أطفال جانحين من أسر مستقرة ومتماسكة وسعيدة، فقد أشارت الكاضم في دراستها حول إنحراف الأحداث في المجتمع القطري أن ظاهرة انحراف الأحداث لا ترتبط بتفكك الأسرة، وإنما ترتبط بالتغيرات المصاحبة للتحضر السريع، الأمر الذي يؤدي إلى جنوح الحدث عن معأيير الضبط الاجتماعي بسبب التبأين الثقافي والمهني الناتج عن تزأيد العمالة الوافدة في قطر. وقد بين خمش أن هناك دليل آخر يقلل من ربط التفكك الأسري بجنوح الأحداث، وقد أشار إليه من خلال أرقام المسح الاجتماعي الذي أجري في عام (1976)على عينة عشوائية مكونة من (14000) أسرة تمثل مختلف قطاعات المجتمع الأردني، والذي بينت نتائجه أن الأسر المفككة في الأردن محدودة جداً، وتشكل نسبتها (8.5%) من مجموع الأسر في الأردن، ويرى محي الدين توق في دراسته لإنحراف الأحداث في الأردن؛ أن الأبوين غالبا ما يمارسان سلطة قمع كبيرة على المراهق،

أو الطفل في ظل غياب مشاعر الحب والإحترام المتبادلين بين الوالدين والطفل، لذا فإن ممارسة سلطة القمع على الأبناء لا تولد إلا النقمة والرغبة في الإنتقام (خمش، 2005).

مما سبق يتبين لنا أن ظاهرة جُنوح الأحداث ترتبط بشكل مباشر بطبيعة العلاقات التفاعليه في الأسرة وبشكل أساسي بين الآباء والأبناء فكلما كانت العلاقة متوترة تتسم بالضبط الشديد والقسوة زادت إحتماليه انحراف الأبناء، وكلما كانت العلاقة تتسم بنقص الضبط والإهمال وعدم الرقابة والمتابعة أدت أيضاً إلى إنحراف الأبناء ، أي أنه لا بد أن تكون العلاقة بين الطرفين مستقرة ومتوازنه لكي يكون الأبناء بمأمن عن السلوكيات المنحرفه، وتنسجم هذه المبادئ و تتطابق مع نظرية تتل والتي تقول بأن توازن الضبط عامل أساسي في إستقرار حياة الأفراد ومنع انحراف إنحرافهم . ويعبر عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (Parsons) عن أهمية الأسرة في حياة الفرد بقوله: " يجب أن يصبح الطفل إنسانا ً، ذلك لأن الشخصية الإنسانية لا تولد (is not born) لكنها يجب أن تصنع (must be made) بواسطة التطور التدريجي لعملية التنشئة الاجتماعة" (الرفاعي، 1995، ص: 213).

2-8-2 جماعة الرفاق:

تعرف جماعة الرفاق بأنها مجموعة من الأفراد متسأوون تقوم بينهم روابط طبيعية على بشكل متسأوي وفقاً لميلهم، ويعبرون عن أنفسهم تعبيراً ذاتياً وتؤثر في سلوك أفرادها فالفرد فيها يخضع لمعأييرالجماعة التي تُحدد له نوع الإتصالات التي يقوم بها. وتعتبر جماعة الأصدقاء من أهم مؤسسات التنشئة غير الرسمية وهي مكملة لدور مؤسسات التنشئة الرسمية كالأسرة والمدرسة، وذلك لعدم وجود سلطة في جماعة الأصدقاء؛ لأن الجميع متسأوون في الأغلب مما يسمح بالإستقلاليه وتبادل الآراء والأفكار وهي من أكثر الجماعات قبولاً للطفل وتاثيراً في شخصيتة بعد الأسرة. ومن أهم خصائص جماعة الأصدقاء (الرشدان، 2005) :

2-8-2-1: تقارب في الأدوار.

2-8-2-2: وضوح المعأيير السلوكية.

2-8-2-3: وجود إتجاهات مشتركة.

2-8-2-4: وجود قيم عامة.

يتأثر الحدث بالأصدقاء الذين يلتقي بهم خارج نطاق الأسرة، وقد يتوافق الأصدقاء بنفس الصفات والأهواء والرغبات، كما أنه بلا شك قد تؤثر هذه الصداقة فيما بينهم فإذا كان الأصدقاء يتصفون بصفات خيرة فإنهم يؤثرون على بعض بالأفعال المرغوبة، أما إذا كانت سماتهم الشخصية غير مرغوبة فإن الحدث يتأثر بهم بشكل سلبي ويصبح السلوك المنحرف هو المسيطر على العلاقة القائمة بينهم .

ولقد أكد عالم الاجتماع الأمريكي أدوين سذرلاند (E.Sitherland) على أهمية الدور الذي يلعبة الأصدقاء في التأثير في سلوك أقرانهم وجرهم نحو الإنحراف، ويفسر تلك العلاقة من خلال نظريته عن المخالطة الفارقة حيث يبين إن السلوك المنحرف هو سلوك مكتسب وغير موروث ويتم تعلم السلوك الإنحرافي من خلال التفاعل الاجتماعي مع الجماعات الأولية، وإن السلوك غير المرغوب فيه يأتي عند مخالطة أفراد منحرفين أكثر من الأفراد غير المنحرفين ويتوقف ذلك على المدة الزمنية التي يتعرض لها الفرد للأفكار الإجرامية (العوران والحنيطي، 2008).

3-8-2 المدرسة:

تلعب المدرسة دوراً هاماً في حياة الطفل كونها البيئة الثانية للطفل بعد الأسرة، ويرى علماء الاجتماع إن المدرسة هي المكمل لما تقوم به الأسرة من دور في عملية التنشئة والتربية للطفل، والطفل في المدرسة يتأثر بزملائه في الفصل والمدرسة ككل، فيكتسب الصفات الحسنة والمحمودة إذا كان الرفقاء جيدين، أما إذا كان الرفقاء لهم سلوكيات منحرفة فإنه من المكن أن يميل إلى التصرف مثلهم ويقلدهم في أفعالهم وينحرف مثلهم.

والمدرسة كأداة ضبط اجتماعي تتأثر بما يحدث في المجتمع كونها تعمل على إعادة إنتاج الأفراد بما يتلائم مع الأوضاع السائدة في المجتمع، فالمدرسة هي جزء من المجتمع تتأثر بالثقافة السائدة في المجتمع، فإذا كانت الثقافة السائدة في المجتمع هي ثقافة القهر والسيطرة والخضوع أصبحت المدرسة تمارس هذه الثقافة على الطلاب وقد يستجيب الأبناء إلى الخضوع لسيطرة النظام التعلمي إلا أن الأمر قد لا يستمر طويلاً؛ لأن الشعور بالقهر وغياب الحرية يحث في الغالب أشكالاً متنوعة من المقأومة، وكلما زاد الضبط الاجتماعي شدة في المدرسة ازداد الطلاب تمرداً على النظام ، وبالتالي لا بد من التوصل إلى نمط أيجابي من

الضبط الاجتماعي من شأنه تحقيق الضبط الذاتي للأطفال في المدرسة، يقوم على الإحترام وتقدير الكبار للصغار ، الأمر الذي يؤدي بلا شك إلى تخفيف حدة مقأومة الطلاب للنظام التعليمي (بدوي ، 1999).

2-8-4 المستوى الإقتصادي للأسرة:

تعتبرالأوضاع الاقتصادية للأسرة بمثابة الدعامة الأساسية لإستمرار الأسرة وقيامها وهي بمثابة حافز يشعر الأفراد بالأمان، وصعوبة الظروف الاقتصادية والحرمان قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى خروج الأبناء إلى الشارع لطلب المساعدة أو التسول وقد يلجأ بعض الأطفال للعمل بأجور زهيدة في بيئات غير أمنه وغير صحية، وهذه العوامل تشكل في مجملها دوافع قوية لإنحراف الأطفال وإرتكابهم الجرائم (محمد إبراهيم، 2008).

الفصل الثالث

الضبط الاجتماعي من وجهة نظر اجتماعية

1-3 مقدمة:

لقد عرفت المجتمعات البشرية الضبط الاجتماعي منذ القدم، حيث انتقلت وسائل الضبط الاجتماعي من القواعد الشفوية غير المكتوبة إلى القواعد الوضعية المكتوبة، ومن العوامل التي ساعدت الى التّغيُر في تلك القواعد إنتقال السلطة من الملوك المؤلهين إلى طبقة رؤساء القبائل ورجال الدين، فقد أدى الصراع بين الملوك والأشراف إلى تطور وسائل الضبط وانتقالها من مرحلة الوحي الإلهي إلى الأخذ بالمصطلح العرفي وبعدها حصل الصراع بين الأشراف والعامة حيث انتهى الصراع بإنتصار العامة والتي طالبت بكتابة القواعد التي يتسأوى فيها الكل العامة والخاصة وبناءَ عليه صدر قانون الألواح الإثني عشر في منتصف القرن الخامس عشر قبل الميلاد وبدأت المجتمعات بكتابة قواعدها العرفية من تلك الأيام، فظهرت قواعد الضبط الاجتماعي في قانون حامورابي عام (2000) قبل الميلاد والذي جمع فيه كافة القواعد العرفية المعروفة في تلك الفترة ومن تلك القواعد؛ إذا تنكر الإبن المتبنى لأبية فإنه يُقطع لسانه أو تُقلع عيناه، وإذا خانت الزوجة زوجها أغرقت في النهر.ولقد اختلفت وسائل الضبط الاجتماعي التي عرفتها المجتمعات من فترة زمنية إلى آخرى ومن مكان إلى آخر، فقد عرفت بعض الجماعات العربية مجموعة من القواعد كان يطلق عليها "الدية " والتي تبرز أهميتها في فض النزاعات بين الأفراد والجماعات فإذا ما تعدت جماعة على آخرى فإنها تفرض الدية على الجماعة المتهمة والتي قد تكون مبلغ من المال أو عدد محدد من الأنعام وتسلم إلى الطرف الآخر، كما عُرفت بعض وسائل الضبط الاجتماعي عند قبائل الأسكيمو واستراليا فإذا ما اغتصب فرد زوجة الآخر وقعت مبارزة بالرماح بين الإثنين لحد الموت حيث تعتبر طعنة الرمح وسيلة لغسل الإهانة وتضع حداً للخلاف، عرف المجتمع الهندي طرق آخرى للضبط الاجتماعي والتي تكون بوضع ماء يغلي في إناء يوضع في قاعه قطعةً من النقود ويؤمر المتهم بآخراجها من الإناء بفمه ، كما عرفت القبائل العربية وسيلة مشابها لهذه الوسيلة وتكون عن طريق لمس الحديد المحمي بالنار وعرفت تلك الوسيلة باسم "البشعة"(الخشاب، 1968).

أشار العديد من علماء الاجتماع إلى دور الضبط الاجتماعي في تماسك المجتمع والأفراد وفي إنحرافهم ومن هؤلاء العلماء المفكر العربي إبن خلدون، وأميل دوركأيم، وكولي،وسمنر، وهيرشي...، فالبعض كان يرى أن الضبط الاجتماعي له دور أيجابي في الحفاظ على الأفراد من الإنحراف والقيام بأعمال غير مرغوبه اجتماعياً ، في حين يرى البعض إن الضبط سلاح ذو حدين وأنه لا بد من مسكه من المنتصف ، أي أنه لا بد من التوازن في الضبط من أجل

الحفاظ على التماسك الاجتماعي وعدم الإنحراف ، ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تتل (Charles Tittle) من السباقين لهذه الرؤية في نظريتة الجديدة التي أسماها نظرية توازن الضبط الاجتماعي عام (1995)، فهو لا يقر بأهمية إلزام الأفراد والتحكم بهم لردعهم عن السلوك المنحرف ، كما إنه لا يعترف بترك الأمور على الغالب بدون ضابط ، أي أنه يرى من الضروري عمل توازن في ممارسة الضبط على الأفراد بحيث لا يزيد الضبط عن قدرة تحمل الأفراد وأن لا يكون إلى حد الإهمال.

تعتبر نظرية الضبط الاجتماعي من النظريات التي تبين أن العنف ما هو إلا إستجابة للبقاء أي أن العنف هو غريزة إنسانية تظهر عند فشل المجتمع في فرض القيود المحكمة على سلوك الأفراد والتي غالباً ما يتم ضبط سلوكهم عن طريق المؤسسات الرسمية كالأسرة أو الشرطة أو القانون وعندما تفشل هذه الأنظمة في ضبط سلوك أفرادها يحدث الإنحراف(الضبع، 2008) .

يركز أصحاب نظرية الضبط (Control Theory) على طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد والمجتمع أو بين الأفراد أنفسهم، فكلما كانت العلاقة ضعيفة كلما كانت إحتماليه الإنحراف أكبر وكلما كانت العلاقة قوية أيضا كانت إحتماليه الإنحراف أكبر، إن الإنحراف في نظرهم هو الخروج عن الشيء المألوف والمتعارف عليه في المجتمع، فالفرد في المجتمع ملزم بالعادات والتقاليد والقيم التي يقرها المجتمع للأفراد، فيتوجب على الأفراد إحترام القيم والمعأيير والإمتثال للنظم، لأنها تشكل القواعد السلوكية التي تحكم تصرفات الأفراد، وتحدد تلك السلوكيات بأنها صحيحة أو منحرفة (الشرمان، 2014).

2-3 الضبط الاجتماعي عند إبن خلدون:

يعتبر إبن خلدون أول من أشار إلى موضوع الضبط الاجتماعي فهو يرى أن الضبط الاجتماعي ضرورة حتمية لبقاء المجتمع ويتضح ذلك من قوله " إن الاجتماع البشري ضروري وإنه لا بد من وازع حاكم يرجعون إليه...تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب إنقيادهم إليه أيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب إنقيادهم اليها " (إبن خلدون، المقدمة، ج2، ص:33).

وبالرغم من إقرار إبن خلدون بأن الإنسان مدني بطبعه إلا إن له ميول عدوانية ورغبات مختلفة تتطلب وجود وسائل تضبط سلوكه، حيث أعتبر الدين من أقوى تلك الوسائل التي تؤدي إلى إستقرار المجتمع؛ لأن الدين يبين واجب الإنسان تجاه أخيه الإنسان ، وينظم علاقات الأفراد والمعاملات والأحوال الشخصية ، لذلك يكون الدين أهم وسائل الضبط وأقواها لأنه يحتوي على القانون الذي هو بالأساس مستمد من الدين (المصدر نفسه، إبن خلدون، ص45).

ويرى إبن خلدون أنه لا بد للجماعة من حاكم ينظم جميع أمورها وأن نجاح الحاكم يكون بقوة جماعته والتي تتمثل بالعصبية والتي هي أساس الضبط الاجتماعي للأفراد ، وأن قيادة الجماعة تتحقق بالكثرة والغلبة، والغلبة تكون بالعصبية(موسى والقضاة، 2010) .

لقد ميز المفكر العربي إبن خلدون بين نوعين من المجتمعات وهي المجتمع الحضري والبدوي، فقام بتقسيم البناء الاجتماعي للمجتمع العربي إلى نمطين، النمط البدوي الذي يقوم على تربية المواشي والمجتمع الحضري الذي يقوم فيه نمط الإنتاج على الحرف والصناعات والتجارة والعلاقات تكون فيه رسمية ،ويحلل إبن خلدون الإختلاف في نمط العلاقات بين المجتمع البدوي والحضري من وجهة نظر إقتصادية بإختلاف المعاش والنحل ، فالحياة البدوية تتسم بسيادة القبيلة وسيطرة العصبية وتمارس الضبط الاجتماعي من خلال العرف والعادات، أما في المجتمع الحضري المتمثل بالمدينه فالضبط الاجتماعي يكون من خلال القانون والذي تنفذه أجهزة الدولة الرسمية (خمش، 2005).

يتضح مما سبق أن إبن خلدون تنبه مبكراً إلى أهمية الضبط الاجتماعي لتنظيم العلاقات بين الأفراد ولردعهم من الإعتداء على بعضهم البعض وأن الضبط هو القادر على إعادة توازن النسق الاجتماعي، وضمان سلامة الأداء الوظيفي لمؤسسات المجتمع، إلا أنه لم يتعمق بشكل كبير في مفهوم الضبط الاجتماعي كغيره من العلماء .

3-3 الضبط الاجتماعي عند روس (Ross)

لقد ظل موضوع الضبط موزعاً بين مختلف العلوم حتى عام (1920) عندما جاءَ عالم الاجتماع الأمريكي روس (Ross) بكتابه المشهور "الضبط الاجتماعي" (Social Control) حيث عرف الضبط بأنه " التسلط الاجتماعي العمدي على الفرد الذي يحقق وظيفة في حياة

المجتمع"، ويرى روس أن مصالح الأفراد لا يمكن حمأيتها ورعأيتها إلا عن طريق عمل جماعي يتمثل بالضبط، والضبط ضرورة من ضروريات المجتمع وبقاءه، والضبط يشمل عمليات التربية والتطبيع الرسمية وغير الرسمية والقانون(غباري، 1985، ص:107).

يرى (Ross) في الضبط الاجتماعي ضرورة للحياة كونه وسيلة وطريقة يستخدمها المجتمع من أجل تكيّف سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات، كما أنه دليل إرشادي للأفراد لأنه يتبنى النظم والقيم التي تؤدي إلى تماسك وإستقرار المجتمع (Socioty). ويرى روس أن الإختلافات في الآراء والحاجات والرغبات وما في المجتمع من نزعات وصراعات على مستوى الأفراد والجماعات يعود إلى تضارب المصالح الناتجة عن مجموعة العوامل النفسية والإقتصادية والأمر الذي يتطلب وجود أجهزه تنظم وتضبط تلك المواقف والنزاعات، ولقد تأثر روس بالإتجاهات السيكولوجية التحليلية والبيولوجية الحيوية، فهو يفسر سلوك وتصرفات الأفراد وفقاً إلى النظام الطبيعي، الأمر الذي قاده إلى دراسة الفضائل والأخلاق لتفسير سلوك الجماعات وتصرفاتهم وفقاً للنظام الطبيعي، ومن تلك التصرفات الرعأية التي تُعبر عنها الامومه، والمعاشرة التي يُعبر عنها بالجماعة والإحساس الذي يُعبر عنه بالعدالة (الخشاب، 1968).

يعتقد روس بوجود أربعة عناصر تتدخل في تصرفات الأفراد هي: المشاركة ، والقابلية للاجتماع والإحساس بالعدالة ورد الفعل الفردي وهي غرائز موجودة لدى الإنسان تعمل على دعم العلاقات بين الأفراد، ومع تطور المجتمع تضعف تلك الغرائز وتقوى العلاقات غير الشخصية وتصبح وسائل الضبط الاجتماعي هي المسؤولة عن ضبط تصرفات الأفراد ودعم الإستقرار والأمن وحل الصراعات بين القوى(العتيبي، 1995).

يعتبر روس صاحب الفكرة الأساسية لمعنى الضبط الاجتماعي بإعتباره ينطوي على معنى الهيمنه والضبط من أجل السلطه العليا وهو أول من بين أن وسائل الضبط الاجتماعي هي الاساس الفعال للنظام الاجتماعي ، وقد أطلق عليها الآلآت المحركة للضبط ، أي أن الضبط الاجتماعي هو العنصر الأساسي للإستقرار والتماسك الاجتماعي، وقد ميز روس بين نوعين من وسائل الضبط الاجتماعي وهي : وسائل الزامية خلقية ووسائل سياسية ، كما ذهب روس إلى تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي اِلى حوالي خمس عشرة وسيلة حسب أهميتها وهي: الرأي العام، القانون، العقيدة، الأيحاء الاجتماعي، التربية، العادة، المثل العليا للشخصية،

الشعائر الدينية والطقوس، الفن، الشخصية، التنوير والتثقيف، الأساطير والأوهام، القيم ، والقيم الخلقية التي تدافع عنها الطليعه الواعية (الخشاب، 1968).

يركز روس على دور الطبيعة في ضبط السلوك الإنساني، ويصف الطبيعة بانها خيرة ، فهو يرى إن الطبيعة تدفع الفرد إلى إشباع الغرائز والحاجات أي أن الإنسان ليس انانياً حراً يفعل ما يريد، وإنما بحكم وجوده الاجتماعي تتولد عنده نزعه طبيعية وهي نزعه الأِمتناع عن القيام بالسلوك الضار اجتماعياً، مما يساهم في جعله إنساناً خيراً يقوم بدور الرعأية والمشاركة كرعأية الطفل الصغير وحمأية الضعيف ومساعدته وهي كلها مضاهر اجتماعية تؤدي بلا شك إلى التوائم والتضامن والأمن والطمأنينه في الحياة ، فالإنسان لا يميل إلى العزلة والإنفراد وإنما يميل إلى التوافق والإندماج وهذا ما أشارت اليه الدراسات الإنثروبيولوجية التي درست طبيعة حياة الإنسان القديم كجماعات الأسكيمو والبوشمان التي كانت تعيش في جماعة وأحدة، مما يثبت تصور روس للطبيعة ودورها الخير(الخشاب، 1968).

4-3 الضبط الاجتماعي عند أميل دوركـأيم (Durkheim)

لقد استخدم دوركأيم مفهوم الضبط الاجتماعي في كتاباته واطلق عليه الضمير الجمعي، وقد أشار إليه ووصفه بخاصية الجبر والإلزام والقهر التي تتميز بها الظاهرة ، أي أنه يرى أن النظم ملزمة للأفراد والجماعات بإعتبارها ضابطة لسلوكهم. ولقد أكد دوركأيم على دور الأخلاق في عملية الضبط الاجتماعي والتي تعمل كروابط من أجل الحفاظ على تناسق وتماسك المجتمع ، والاخلاق هي القيم والمثل العليا التي تهدي الناس إلى التماسك والتآلف والترابط أثناء قيامهم بمعاملاتهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض(الخشاب، 1968).

لقد رفض دوركأيم تحليلات المدرسة النفعية التي تقول بإختلاف قوة المعأيير الأخلاقية في ضبطها للأفراد من فرد إلى فرد تبعاً لمصلحة الفرد ومنفعتة، وأوضح " أن المشاعر الأخلاقية تنشأ عن تفاعل الأفراد ، لكنها تتحول فيما بعد إلى إتفاقيات مشتركة ملزمة لهؤلاء الأفراد. وبهذا المعنى تشكل المعأيير الأخلاقية جانباً موضوعياً في موقف التفاعل الاجتماعي، إذْ تمارس درجة من الضغط والإلزام على سلوك الأفراد في هذا الموقف... ومن ناحية آخرى، فقد أوضح أن تقسيم العمل هو مصدر النظام الأخلاقي، والتماسك في المجتمع"(خمش، 2005، ص: 39).

ويوضح دوركأيم في كتابة "التربية الأخلاقية" السلوك السوي على أنه السلوك المنضبط الذي يحقق المصلحه العامة وان من ضرورة التربية السليمة للفرد هو الشعور بالتوبيخ عند إرتكابه المخالفات وعدم التغاضي عنها والتوبيخ في نظر دوركأيم لا ياتي من الخوف وإنما يكون بالإقناع ثم الإقتناع، فالتوبيخ هنا هو أمر ضروري بالنسبة لعملية الضبط الاجتماعي للأفراد وتقليل ميولهم للإنحراف، فنسبة الإنحراف تزداد تبعاً للتهأون في التربية والضبط الاجتماعي (كوسون، 1985).

كما عمل دوركأيم على تفسير فاعليه وسائل الضبط الاجتماعي في ضوء علم اجتماع المعرفة ، فهو يرى أن النشاط الاجتماعي للجماعة يعود إلى مقدار الطاقة الذهنية لديها ، وأن لكل جماعة طاقة ذهنية تعتمد عليها في نشاطاتها كما تحرص الجماعة على المحافظة على تلك الطاقة الذهنية بطريقة متجددة حتى لو إختلفت أساليب التعبير عن تلك الطاقة، ويؤكد دوركأيم على دور الحوافز في توجيه نشاط الجماعة لإستغلال الطاقة الذهنية من أجل الإنتاج بغض النظر عن الوسيلة ، فعند الرومان كان العبيد يعملون تحت التعذيب والضرب بالسوط ، وفي العصور الوسطى كان الرقيق يعملون في الأرض وكانوا يباعوا ويشتروا كسلعة. ويصنف دوركأيم وسائل الضبط الاجتماعي نوعين هما:

3-4-1 :وسائل ذات تاثير مباشر في السلوك:

يعتمد هذا النوع من الوسائل على التأثير الشخصي للأفراد ومثال ذلك عند قيام الوالدين بضبط سلوك الأبناء عن طريق وضع قواعد معينة لسلوكهم.

3-4-2 :وسائل ذات تأثير غير مباشر في السلوك:

في هذا النوع الثاني ينبع تأثير الضبط الاجتماعي من مصادر بعيدة عن الأفراد ويكون بوجود سلطة اجتماعية غير منظورة أو قطاع أو مؤسسة لها شخصية معنوية وقوة الزامية تضبط سلوك الأفراد، وهي تمثل تلك الضوابط التي تنطبق على النقابات والمؤسسات الإقتصادية .ويرى دوركأيم أن تأثير قوة الضبط المباشر تتوقف على عدة عوامل وهي: حجم الجماعة، والتنظيمات في المجتمع ، ووسائل التواصل بين أجزءأء المجتمع، ودرجة المرونه والحراك الاجتماعي، لذلك كانت تختلف الضوابط التي كانت تطبق على العبيد في المجتمع الاقطاعي عن تلك الضوابط التي كانت تطبق على طبقة النبلاء أو الاسياد ويعود ذلك التمييز إلى عامل الفارق الطبقي(الخشاب، 1968).

لقد أشار دوركأيم في كتابه (الأشكال الأولية للحياة الدينية، 1976) إلى الدور الهام الذي يقوم به الدين كوسيلة ضبط اجتماعي في المجتمع، وذلك عندما قام بدراسه قبيلة (الأرونتا) في أستراليا والتي تنقسم إلى قسمسن هما: (اللباندس) وهم السكان المحليون الذين يعيشون مع بعضهم البعض ويعتمدون في معيشتهم على الصيد وجمع ثمار الأشجار، والقسم الثاني هم (الكلانز) Clans وهم مجموعة من الأفراد لديهم إعتقاد أنهم إنحدروا من سلاله بعيدة ، لذلك هم يؤمنون بوجود صلة قرابه بينهم وبين العشيرة التي يوجد فيها التوتم Totem (عنصر موجود بالطبيعة له أهمية خاصة وهو مقدس عند القبيله يجتمع الأفراد الذين ينتمون لنفس التوتم في مناسبات مهمة ليعبدوا هذا التوتم ويعاملونه بالإحترام والتقدير. ووظيفة التوتم لدى شعب الأرونتا هي العمل على توحيد الجماعة في العشيرة لدى شعب الارونتا عن طريق توحيد أجزءأئها مع بعضها البعض للحفاظ على إستقرار النظام وتماسكه، فالتوتمية كديانه هي مقدسه من خلال الوظيفة التي تقوم به. (جونز، 2010).

لقد ظهر مصطلح الأنومي لأول مرة في كتاب دوركأيم (تقسيم العمل، 1883) وكان يريد به عدم الإمتثال التي تظهر في المجتمع أي أن القواعد التي تحدد تصرفات الأفراد تجاه بعضهم البعض قد تحطمت وأصبح الفرد لا يعرف السلوك المتوقع صدوره من الآخر تجاهه، وعليه فالأنومي أو اللامعيارية هي "حالة تصبح فيها المعأيير المحددة للسلوكيات مضطربة وغير واضحة وغائبة " تقود أفراد المجتمع إلى السلوك المنحرف.وقد استخدم مصطلح الأنومي في دراسة دوركأيم عن الإنتحار (1897) والتي تعود إلى ضعف المعأيير الأخلاقية وفقدانها لسيطرتها على سلوكيات الأفراد وعندها لا يجد الأفراد طريقهم التي تبين لهم أدوارهم في المجتمع مما ينتج عنه حالة من عدم الرضا والإنحراف(الضبع، 2008) .

لقد صنف دوركأيم الانتحار إلى أربعة أنماط هي: الإنتحار الأناني، والإنتحار الأيثاري، والإنتحار اللامعياري والإنتحار القدري، وبين أن الإنتحارالأناني يحصل كلما كان ارتباط الفرد وأهتمامه في المؤسسات (الدينية،الأهلية ،السياسية)ضعيفاً، والإنتحار الأيثاري يحدث كلما زاد إهتمام الفرد والتزامه بمجتمعه أكثر من التزامه بأهدافة الفردية فشدة الضبط الممارس على الفرد من قبل المجتمع تكون قوية جداً، ومثال على ذلك الطيارين الإنتحارين في الحرب العالمية الثانية، والإستشهاديين في فلسطسن.أما الإنتحار اللامعياري فهو يحدث تبعاً للتغير المفاجىء والسريع في الحياة ، كما هو الحال عند حدوث الازمات الماليه، وأخيراً الإنتحار

القدري ويحدث في المجتمعات التي تمارس ضبطاً مرتفعاً وقمعياً على أفرادها كما هو الحال في مجتمعات الرق والعبودية ومن الأمثلة عليه عمليات الإنتحار في السجون (الوريكات، 2013).

يتضح لنا من العرض السابق أن الضبط الاجتماعي له تأثير كبير على حياة الأفراد ، وأن شدة الضبط أو ضعف الضبط الممارس على الأفراد يؤدي حتماً إلى نتائج سلبية وغير جيدة ، وهذا ما بينته دراسة دوركأيم عن الإنتحار وأسبابه في المجتمع الغربي والتي كانت ناتجة عن الضعف أو الإفراط في استخدام وسائل الضبط الاجتماعي والتي منها الدين والأخلاق والقانون . كما إن دوركأيم لم يهمل دور الضبط الاجتماعي في تحقيق إستقرار المجتع وتقدمة من خلال ضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات والقانون في المجتمع التقليدي هنا أقرب إلى يتمثل بالقانون، ففي المجتمع التقليدي يتسم بأنه قانون عقابي يردع الأفراد من خلال القصاص من المذنب ومن جماعته وأقاربه، أما القانون في المجتمع الحديث فإنه قانون وضعي مكتوب يعتمد في تطبيقه على أجهزه رسمية متخصصة وهو يقوم على تغريم المذنب دون معاقبته جسديا كما أنه لا يتعرض لأقارب المتهم ويكون مكتوباً وموثقاً في السجلات الرسمية(خمش، 2005).

5-3 الضبط الاجتماعي عند جورج هومانز (Homans)

في كتابه الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي يطرح هومانز تسأولين هما : كيف يحصل الإنسان على السلطة؟ ، وما مدى تأثير السلطة على الأفراد الذين يخضعون له؟، ويقصد هومانز بالسلطة بمعدل قدرة تأثير الفرد في الآخرين، فكلما زاد عدد الأفراد الذين يؤثر فيهم الفرد إرتفعت وزادت سلطته، ويضيف هومانز بقوله أن النفوذ وقوة الفرد على التأثر في الآخرين لا تسير بشكل منتظم ومستمر، فالشخص الذي يحظى بمكانه متدنية من الممكن ان يؤثر أحد الأيام في الآخرين ، والقوة في نظر هومانز مكتسبة وتتحقق من خلال خبرة ومعرفة الفرد بالقيم النادرة لكي يتمكن من التأثير في الآخين وضبط سلوكهم والسيطرة عليهم، إلاً أن هومانز يرى الطريقة المثلى في إستخدام السلطة والتي تحقق نتائج فعالة تكون من خلال الأسلوب الجيد في إقناع الأفراد للإلتزام بالقواعد وطاعتها ، وفي المقابل لا بد من القدرة على ضبط التمرد والصراع (الحوراني، 2010).

لقد أكد جورج هومانز على ضرورة توازن الضبط الاجتماعي والذي يتحقق من خلال الإمتثال للمعأيير الضابطة في المجتمع، وأنه لا بد أن تكون للضبط فاعليه لكي يتحقق التوازن بمعناه الحقيقي وعندها نحكم على النسق الاجتماعي أنه في حالة توازن(Balance)، ويفسر هومانز إنحراف الأفراد عن المعأيير بأنه يكون غير مقبول تماماً في حالة توازن الجماعة لأنه إذا توفر عامل التوازن فإن الإنحراف البسيط نسبيا يؤدي حتماً إلى نتائج كبيرة نسبياً (المختار ومحمود، 2010).

لقد توصل هومانز إلى أن العلاقات القائمة على التبادل بين الأفراد هي المسؤوله عن توازن الضبط الاجتماعي وإستقرار المجتمع، فالضبط جزء من النسق الاجتماعي مفروضاً عليه، كما يضيف هومانز أن القيم والمعأيير لا تفسر وحدها الفعل الاجتماعي بل تشاركها التفاعلات بين الأفراد التي ينتج عنها السلوك الاجتماعي(العتيبي، 1995).

6-3 الضبط الاجتماعي عند بيتر بلا (Peter Blau)

ينطلق بلأو في أفكاره الأساسية حول مفهوم الضبط من خلال توظيف مفهوم السلطة في التبادل الاجتماعي، ويستمد بلأو فكرته حول الضبط من مفهوم ماكس فيبر للقوة Powre، والذي يدل على قدرة الفراد في علاقة على فرض إرادته من خلال المكانة والدور الذي يشغله الفرد ، فالفرد الذي يمتلك مهارات مميزة يستطيع أن يفرض إحترامه على الآخرين فيقبلوا قرراته وآراءه كونهم ينتظرون الفائدة منه،فالفرد الذي يملك القوة يستطيع إستغلال الآخرين لتحقيق مصالحة الخاصة، ومثال ذلك إستغلال المرأة لعاطفة الحب مع الزوج لتحقيق أكبر قدر من كسب المال، كما أن صاحب العمل من خلال فرض العقوبات على العمال فإنه يجبرهم على الطاعة والخضوع له(الحوراني، 2010).

7-3 الضبط الاجتماعي عند مكأيفر (Maciver)

يعرف مكأيفر الضبط الاجتماعي بأنه القدرة (Ability) على ضبط سلوك الآخرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضمن الوسائل المتاحة ، فقد يتأثر الفرد بالقوة الجسدية مباشرة، أو قد يتأثر بقوة العقاب والثواب أوالمكافآة التي تمثل القوة الاقتصادية (بدوي، 1999).

يرى مكأيفر أن الضبط الاجتماعي هو الطريقة المُثلى التي يستقر بها النظام الاجتماعي، ويحفظ بنائه، كما يعتبر الضبط عاملاً مهماً في التغير الاجتماعي، وأن القهر هو العنصر الأساسي في الضبط والذي يتمثل أحياناً في القوة التي يستخدمها النظام، إلا أن تلك القوة وحدها لا تحقق شرط الإستقرار والحفاظ على النظام الاجتماعي، وإنما هي وسيلة غير كافية وأنه لا بد من النظر إلى الضبط كعامل أساسي ومستمر من أجل تحقيق التوازن في حالة تغير المجتمع(المختار و محمود، 2011).

8-3 الضبط الاجتماعي عند كارل ماركس (Marx)

يرى ماركس أن الضبط الاجتماعي طبيعة متأصلة في المجتمع تبقى ملازمة له في كل مراحل تطوره، والضبط يمتاز بالشمول لذلك يجب أنْ يرتبط الناس بالعمل الجمعي لكي يتبادلوا محصلة نشاطهم المادي والثقافي، وبما أنَّ الأفراد إرتبطوا في جماعات فإنهم بحاجة إلى تنظيم وتقسيم للعمل لكي يعرف كل فرد ماله وما عليه من حقوق وواجبات ومن هنا جاءت أهمية الضبط الاجتماعي والتي هي في الأساس ضرورة لتنظيم الإنتاج والإستهلاك والتوزيع، والضبط لا يقتصر على النظام الإقتصادي وحدة بل فإن السلوك الاجتماعي للإنسان بحاجة كبيرة للضبط أيضاً (عمر، 2004).

ويشير ماركس إلى أن الهدف الأساسي من الضبط الاجتماعي من خلال مقولة لينين "لا يستطيع الإنسان أن يعيش في مجتمع ويتحرر منه "، فماركس يصور الهدف في المحافظة على النظام وإستقراره يكون بوجود عوامل الضبط التلقائية وأن التحرر من تلك الضوابط يكون بشكل نسبي لأن المجتمع لا يستطيع أن يحقق تحرراً مطلقاً من عامل الصدفة كقوة ضابطة في لحظه وبشكل مفاجئ (المختار ومحمود 2011، ص: 831).

لقد عبر ماركس عن مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال إستخدامه لمفهومي السيطرة والهيمنة في الصراع الطبقي القائم بين الطبقة البرجوازية الرأسماليه المالكة والطبقة العاملة (البروليتاريا)، الذي يقوم أساساً على العامل المادي (رأس المال) الذي تستخدمه الطبقة البرجوازية كوسيلة ضبط اجتماعي لفرض الهيمنة والسيطرة على الطبقة العاملة، حيث يرى ماركس أن الصراع مسألة حتمية لإنهاء الهيمنة التي تفرضها الطبقة البرجوازية وأن الخلاص من الهيمنة والسيطرة يكمن في الوعي الاجتماعي الذي يظهر لدى الطبقة العاملة مع الوقت، ففي البدأية يتولد شعور لدى الطبقة العاملة أنها مستغلة وأنها تعامل كشيء وأنها سلعة بيد الطبقة المالكة تستغلها من أجل تحقيق الربح الكبير، فهي لا تستفيد من نتاج عملها فتشعر بالإغتراب، فصراعها ضد الإغتراب والتشيؤ هو مسألة حياة أو موت، وبنفس الوقت تتعرض الطبقة الرأسماليه لشكل آخر من الإغتراب والتشيؤ وهو استبدال العلاقات الإنسانية بعلاقات مادية مصلحية متحكمّة تلجأ فيها إلى وعي كاذب وأيدولوجية زائفة للحقائق، لكن هذا يشكل خطورة على الطبقة البرجوازية لأن وعيها هذا يهدد مصيرها إذا امتدت القضية إلى للمجتمع ككل، أي اعترافها وإدراكها بمصالح المجتمع ككل، ولهذا تلجأ البرجوازية إلى التمويه وتزييف حقيقة المجتمع الرأسمالي، فهي بذلك تخضع لنزعة توعوية مزدوجة فهي من جهة تسيطر على كيانها الاجتماعي ومن جهة آخرى تفقد إمكانية السيطرة فكرياً على المجتمع ككل مما يفقدها القدرة على الضبط والسيطرة (الحسن، 1988).

الخلاصة يرتبط تطور وعي الطبقة العاملة بمصالحها بالمصالح العامة للمجتمع ، بينما تطور وعي الطبقة البرجوازية يتعارض مع المصالح العامة للمجتمع ، ويعتبر تشكيل الوعي وتطوره عملية اجتماعية ترتبط ارتباطاً جدلياً بالظروف الموضوعية والتاريخية للمجتمع أو الجماعة، لذلك يتدرج الوعي للطبقة العماليه من اكتشاف الشعور بالتماثل الذي يمثل وعي بالذات ثمّ يتحول إلى إدراك مصالح مشتركة في إطار عام ثمّ يتحول إلى مرحلة وعي للذات وهذا في إطار تاريخي ثقافي يمهد لقيام لثورة .

9-3 الضبط الاجتماعي عند ماكس فيبر (Max Weber)

لقد أشار ماكس فيبر إلى أهمية الضبط الاجتماعي من خلال دراسة مؤسسات الدولة الرسمسة وغير الرسمسة والتي تتمثل بمؤسسة الأسرة والمؤسسة الدينية والمؤسسة التربوية ،

وقد بين أن السلوك الإنساني قد يتأثر بالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية السائدة في المجتمع (الخشاب، 1968).

كما يرى فيبر أن الضبط الاجتماعي يكمن في القوة (Power)، والقوة عنده هي قدرة الفرد على التأثير في الآخرين و خاصة أصحاب القرار، ويمكن أن نلاحظ مراكز القوة في العلاقات كالعلاقة بين الزوج والزوجة والعلاقة بين المدير والموظفين، والقوة ليست هي السلطة تحديداً وإنما قد تحتوي السلطة على القوة، فالرجل قد يمتلك السلطة في إتخاذ القرار في حين أن الزوجة قد تؤثر في إتخاذه للقرار، كما يرى فيبر أن القوة لا تكمن في التحكم وإمتلاك وسائل الإنتاج كما يرى ماركس ، وإنما تاتي القوة نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها الأفراد في الحياة (الخطيب، 2002) .

يبين ماكس فيبر أن مصدر القوة للطبقة يكمن في الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الطبقة، والأفراد يستمدون تلك القوة الضابطة من المكانة والوجاهة والشرف الاجتماعي ونظام التعليم الذي يلعب دوراً هاماً في تحقيقه (بدوي، 1999).

ويقول ماكس فيبر (Max Weber,1945) " أن الأنظمة والتعليمات المكتوبة (Formalized Written Rules) تعمل كأداة أساسية في التنظيمات البيروقراطية فيتعلم الأفراد من خلالها ما يتوقع منهم من سلوكيات وأعمال، والتي من شأنها التأثير وبشكل مباشر في سلوكياتهم وأفعالهم" (المجالي،2007 ، ص:518).

3-10 الضبط الاجتماعي عند سمنر (Seminer)

لقد أشار سمنر الى أهمية وسائل الضبط الاجتماعي والتي منها القيم، والمعأيير، و الطرق الشعبية والآداب في المجتمع وأنها تقوم بدور الضبط والتنظيم التلقائي للجماعة (الخشاب، 1968).

وقد عبَّر سمنر عن المعأيير بقوله: " إنها ضوابط تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم، وتنمو مع التجربة وتنتقل من جيل إلى جيل دون أن يحدث أي شذوذ أو إنحراف في طبيعة الأداء، ورغم ذلك فهي قابلة للتغير والتطور بما يتفق مع طبيعة المجتمع". والمعأيير تشمل عدداً هائلاً من تفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها وتقع ضمن:

الأخلاق، والقيم ، والعادات والتقاليد، والأحكام القانونية والعرف، وبوجه عام هي التي تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو جائز وما هو غير جائز، وما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون، حتى يكون الفرد مقبولاً من الجماعة ملتزماً بسلوكها ومسأيراً لقواعدها ومتجنباً لرفضها، وعلى رأس المعأيير تأتي التعاليم الدينية، والمثل العليا، والخلق النبيل ، والعادات الحسنة التي تنتشر في المجتمع فتكون هي أساس الحكم ومنطلق القياس(شفيق، 1987، ص: 36).

11-3 الضبط الاجتماعي عند كولي (Cooley)

يرى كولي في نظريته مرأة الذات (Looking-Class self) إن الأفراد يروا أنفسهم من خلال الآخرين ، فالذات هي محصلة للتفاعل الاجتماعي والتي تؤثر في سلوك وتصرفات الأفراد اللاحقة (الوريكات و المجالي، 2012).

يؤكد كولي على أهمية الضبط الذاتي والذي يتمثل بمجموعة من الرموز وأنماط السلوك والقيم، مشدداً على أهمية الجماعات الأولية كالأسرة والأصدقاء وجماعة العمل والتي تتميز بالعلاقة العاطفية الحميمية والإخلاص كون الأفراد يتعلمون منها قواعد الضبط الاجتماعي ويطيعونها طاعة عمياء، وقد رفض كولي الفكرة التي ترى أن أوجه النشاط الاجتماعي تتحرك عن طريق الغرائز (Instincts)، مؤكداً على أن سلوك الأفراد ينضبط عن طريق نمو الضمير (Conscience) من خلال المشاركة والتفاعل الاجتماعي مع بقية اعضاء المجتمع، وبالرغم من أنها تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة، لذلك فالضبط متضمن في المجتمع ذاته وينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة، من هنا جاء تأكيده على أهمية الجماعات الأولية (Primary Groups) في حياة المجتمع حيث يتعلم منها أفراده قواعد الضبط ويطيعون ضوابطها طاعة عمياء كونها تشكل النواة التي تتم في داخلها التنشئة الاجتماعية (Socialization) وتنقل من خلالها عناصر الضبط الاجتماعي إلى الأفراد، وأهم ما يكسب هذه الجماعات القابلية على الضبط أنها ليست قسرية تفرض ضوابطها بالقوة، وإنما هي جماعات يتعاطف معها أفرادها ويلتزمون بضوابطها عن رغبة وطواعية وإختيار لإعتزازهم بكل ما يتصل بجماعاتهم الأولية (حمزة و القضاة، 2010).

ويضيف كولي أن مهمة الضبط الأساسية لا تقتصر فقط على حل الخلافات الفردية الحاصلة بين الأفراد وإنما تهدف إلى الحفاظ على أمن وإستقرار المجتمع، وقد ذهب كولي إلى أن الحياة الروحية التي تعتبر عنصراً دائماً في الواقع الاجتماعي، تكشف عن ذاتها في كلمات مثل: نحن و الذات لذلك أكد كولي أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية، والقيم والمثل التي تعتبر موجهات للعملية الاجتماعية، ولعملية التنظيم الاجتماعي، وطالما أنَّ تلك العملية الأخيرة تعتبر موجهة عن طريق القيم والمثل الاجتماعية، فإنَّ الضبط الاجتماعي هي تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في الوقت نفسه، وبناءَ على ذلك فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي، بل هم جزء منه والضبط الاجتماعي يُفرض على الكل ، ويظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة أيضاً (بدر، 1994).

ولقد أشار كولي إلى توازن الضبط في المجتمع من خلال الإمتثال والذي يقصد به " محأولة تدعيم المعأيير التي تضعها الجماعة، وهو يمثل محاكاة طوعية لنماذج الفعل السائد في الجماعة الخاصة التي ينتمي إليها الفرد". فالإمتثال هو سلوك يتطابق مع توقعات الجماعة (بدوي، 1999، ص:87).

12-3 الضبط الاجتماعي عند بارسونز (Parsons)

يوضح العتيبي الضبط الاجتماعي لدى بارسونز(1902-1979) بقوله إنه " لا يمكن فهم نظرية بارسونز في الضبط الاجتماعي دون الرجوع إلى نظريته للفعل الاجتماعي Social) (Action التي ترى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وإنطباعاته ومعأييره وقيمية وغأياته، أي أن الفعل يستند إلى توقع الشخص لما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرون" ، كما بين بارسونز أن للضبط الاجتماعي اربعة ميكانزمات أساسية وهي: الصمود ، والتسامح ، والتقييد والعزل، فبارسونز يركز على العمليات التي تهدف إلى تحقيق الإمتثال لتوقعات الدور إلا أنه أهمل ميكانزمات الضبط الظاهرة التي تتمثل بالجزءأءات والقوانين (العتيبي، 1995، ص:239).

لقد أصبح مفهوم الضبط الاجتماعي مع بارسونز (Parsons,1951)، ولابير (Lapiere) يعني تحديداً ضبط الإنحراف والسيطرة عليه، ويعرف بارسونز الإنحراف بانه

"الميل الى توليد نوعا من التغيير في وضع النظام المتفاعل أو اعادة توازنه عن طريق القوى المضادة، وتعد الاخيرة هي وسيلة الضبط الاجتماعي"، وقد قدر بارسونز أصل الدوافع الإنحرافية والذي يرى انها تأتي نتيجة:التكلم النابع من التفاعل السابق، والعوامل الشخصية ومن ضغوط وفرص المواقف التفاعليه الفورية.وقد أظهرت نتائج دراسته إلى وجود ثلاثة أنماط رئيسية للسلوك المنحرف، وهي(يتيم، 2003):

3-12-1 : النمط السلبي النشاط.

3-12-2 : نمط الإمتثال المكروه.

3-12-3 : التوجه نحو النماذج والإمتثال.

3-13 الضبط الاجتماعي عند هيرشي وجوتفردسون (Hirshi and Gottfredson)

تعتبر نظرية هيرشي من أهم نظريات علم الجريمة المفسرة لأسباب الإنحراف في ستينات القرن الماضي، والتي يرى فيها هيرشي أن الأفراد هم أحرار في إرتكابهم الجرائم وأن ما يمنعهم هو روابطهم وعلاقاتهم بالآخرين، أي أنه كلما كانت علاقة الفرد في المجتمع قوية قلت فرصة قيام الفرد بالإنحراف، ويعتمد هيرشي في تفسيره للإجرام والسلوك المنحرف على مفهوم الضبط الاجتماعي (Social Control) ويذهب إلى أن الروابط تتميز بوجود أربعة عناصر رئيسية هي(رويمل، 2012):

3-13-1 الإرتباط أو التعلق: إن حب الفرد لارتباطه بالمجتمع تجعله يمتثل لقيم ومعأيير وقوانين ذلك المجتمع، وعندما تضعف رغبة الفرد في الإرتباط بالجماعة تجعله اكثر تحرراً وأقل إهتمام بضوابط تلك الجماعة مما يجعله يرتكب الجرائم ويتمثل الإرتباط في الغالب في العلاقة بين الفرد والوالدين والأصدقاء والتي قد تمنع حدوث الإنحراف.

3-13-2 : كلما ارتفع مستوى الفرد الإقتصادي والتعليمي كلما ارتفعت مكانته وكان أقل اقبالاً على القيام بأفعال منحرفة التي قد تضر في سمعته ومركزه الاجتماعي ، وهذا يعني أن الفرد في الغالب يتخذ قراره في قيامه بالسوك المنحرف بعد التفكير بنتائج ذلك السلوك والآثار المترتبة عليه ، وقد يتراجع عن السوك المنحرف بسبب الخوف على مستقبله .

3-13-3 الإنغماس أو الإندماج: أي أنه كلما كان الفرد منشغلاً في الأنشطة التقليدية العامة من حوله وإنشغاله بأسرته والمدرسة كان أكثر تقبلاً للمعأيير، وبالتالي لا يوجد وقت لديه لممارسة السلوك المنحرف.

4-13-3 الإعتقاد: الأفراد الذين يتمتعون بقدر عالٍ من الاعتقاد بضرورة الولاء للقيم والمعأيير التي يشتركون فيها مع الآخرين هم أقل عرضة للإنحرف، وكلما قل إعتقاد الأفراد بأهمية تلك الضوابط كانوا أكثر توجهاً للقيام بالإنحراف.

في بدأية التسعينات من القرن الماضي قام هيرشي بتطوير نظريته في الضبط بالتعأون مع العالم جوتفردسون (Gottfredson)، و التي ركزت بالأساس على مفهوم الضبط الذاتي(Self-Control) في تفسير السلوك المنحرف والتي تتمثل في تفاعل الفرد مع الأفراد الآخرين سواءاً داخل الأسرة أوخارجها ويعتبر اسلوب الضبط الذاتي أحد الأساليب التي من خلالها يتعلم الفرد القدرة على التحكم وضبط انفعالاته وتصرفاته إلى أن يتحقق الهدف وهو ممارسة الضبط ، وإذْ ترى نظرية الضبط الذاتي أن الأفراد الذين يتمتعون بضبط ذاتي عال هم أقل عرضة للإنحراف، أما الأفراد الذين يتمتعون بضبط ذاتي منخفض فأنهم أكثر ميلاً لارتكاب الأعمال الجرمية ، ومن وجهة نظر علم النفس تكون الأنا غير قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات الهو والأنا الأعلى فتقوم بتأجيل حاجات الهو بما يتناسب مع الواقع فتنتج شخصية غير قادرة على الضبط . وفي دراسة لهيرشي وجوتفردسون(Hirschi & Gottfredson) وجدوا أن الأفراد ذوي الضبط المتدني يتميزون بالسمات الآتية : مندفعون، عديمو الإحساس بألآم الآخرين، ومخاطرون، وغير حذرون وأقل ذكاء وسلبيون ويمتازوا بعدم الإكتراث لنتائج أفعالهم ، ويفتقرون للصبر والإصرار واليقظة، ويرون بأن الجريمة تزودهم بالسرعة والطرق السهلة للحصول على المال والجنس والإنتقامً (الوريكات والمجالي، 2012).

ولقد بين كل من هيرشي وجوتفردسون أن مصدر الضبط الاجتماعي الأساسي هو الضبط الذي تمارسه الأسرة على أبنائها من خلال عملية التنشئة الأسرية ، فالأسرة هي المسؤولة عن رعأية الأبناء والإشراف عليهم، وعند إرتكابهم لأي أفعال منحرفة تقوم على معاقبتهم على تصرفاتهم تلك ، فهي تعمل على تنشئة أبنائها في ضبط الذات لكي لا يقوموا بأفعال جرمية في المستقبل (الوريكات، 2013).

14-3 الضبط الاجتماعي عند تشارلز تتل:

1-14-3 مقدمة:

تشارلز تتل (Chalrles Tittle) عالم اجتماع أمريكي الجنسية، حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراة من جامعة تكساس (Texas) الأمريكية، عمل تتل كمدرس في كل من ؛ جامعة انديانا (Indiana)، وجامعة فلوردا Florida، وجامعة واشنطن (Washington) في الولأيات المتحدة الأمريكية، وفي عام(2004) عمل كأستاذ علم الاجتماع في جامعة كارولينا الجنوبية (Tittle, 2004).

نظرية توازن الضبط (Control Balance Theory) هي من أبرز النظريات المعاصرة في الجريمة والإنحراف والتي أطلق بنودها العالم الأمريكي تشارلز تتل عام 1995م في كتابه توازن الضبط: نحو نظرية عامة في الإنحراف : Control Balance) (Toward a General Theory of Deviance . لقد استخدم تتل مفهوم الضبط في تفسيرة للإنحراف والذي يريد به قدرة الفرد أو الجماعة على التعامل مع أمر ما أو إعاقته من الناحية ، وتفترض نظرية توازن الضبط أن نسبة الضبط لدى الأفراد تختلف بين الأفراد عالمياً أو محلياً، كما تفترض النظرية أن لكل فرد إستعداد مستتر للضبط وانه يستطيع ممارسة الضبط كلما رغب في ذلك ، وان هذا الأستعداد من الممكن ان يرتقي إلى مستوى الشعور بين الأفراد في حال حدوث خلل في توازن الضبط إما نقص أو زيادة في الضبط ويؤكد تتل على أن السلوك المنحرف هو الطريقة المتوقعة من قبل الفرد أو الجماعة التي تحأول زيادة سيطرتها ولو لمرة وأحدة عندما تتولد لديها الرغبة بمزيد من السيطرة نابعة من الشعور أو الوعي (Tittle, 2004) .

كغيرها من النظريات تعرضت نظرية تتل في بادئ الأمر إلى الإنتقاد من قبل بعض العلماء ومنهم : بريثيويت (Braithwaite,1997) ، وكاري (Curry,1998)، وسفلزبيرغ (Savelsberg,1996,1999)، وسنجر (Singer,1997)، وجنسن (Gensen,1999)، وفي المقابل أجريت بعض الإختبارات التجريبية الأولية على تلك النظرية ومن أهمها التي قام بها كل من بكيرو، وهيكمان (Piquero & Hickman,2001)، حيث قاما بالدفاع عنها، ونتيجة لتلك الدراسات والتعليقات ذهب تتل إلى صقل أفكاره الأولية وعمل على تطوير النظرية

وكشف النقاب عن النظرية بشكل مفصل. وقدم صيغة منقحة حديثة لنظرية توازن الضبط (Hickman, et ali, 2001).

2-14-3 الصيغة الأصلية لنظرية توازن الضبط:

ترى نظرية الضبط الكلاسيكية والعلماء الأوائل في الضبط أن الأفراد المسيطر عليهم والذين يعانون من الرقابة الشديدة هم أقل عرضة للإنحراف وأنهم يستجيبون للردع عن الإنحراف بسهوله، في حين أن الأفراد الذين لا يعانون من السيطرة هم أكثر عرضة للإنحراف من غيرهم ، إلا أن تشارلزتتل (Chalres Tittle's) لم يؤيد تلك الفرضية الكلاسيكية، لذا قدم تتل رؤية جديدة ومختلفة عن تلك الكلاسيكية في نظريته " توازن الضبط" تتل (1995)، والتي يرى فيها أن إنعدام الضبط أو نقص الضبط (Control deficit) قد يؤدي إلى أشكال قمعية من الإنحراف، كما يؤكد تتل على ان (زيادة الضبط) قد تؤدي إلى أنواع من الجرائم وهي: الإستغلال (Exploitatio) ، والنهب (Plunder) ، و الجرائم الاخلاقية والإنحطاط (Decadence). ويصف ذلك في نظرية توازن الضبط بقوله" إن كمية الضبط الممارسة على الفرد الذي هو عرضة للتحكم لا تؤدي فقد إلى الإنحراف وإنما من المحتمل أن توجه سلوك الفرد نحو شكل محدد من الإنحراف"، فالفرضية الأساسية التي يركز عليها تتل في نظرية هي : (أن معدل الضبط هي التي تحدد السلوك المنحرف) أي أنه يوجد علاقة بين معدل الضبط ونمط السلوك المنحرف عند الأفراد.) كما أن الزيادة والنقص في الضبط بشكل كبير يؤدي إلى التنبؤ بالأثار المترتبة على الفرد Piquero & Hickman,1999: 319)

تتضمن فكرة الضبط الاجتماعي على التحكم والسيطرة من جهة والخضوع والإستسلام (Submission) من جهة آخرى، كما تحتوي على الجوانب الإرشادية والتعليمية والإقناع والامتثال (Conformity) للمعأيير، والضبط هنا يقسم إلى ثلاثة مستويات، المستوى الأول في ممارسة أحدى الجماعات للضبط على جماعة آخرى، والمستوى الثاني يتمثل في ممارسة الجماعة للضبط على أعضائها، ويتمثل المستوى الثالث في ممارسة الأفراد للضبط على بعضهم البعض، ويمكن التمييز بين نوعين من الضبط هما: الضبط السلبي ويكون بفرض الإمتثال للمعأيير عن طريق استخدام المعاملة القاسية والردع، والضبط الأيجابي وهو يهدف إلى تحقيق قيم ومعأيير جديدة بأساليب حديثة (بدوي، 1999) .

ولتوضيح العملية السابقة نقدم رسماً توضيحياً لميزان الضبط كما توقعه تتل والمبين في الشكل (1)، والذي يظهر فيه حدوث الإنحراف على جانبي الميزان بقطبيه الأيجابي والسلبي، والتي تدل على فائض الضبط والنقص في الضبط، على إفتراض أنه في كلتي الحالتين المنخفضة والعاليه في الضبط يمكن أن تؤدي إلى الإنحراف (Piquero & Hickman,1999) .

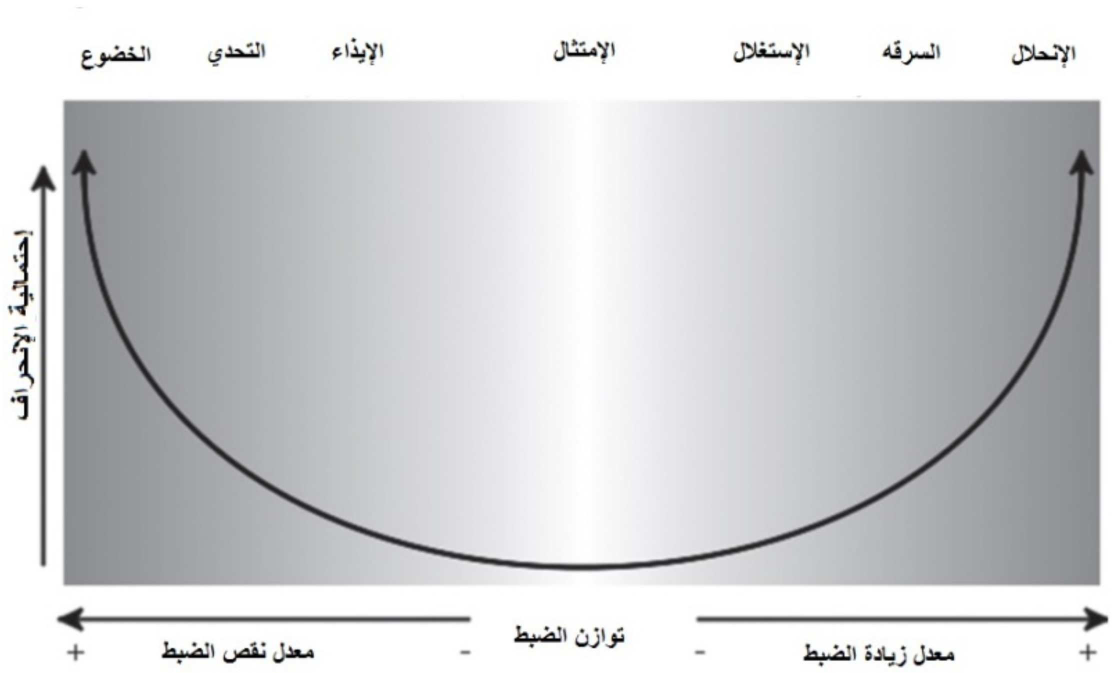
يبين تتل أن هناك حالتان أو نمطان من الإنحراف تحدث بفعل عملية الضبط : الحالة الأولى يحدث فيها الإنحراف بسبب عدم توازن الضبط (Imbalance Control) ، فالأفراد الذين يملكون توازن في الضبط (Contrl Balance) هم أقل عرضة لمواجهة المواقف التي تُنَشط الدافع الإنحرافي، أما الحالة الثانية فينتج فيها الإنحراف بسبب تعرض الأفراد للإثارة والإستفزاز (Provocation) خاصة في الأوضاع والأحداث التي تولد مشاعر الإذلال والإهانة و التي تؤدي بلا شك إلى تحكم غير متوازن، ويضيف تتل إلى أن الأشخاص الذين لديهم ضبط زائد (Control surplus) هم الأفراد الذين يستطيعون أن يقوموا بأكثر من ضبط في الوقت الوأحد ضمن موقف معين، وهم يختلفون عن الأفراد الذين لديهم عجز في الضبط (Control deficit) كون الآخرين لا يستطيعوا القيام بعدد كبير من الضبط مقارنه بالأشخاص الذين لديهم ضبط فائض وبالتالي فإن السلوكيات المنحرفه ستختلف بسبب إختلاف هذه الفئات(Tittle, 2004).

يركز تتل في بشكل كبير في نظريته على متغير معدل الضبط (Control Ratio) والذي يراد به كمية الضبط التي تمارس على الأفراد مقابل كمية الضبط التي يخضعون لها ، والإنحراف لديه يحدث في حالة عدم التوازن (Imbalance) في مقداركمية الضبط سواء كان في زيادة كمية الضبط أو نقص في كمية الضبط ، أي أن المشكلة تحدث عندما يحدث خلل في نسبة الضبط وتتمثل النتيجة بالإنحراف (الوريكات، 2013).

يعرف تتل مفهوم توازن الضبط بصورة مبسطه بأنه يشير إلى معدل وقدرة الفرد على التحكم بالضبط الذاتي مقابل الضبط الممارس عليه. بالنسبة لتتل فإن الإنحراف يقع عندما تكون نسبة الضبط غير متوازنه في أي من الإتجاهين ضمن ميزان الضبط ، أي أن الفرد يخضع لزيادة في الضبط (فائض في الضبط) ، أما في حال كانت نسبة الضبط متوازنة، وكان الفرد يوازن بين الضبط الذي يمارس عليه وقدرته على ضبط الذات فإنه يكون الإمتثال لتوازن

الضبط . الأهم من ذلك أن السلوك المنحرف يحدث بسبب الإختلالات في الضبط نتيجة وجود ضبط فائض وعجز في الضبط فيكون عدم الإمتثال وبالتالي الهروب والإنحراف (Nobles & Fox, 2013).

يشير تتل إلى توازن الضبط بطريقة رياضية على أنه مقدار الضبط المبذول من الفرد مقسوم على مقدار الضبط الذي يتعرض له الفرد ، ويمكن الإشارة إلى توازن الضبط بالنسبه (1/1)، والتي تتسأوى عندها كمية الضبط الذي يمارسه الفرد على الآخرين مع كمية الضبط الذي يتعرض له من قبل غيره من الأفراد كما يتضح في الشكل (1)، وعندما تتجازو نسبة ممارسه الفرد للضبط عن (1)، أي حدوث زيادة في الضبط فإنه في المقابل يظهر إنخفاض في معدل الضبط الذاتي لدى الفرد كما هو الحال في سيطرة الأب على الأبناء وردعهم فإنه يظهر في المقابل عجز في الضبط لدى الأبناء فتكون نسبة سيطرة الأبناء أقل من (1)، أي أن الأبناء بذلوا ضبط أقل من الضبط الذي تعرضوا له من الأب، كما يكون العكس تماماً في حال ممارسة الإبن ضبط زائد على شقيقه الأصغر منه (Nobles & Fox, 2013) .



الشكل1. معدل توازن الضبط وإحتماليه الإنحراف، المصدر مقتبس من كتاب تتل (1995، ص: 183)

أما بالنسبة إلى أثر معدل الضبط (Control Ratio) في نوع الجريمة التي يرتكبها الأفراد، حسب وجهة نظر تتل فإن الأفراد الذين لديهم عجز في الضبط كما في الجانب الأيسر من الشكل السابق هم عرضة لإرتكاب أنواع شديدة من الجرائم ، تتمثل في جرائم: الإعتداء،

والتخريب وعدم الإمتثال للأوامر (Defiance) ، بما ذلك الإفتراس (Predation) ، أما الأفراد الذين لديهم فائض في الضبط كما في الجانب الأيمن من الشكل فإنهم عرضة لإرتكاب أنواع مختلفة من الجرائم مثل: الإستغلال والنصب (Exploitation) ، والنهب (Plunder)، والإنحطاط و هتك العرض.(Nobles & Fox, 2013).

لقد استخدم تتل مجموعة من المفاهيم في نظرية توازن الضبط مثل مفهوم الإنحراف، ومفهوم الإمتثال (Conformity) ومفهوم الخضوع (Submission) ، كما أن نظريته تدل على أهمية الضبط الذاتي (Self – Cntrol) كدافع لمنع الإنخراط في الإنحراف، ويشير تتل إلى أن إنخفاض الضبط الذاتي يؤَدي إلى الإنحراف. لقد ميز تتل (2004) في مراجعته لنظريته بين مستوى الضبط الذاتي وطبيعة السلوك المنحرف، فيرى تتل أن إنخفاض الضبط الذاتي لدى الأفراد يولد لديهم عدم القدرة على توقع عواقب سلوكهم وأعمالهم التي يسعون من ورائها لإشباع رغباتهم، كما أن الأفراد الذين يتصفون بإنخفاض الضبط الذاتي فإنهم يكونوا أكثر عرضة لإرتكاب الإنحراف الذي يتطلب المواجهه، ومثال ذلك تكون المواجهه في جرائم الأيذاء وجها لوجه بشكل مباشر، أما الأفراد الذين يتصفون إرتفاع مستوى الضبط الذاتي فإنهم أكثر عرضة لإرتكاب أعمال غير شخصية تنعدم فيها فرصة المواجهه ومثال ذلك جرائم السرقة والغش.(Nobles & Fox, 2013)

3-14-3 فكرة الإنحراف في توازن الضبط:

يعرف تتل الإنحراف تعريفاً شاملاً بأنه ذلك السلوك الذي ترفضه الأغلبية وتعتبره سلوك غير مقبول اجتماعياً، كما أنه ذلك السلوك والتصرف الذي يثير عادة إستجابة من نوع سلبي تجاه الفاعل (Katherine & Williams, 2008).

كما يعرف تتل الإنحراف على أنه أي سلوك تعتبرة غالبية الأفراد أنه غير مقبول أو أنه ذلك السلوك الذي يستثير استجابة سلبية. ويحدد تتل ستة أنواع مختلفة من الإنحراف كما في الشكل(1) والتي تظهر على جانبي المنحنى ويمثل الجانب الأيمين الزيادة في الضبط ويحتوى على جرائم الإستغلال والنهب والجرائم الإخلاقية، وعلى اليسار يكون النقص في الضبط والذي يمثل جرائم الإفتراس (Predation) (جميع أنواع الأيذاء الجسدي والذي يشمل: السرقة والإعتداء الجنسي جرائم الملكية والتحرش الجنسي)، وجرائم التحدي وعصيان الأوامر،

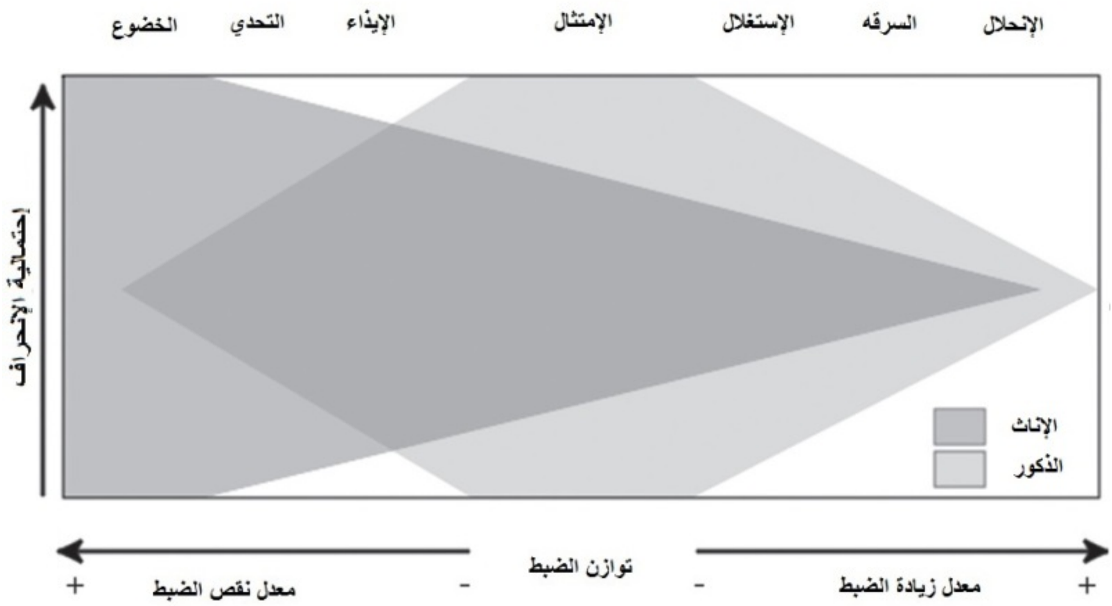
والخضوع أو الإستسلام، وفي الوسط يكون الإمتثال والتوازن، فالنوع الأول من الإنحراف هو جرائم الافتراس (Tittle,1995) .

والنوع الثاني للإنحراف هو الإنحراف القمعي (Repressive Deviance) والذي يقسمه تتل إلى نمطين: النمط الأول هو التحدي للمعأبير التقليدية وهي تلك الأفعال التي تنتهك المعأبير التقليدية وتشمل أعمال التخريب وإنتهاك حظر التجول ، والشذوذ الجنسي، والمعاملة السيئة للزوجه، وتشمل أعمال التحدي أيضاً ممارسة الجنس خارج نطاق العلاقة الزوجية، وسلوك مثلي الجنسية، والخلاعة، أي الإنخراط في سلوك جنسي غير تقليدي على نطاق أوسع، حيث يمثل هذا التحدي تحدياً للمعأبير التقليدية في الحفاظ على العلاقة الزوجية. والنمط الثاني من الإنحراف القمعي هو الخضوع أو الاستسلام (Submission) ويراد به الطاعة السلبية التي يقوم بها الفرد للأوامر من أجل إرضاء أصحاب السلطة، ومن تلك الأفعال سماح الفرد لنفسه ليكون عرضة للإعتداء الجسدي والإذلال، كما تشمل أعمال الخضوع الإرغام على تنأول الفضلات والسباحة في الوحل وقمع الآخرين لإرضاء أصحاب السلطة (Piquero & Hickma,1999).

إضافة إلى ذلك يشير تتل إلى ثلاثة أنواع من الإنحراف تحدث نتيجة عملية الخلل في الضبط الذاتي ، النوع الأول هو عبارة عن شكل من أشكال الإستغلال يعني به تتل الافتراس غير المباشر ومثال ذلك :استخدام الآخرين للقيام بأعمال قذرة مثل إستغلال صاحب العمل للعامل للقيام بأيذاء شخص آخر بدافع الإنتقام ، والنوع الثاني يشمل النهب والسرقة من أجل المصلحة والمنفعة الخاصة من قبل الأفراد والمنظمات، ومن أشكال الإنحراف الإستغلالي تلك الأعمال الإستفزازية التي يرتكبها المتنفذين أصحاب الشركات بأن يقوموا بإلقاء النفأيات السامة في الأنهار، ورجال الأعمال يفعلون تلك الأعمال كونهم على علم أن المتضررين من تلك الأفعال هم الصيادون والمزارعون على طول ضفاف النهر وَنهم غير قادرين على التصدي لهم ومجابهتهم كونهم يتمتعوا بنطاق واسع من السلطة والسيطرة، فيقوم أصحاب الشركات بتلك الأعمال بسبب قلقهم حول الأرباح والتي تشكل دافع قوي لديهم أمام القيود والمعوقات الضعيفة من قبل الصيادين والمزارعين كونهم لا يتمتعوا بنفوذ قوي. (Leeper & Piquero, 2006) .

وتشمل أنواع الإنحراف أيضاً الإبادة الجماعية ضد الجماعات العرقية أو الاثنية من قبل جماعات من السكان، وأما النوع الثالث والأخير يتعلق بالإنحطاط والأعمال المنحلة (الجرائم الاخلاقية)، وهي تلك الأفعال غير العقلانية التي تحدث نتيجة نزوه في لحظة معينة ومن الأمثلة على تلك الجرائم؛ جرائم الإعتداء الجنسي على الأطفال، وإذلال الأفراد من أجل المتعة والتسلية (.Piquero & Hickman, 1999).

كما إهتم تتل بدراسة العلاقة بين توازن الضبط وأشكال الإنحراف لدى الإناث، لذلك يرى تتل إن معظم النساء تعاني من عجز كبير في الضبط والسيطرة من التي يمارسها الرجال بشكل جماعي وبالتالي فإن النساء عرضة للإنقياد للإنحراف بشكل أكثر، ويقول تتل إن المرأة ستكون عرضة بشكل كبير للقيام بالأعمال المنحرفة والمشار إليها في الجانب الأيسر من الطيف في الشكل(2)، وهي أعمال الخضوع (Submission) ، والتحدي (Defiance)، والعنف (الأيذاء) (Predation) . كما تقل مشاركتها في أعمال إنحرافية آخرى بشكل تدريجي كما في الجانب الأيمن من الطيف كما في الشكل (2) والتي هي أفعال الإستغلال (Exploitation) ، والسرقة والإنحلال (Nobles & Fox,2013).



الشكل 2: معدل الضبط مقابل إحتمالات الإنحراف بين الجنسين، المصدر مقتبس من كتاب تتل (1995، ص: 230).

4-14-3 المتغيرات الأساسية التي تؤَثر في عملية توازن الضبط:

تفترض نظرية توازن الضبط أن السلوك المنحرف في الأساس هو نتيجة لنظام معقد للغأية من العلاقات السببية التي تشمل مجموعة من المتغيرات تعمل على تحفيز الإنحراف أو منعه وهي (Tittle, 2004) :

1-4-14-3 معدل الضبط: Control Ratio

يرتبط معدل الضبط بمدى دقة وقدرة الفرد في التحكم والحفاظ على التوازن في الضبط، عن طريق إختيار السلوك المنحرف الناتج عن الفائض أو النقص في الضبط والتي تتعلق بمدى قدرة الفرد على توقع السلوك الصحيح والأمثل وبالتالي المحافظة على تصرفاته وفق نسبة محددة من الضبط لكي لا يقع في السلوك المنحرف الناتج عن الفائض أو العجز في الضبط والتي باستطاعتها أن توقعه في سلوكيات ربما تولد ضبط مضاد (Counter Control) ومثل هذه السلوكيات تؤدي إلى ضبط غير متوازن. أي أن الزيادة أو العجز في الضبط تساعد الفرد أو الجماعة على أن يكونوا عرضة لأن يصبحوا مندفعين نحو الإنحراف، وكلما زاد الإختلال أو عدم التوازن في الضبط زادت الفرصة للإنحراف، وترى النظرية أن معدل الضبط في الميزان (أنظرالشكل (1) يراد به تلك النسبة التي تمتد من كمية النقص القصوى في الضبط إلى كمية الزيادة القصوى في الضبط، والمنطقة الوسطى من المنحنى يتم توزيعها بدرجة مسأوية تقريباً لمعدل لضبط (Tittle,2004).

تشير المبادىء الأساسية في نظرية توازن الضبط كما حددها تتل على أن إرتكاب الأفراد للسلوك المنحرف في الأساس هو نتيجة خلل في معدل الضبط والرقابة التي تمارس في الحياة ، فالأفراد الذين يمتازون بضبط وسيطرة أقل من السهل إنخراطهم في السلوك المنحرف. كما أن الأفراد الذين لديهم فائض في الضبط من المحتمل إرتكابهم أفعال منحرفة للحفاظ على سيطرتهم أو زيادة سيطرتهم على الآخرين ، أي أن الذي يؤثر في الأساس في الإنحراف هو نسبة أو كمية الضبط ، ويمكن تمثيل هذه الاليه في ميزان الضبط كما في الشكل رقم (1)(Kathleen,et al, 2014).

يعود الإختلاف في معدل ممارسة الضبط بين الأفراد إلى خبرة الأفراد في ممارسة الضبط بسبب العوامل التاليه (Curry R. Theodore, 2005):

1- الأدوار والمكانة التي يحتلها الأفراد.
2- الخصائص الشخصية والمظهر الشخصي.
3- السمعة والذكاء .
4- مميزات رأس المال الاجتماعي والتي هي: الإنتماء للعائلة والعلاقات الشخصية .

كما يرى الباحثون في أسباب الإنحراف أن الخلل في معدل الضبط الممارس على الفرد داخل الأسرة يرتبط بشكل مباشر بالإنحراف عند الأطفال، فالتساهل أو الإهمال في التعامل مع الطفل يؤَدي إلى التمرد والعدأوة، كما إن زيادة الضبط مع وجود العقاب البدني قد يكونان من أكثر العوامل إضراراً في سلوك الطفل وإنحرافه، فأسلوب العقاب البدني والضبط الزائد يستثير مشاعر العدأوة والسلوك العدواني لدى الأبناء كوسيلة للثأر والإنتقام (الرشيدي، 2000).

يتضح مما سبق أن العامل الأساسي الذي يؤَدي إلى إنحراف الأحداث هو مقدار معدل الضبط الممارس عليهم من قبل الوالدين في فترة التنشئة الأسرية، وأنه كلما زاد معدل الضبط الممارس على الحدث أو قل كان سبباً في إنحرافه عن الطريق السليم وكان عرضةً للإنحراف وإرتكاب الأخطاء، وبالتالي لا بد من حل وسط بين الحالتين وهو عملية توازن الضبط في المعاملة الذي دعا إليها تتل في الصيغة الأصلية لنظرية والتي يرى من خلالها أهمية توازن الضبط (Control Balance) لمنع إنحراف الحدث وإرتكابه الجرائم.

2-4-14-3 الفرصة (Opportunity)

يقصد بالفرصة مدى إستثمار الفرد للأنشطة والآخرين من أجل تحقيق الأهداف والرغبات، أي أن السلوك المنحرف هو سلوك متوقع حدوثه في الأصل وإنه غير مستبعد، فالفرد المنحرف يملك الوسائل والطرق التي يمكن أن تقوده إلى السلوكيات المتوقعة، والوسائل لكل شكل من أشكال الإنحراف غير متوفرة لجميع الناس فالشخص الراكب في السيارة لا يستطيع أن يلكم الضحية بمرور السيارة وإنما لا بد من إلتقاء الجاني بالضحية وجهاً لوجه

بحيـث تكـون فرصـة الإعتـداء مهيئـة بشـكل جيـد للجـاني فالفرصـة هنـا هـي المواجهـة الجسمانية.(Tittle, 2004).

وتُعتبر الفرصة من العوامل المهمة الرئيسة التي تحدد نوع السلوك المنحرف الذي سيتم اختياره من قبل الفرد، كما إن فرصة إختيار الفرد لسلوك محدد ضمن مجموعة سلوكيات تتأثر بمجموعة من العوامل وهي: الإلتزامات الأخلاقية للفرد، والذوق الشخصي، والخبرة والتي تشمل الأدوار والمكانة التي يحتلها الأفراد، والخصائص الشخصية للفرد والمظهر الشخصي، والسمعة والذكاء، ومميزات رأس المال الاجتماعي (الإنتماء للعائلة والعلاقات الشخصية)، وبالتالي ينحصر مجال إختيار الفرد للسلوك حسب الدقة في توازن الضبط والتي من ضمنه سيتم اختيار السلوك المنحرف (Curry R. Theodore, 2005).

فإذا ما إعتبرنا أن شخصاً ما مر بنقص ضبط بسيط ومثال ذلك عامل البناء الذي يعمل في شركة مقأولات إذا ما قام الرئيس بتوبيخه أمام الآخرين ، على الأغلب سيقوم بتغيير ضبطه المتوازن؛ لأن الإهانه المؤقته لا يمكن نسيانها في وقت قصير، وكونه لا يملك الفرصة والقدرة على شراء الشركة ليكون في موقع القوة والسيطرة، لذلك سيفكر عامل البناء بالإنتقام من الرئيس بطريقة آخرى ومن هنا فإن توازن الضبط ستقوم بلعب الدور ، فالإحتمال الأول وهو قتل الرئيس إحتمال غير واقعي بسبب عدم توازن الضبط المحتمل؛ لأنه يؤَدي إلى نتائج وخيمة، لكن هناك عدد من السوكيات من الممكن أن تكون هي الفرصة التي يقوم بها العامل بشكل واقعي، وهي التآخر عن العمل، أو تخريب الآلة، أو التحدث عن الرئيس بشكل سيء أثناء غيابه، أو القيام بسرقة الأشياء من المشروع، إن جميع هذه السلوكيات والأفعال تقع ضمن منطقة محددة من القدرة في توازن الضبط ، والتي يمكن تمثيلها على خط الأعداد من صفر إلى مائة بين الرقمين 20 إلى 40 ، فالصفر يشير إلى أقل إحتماليه في توزان الضبط ومائة تشير إلى أعلى شي ممكن أي الزيادة في الضبط (Tittle, 2004).

3-4-14-3 القيود والدوافع (Constraints and Motivating)

تشير القيود إلى المخاطرة و العقبة والإساءة التي من المحتمل أن تواجه الفرد في حال قيامة بسلوك منحرف، فالقيود مهمة كون الفاعل يفكر نظرياً ملياً بالمكسب المحتمل من السلوك المنحرف عند حدوث النقص في الضبط الذي من المحتمل حدوثة. تفرض نظرية توازن

الضبط أن كل فرد هو حساس بالنسبة للنتائج المحتملة لسلوكياته ، وأن الحساسية نحو السلوكيات المنحرفة من الممكن أن تجلب معها زيادة في الضبط في الوقت الحالي والمستقبل على خلاف أغلب وجهات النظر الآخرى فإن نظرية توازن الضبط تركز على ضبط السلوكيات المنحرفة وليس على الأشياء المجردة مثل الألم والخوف وتهديدات الموارد الماليه وفقدان المكانة والإحترام (Tittle, 2004) .

يرى العالم أجنيو (Agnew) أن الإنحراف يكون بسبب الدوافع والقيود التي تتأثر بالمتغيرات والعوامل الخمسة وهي؛ الذات، والأسرة، والمدرسة، والأقران والعمل ويحدث الإنحراف لدى الأحداث عندما يكون الدافع نحو القيام بالسلوك المنحرف مرتفع في ظل وجود قيود منخفظة ، فالمجتمع يمارس الضبط على الفرد وذلك من خلال إحساس الفرد أن المجتمع يراقبة وأنهم سوف يكتشفون فعله المنحرف وسلوكه المجرم وبالتالي تعرضه للعقاب، وتأتي تلك القيود من مصادر غير رسمية مثل العائلة أو الأصدقاء ومن مصادر رسمية كالمدرسة والشرطة والمحاكم ، وهي الأكثر تأثيراً من حيث قوة الضبط، بالإظافة إلى ذلك يرى أجينو أن الأفراد يمتنعوا عن القيام بالإنحراف والجريمة عند إحساسهم باحتماليه كشفهم وتعرضهم للعقاب ، وتشمل تلك القيود جميع وسائل الضبط الاجتماعي مثل المعأيير، والأعراف والقانون، فالقيود والدوافع عوامل أساسية في حدوث الإنحراف لدى الأحداث، فالحدث يرتكب السلوك المنحرف بسبب وجود الدافع القوي للجريمة في ظل غياب القيود الرسمية أو غير الرسمية، وقد بينت الدراسات (Vitulano & Rathert, 2010)، أن ضعف الرقابة على الأبناء في الأسرة يزيد من إحتمال تكوين الأحداث لعلاقات مع أقرانهم الجانحين، فضعف الروابط الأسرية تقلل من فعاليه القيود في مكافحة الجريمة فيزيد بذلك الدافع للإنحراف، اذ أن ضعف الإشراف على الأبناء يسمح لهم تكوين علاقات مع الأقران الجانحين ومن ثم الإقتداء بهم (Zhang, et al, 2012).

وعلى العكس من القيود التي تعمل الدوافع على منع الإنحراف هناك عوامل مخفزة تضغط على الأفراد للمشاركة في الإنحراف، وقد يكون الدافع للإنحراف عند الأحداث هو عامل الإكراة وإسعمال القوة والقهر فالأحداث الذين يعانون من القهر داخل بيوتهم هم أكثر عرضة للإنحراف والسلوك المنحرف .

ويفترض تتل أن الدافع وحدة لا يمكن أن ينبئ بقوة الإنحراف وتوقع أشكال أنماط معينه من الإنحراف، إلا أن الأمر يتطلب فحص التفاعل بين الدوافع والقيود التي قد يتعرض لها الفرد، حيث يعرف تتل القيود؛ بأنها تلك الأشياء التي تشكل عائقاً أمام الفرد أو أمام ممارسة الرقابة المحتملة على الفرد، والقيد هو نتاج لثلاثة عوامل وهي: نسبة الضبط، ومعدل خطورة الفعل، وحجم الفرصة المتوقعة لكشف السلوك وتسمى المخاطرة (Piquero & Hickman, 1999).

3-14-4-4 التسلسل السببي:

عندما يتعرض الفرد للإستفزازات أو التحديات التي يتوجب عليه مواجهتها فإن الشخص سيدرك أن سيطرته وضبطه للسلوك غير متوازنه، وبالتالي يرى أن فكرة الإنحراف ستخفف من المشكلة وبذلك يكون الفرد مستعداً ومُحفزاً نحو الإنحراف ، فكلما زادت التحديات المتعلقة بعدم توازن الضبط كلما كان الدافع والحافز أقوى وبذلك ستكون الفرصة مهيئة بشكل كبير للقيام بالسلوك المنحرف، ومع ذلك لا نستطيع أن نتعرف على نوع السلوك المحتمل إرتكابة من قبل الفرد بشكل محدد إلا أنه يمكن أن نحدد ذلك السلوك ضمن نطاق ضيق بالإعتماد على المتغيرات الأساسية لعملية توازن الضبط وهي: نسبة تحكم الفرد الحقيقية والفرصة والقيود، وبالتالي يضيق نطاق إختيار الفرد للسلوك حسب الدقة في توازن الضبط والتي من ضمنه سيتم اختيار السلوك المنحرف كما أنه من الصعب توقع سلوك منحرف محدد دون التسلسل النسبي لجميع المتغيرات الأساسية السابقة (Tittle, 2004).

ترتبط المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الضبط ببعظها البعض، حيث يرتبط الدافع نحو الجريمة بقوة العقبات والقيود ونسبة السيطرة على حد سواء، فهي عناصر تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة متشابهه جدا" لتحقق توازن الضبط فيقول تتل إن وجود الفرد مع (100) وحدة من الدوافع السلوكية للقيام بعمل معين وحدها لا يمكن أن يحقق من خلالها ذلك الفعل اذا كان يواجه (100) وحدة إعاقة وعقبة ، في حين أن الفرد مع (10) وحدات من الحوافز والإغراءات مقابل (1) وحدة جبرية معيقة يكون لديه فرصة كبيرة للقيام بذلك الفعل، فنسبة السيطرة هي أهم من الحجم المطلق للعقبات، فبغض النظر عن القيود والمعوقات والإحتمال الفعلي للإنحراف فإن الفعل يعتمد على مدى وجود فرصة حقيقية للقيام بذلك الفعل، لذلك فإن العناصر

السابقة كلها من الأهمية تسير على وتيرة وأحدة في حدوث الإنحراف (Piquero & Hickman,1999).

5-4-14-3 الضبط الذاتي (self-control)

حتى الآن يتضح لنا أن عملية توازن الضبط ما هي إلاّ عملية ضبط ذاتية وعقلية بشكل كامل، والتي هي عبارة عن تنظيم ذاتي وغير مندفع للفرد والذي من خلالها يملك الفرد القدرة الشخصية لضبط رغبته بشكل فوري وعدم إشباع رغباته العاطفية (مثل التغلب على الذل)، أي أنه كلما زاد الضبط الذاتي للفرد ازدادت عملية التوازن وكلما قل الضبط الذاتي له قلة إحتماليه عملية التوازن (Katherine & William, 2008).

تعد المعاملة التي يتلقاها الأطفال في الأسرة ذات أثر كبير على سلوكهم وشخصيتهم، وتؤثر في قيمهم وتوافقهم النفسي والاجتماعي في المستقبل، فالأساليب التي يستخدمها الآباء في تربية الأبناء وتعاملهم معهم لها دور كبير في إنحرافهم، إن الضبط الزائد في المعاملة مع الأطفال والتفرقة بينهم في المعاملة وعدم الثبات تؤثر جميعها سلبياً في تكوين شخصية الأبناء، لأن الطفل في الفترة الأولى من عمرة يكتسب الكثير من الخبرات من الوالدين والتي تساهم في نموه فإذا كانت معاملة الطفل معاملة جيدة ومتزنة يتوافر فيها قدر مناسب من الإحترام والعطف فإنه ينمو نمواً سليماً مما يساهم في قدرته على التكيف مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، لكن إذا ما نشأ الطفل في جو أسري مشحون بالخلافات وكان يعامل معاملة قاسية ولم يكن الوالدين يفوا بوعودهم فإن ذلك يخلق لدى الطفل الشعور بعدم الطمأنينة والقلق مما يؤدي إلى إنخفاظ الضبط الذاتي للفرد ويتسبب له بمشكلات عديدة (البشير والقشعان ،2007).

إن أي خلل في نسبة الضبط تجعل الفرد حساس للإستفزاز(Provocation) مما يؤَدي بالشعور بالعجز والمهانه لذلك تأتي عملية الضبط الذاتي من خلال الإستثارة أو الحث والتي تخلق لدى الفرد الرغبة (Desirability) في القيام بسلوك فوري مضاد لتلك العملية، فعندما يدرك الفرد أن سيطرته ضعيفة أو عندما يعتقد أن الآخرين لا يعترفون بالضبط الذي لديه على نحو محتمل فإنه سيعاني من الإحساس بالإنكار والذل، فتتولد الرغبة والدافع لدى الفرد بالقيام بسلوك معين بشكل مباشر والتي ستشعره بالإرتياح وتحول مشاعره من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى في الضبط ، لذلك فإن الأفراد الذين يملكون سيطرة ذاتية عاليه هم قادرون

بشكل أكبر على تأجيل الرغبة الفورية المتعلقة بالإنحراف ومن المحتمل أن يختاروا السلوكيات غير المنحرفة مع الإفتراض أنهم يملكون نسبة التحكم المناسبة والفرصة للقيام بالإنحراف (Katherine & Williams, 2008).

كما يشير تتل (117 ,1995) إلى أن الخلل في الضبط في حد ذاته هو إمكانية حدوث الإنحراف، و أن الإنحراف الفعلي يحدث نتيجة الدوافع الظرفية، والقيود، والفرصة، كما أن الإستعداد والدافع نحو الإنحراف هي حاجات نفسية وجسدية فطرية عامة ، وتكون نتيجة الرغبة في الضبط الذاتي ومعدل نسبة الضبط للفرد، فالدافع للإنحراف يظهر عندما يشعر الفرد ويكون على بينة بأن الخلل في الضبط (فائض أو نقص) سوف يغير نسبة الوضع الحالي بطريقة مناسبة لذلك إما أن يهرب الفرد من العجز في الضبط أو يتقبل الخضوع لمزيد من الضبط ، وهنا يكون الخضوع والإستسلام للضبط وينتج هذا الوعي لدى الفرد من الإستفزازات الظرفية (Situational Provocations) ومن الأشكال المختلفة من الزيادة في الضبط التي يتعرض لها الفرد في الحياة: الإهانه اللفظية ، والتهرب من ضريبة الدخل، والإساءة للكبار والعلماء في الإعلام .(Piquero & Hickman,1999) .

يوضح (كوسون) أن عملية الضبط الذاتي تتم من خلال مبدأ التبادل الذي يتعامل بمقتضىاه الأفراد فعدم قيام الأفراد بارتكاب السرقة على سبيل المثال لا يكون خوفاً من العقوبة وحدها وإنما لأنهم يسعون إلى الإنتفاع من خدمات الآخرين وإكتساب صداقتهم، كما يرى عالم الاجتماع البريطاني (مالينوفسكي) أن عملية الضبط الذاتي تكون من خلال علاقات المنفعة المتبادلة بين الأفراد في المجتمع الوأحد، فكل فرد يقدم للآخر عملاً ما ينتظر الحصول على المنفعة مقابل ذلك العمل، لذلك يلجأ الأفراد إلى الإنحراف عند حدوث خلل في عملية الضبط الذاتي، فالثآر يحدث حسب رأي كوسون لنزعة الفرد العدائية وبسبب مبدأ التبادل العادل الذي يعطي الشرعية للثأر(كوسون، 1985).

5-4-14-3 النقد الموجه إلى نظرية توازن الضبط:

نظرية توازن الضبط كغيرها من النظريات تعرضت إلى بعض الإنتقاد من قبل بعض العلماء ومنهم (savelsberg)، و(Jenesn)، ومن أبرز نقاط النقد التي وجهت للنظرية ما يلي.(Curry R. Theodore, 2005)، (Tittle, 1999):

أولاً: ضعف الوضوح المفاهيمي وقياس التعريفات لبعض المتغيرات في بيان تتل الأصلي (1995) الأمر الذي جعل الفرضيات والقياس مهام شاقة.
ثانياً: تتضمن النظرية على العديد من الإفتراضات الفلسفية .
ثالثاً: الفكرة التي تستند إليها النظرية تتداخل وتتشابك في أجزءأء النظرية.

لقد قام تتل (Tittle) بالرد على الإنتقاد الأول بقوله أنه من النادر تماماً الإتفاق والإجماع على رأي وأحد ، وفي كثير من الأحيان يكون النقد غامضاً كما هو الحال عندما إنتقد علماء الاجتماع الأجيال السابقة وعمل السلطات والرأي العام، وأنه من المهم قياس الإنحراف في النظرية لأن ذلك يساعد كثيراً في إزالة الغموض ويعطي معنى أكثر دقة ووضوحاً للنظرية. وبالتالي يمكن فعلاً أن نشير إلى الضعف الذي يراه (savelsberg) في تعريف المفهوم في نظرية توازن الضبط على أنها مصدر قوة وليست مصدر ضعف فيها (Tittle, 1999)، (Curry, 2005).

أما بالنسبة للنقد الثاني فإن تتل يرد عليه بقوله جميع النظريات لا تُبنى على حقائق تجريبية وإنما تقوم على حجج فلسفية (الفرضيات) بشكل منطقي والتي تولد وتنتج أسئلة لها صله تجريبية بالبحث ليتم سحبها وتطبيقها في إختبار المجتمع، بالإظافة إلى ضرورة تركيزها على إكتشاف العلاقات الجديدة المبنية على الفرضية (Hypothesis) فيما إذا قد تكون حقيقة ،كما أنه ليست كل المحتويات الفلسفية للنظرية تخضع للتحقق والإختبار المباشر، فبعضها يفترض أموراً مفروغاً منها، والمقولة المفروغ منها في نظرية توازن الضبط هي: أن كل الناس يرغبون في الضبط والسيطرة الذاتية. وهنا لا يمكن إثبات الرغبة في الضبط الذاتي لدى الأفراد لأنه مجرد إفتراض لا نعرف إنْ كان صح أم خطأ، إلا أنه من الضروري إكتشاف العناصر المسببة للنظرية، فبعض الناس لا يقبل الإفتراض بتولي السيطرة الذاتية ، بحيث لا يمكن أن نقدر الآثار المترتبة على حجة توازن الضبط. وتشبه هذه للعملية إنكارالفرد رغبته

في الذهاب لرؤية عرض السيرك، علماً إن البسبب في الأساس هو عدم الرغبة في شراء التذاكر، وبالتالي إن ثمن التعرف على ما هو موجود في أي نظرية وخاصة توازن الضبط هو قبول الإفتراض من البدأية (Tittle, 1999) .

من المرجح أن يتنبأ الفرد في حدوث نوع معين من الإنحراف في حالة معينة ، وهذا يعني أنه يجب أن ندرك هذه الصورة ، وفي هذه المسألة بالذات فإن العمليات العقلية المنطقية في توازن الضبط تكاد تكون معدومة، وبالكاد عقلانية، وعادة لحظية، وغالباً ما تعتمد على أنماط استجابة إعتيادية. وتصورات دقيقة من إحتمالات الضبط المضادة الفعليه ، وعلى هذا النحو يرى تتل أن المهم هو مصلحة المجتمع في الدرجة الأولى، علماً أنه تم الإعتراف من قبل العديد من العلماء بأهمية النظرية كما شهدت النظرية العديد من الإختبارات التجريبية ونُشرت العديد من الدراسات في نفس المجال والتي دعمت فروض النظرية ومن أبرز تلك الدراسات على سبيل المثال:

(Curry & Piquero 2003; Hickman & Piquero 2001; Hickman et al. 2001; Piquero & Hickman 1999, 2002, 2003; (Piquero et al. 2001; Wood & Dunaway 1997_1999; Curry, 2005).

15-3ملخص الفصل الثالث:

لقد تنأول هذا الجانب من الدراسة عرضاً شمولياً لأبرز وجهات النظر الاجتماعية في الضبط الاجتماعي وتحديداً نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط وتفسيرها للإنحراف وفقاً لفروض نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط الاجتماعي والتي سيتم تطبيقاها على الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، التي تؤكد على أهمية توازن الضبط في حياة الفرد وإستقراره وعدم إنخراطه في السلوك المنحرف، كما تقر النظرية بأثر معدل الضبط (زيادة الضبط الممارس من جهه ونقصه من جهة آخرى) وعلاقته في إنحراف الأفراد.

وبما إن الضبط الاجتماعي ضروري لبقاء المجتمعات الإنسانية وإستمرارها، فإنه لا يمكن أن نتخيل مجتمع ما يتعأيش أفراده ويتفاعلوا دون أن يكون هناك مجموعة من الضوابط تعمل على تنظيم علاقاتهم مع بعضهم البعض.

أن عمليات الضبط الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مهمة للغأية لفرض إحترام القيم والمعأيير، والتي من خلالها يتحقق إستقرار وأمن الأفراد والمؤسسات. ولعله من المهم الإبتعاد عن التذبذب في التعامل مع الأطفال وعدم استخدام الضبط كأسلوب قمعي لحد الإهانه والضرب وكذلك عدم التساهل إلى حد الإهمال.

تشرح نظرية توازن الضبط كيف ولماذا يصبح لدى الأفراد دوافع الإنحراف وتبين العناصر المسببة للإنحراف وهي ، الأسرة والبيئة كما تبين عموماً أهم العناصر في تشكيل معدل الضبط هو الإستفزاز، وتفترض نظرية توازن الضبط (تتل، 1995) إنَّ معدل الضبط الممارس على الفرد يمكن أن يؤثر بشكل كبير في الإنحراف كما يمكن أن يؤدي إلى أشكال محددة من الإنحراف.

تقترح نظرية تتل في تفسيرها لإنحراف الأحداث بأنَّ يتم التركيز على موضوع توازن الضبط بدلاً من إسناد إنحراف الأحداث إلى عوامل اجتماعية آخرى مثل العنف الأسري وإنخفاض مستوى المعيشة والفقر، والبيئة وعلاقتها بإنحراف الأحداث، فقد بينت نتائج الدراسة ضعف إرتباط تلك العوامل بإنحراف الأحداث وأثبتت أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى زيادة الضبط في الأسرة والرقابة الشديدة والمعاملة القاسية.

لذلك تُعد الأسرة من أهم العوامل تأثيراً في الأطفال وحمأيتهم من الإنحراف وذلك من خلال إتباعها الطريقة الأمثل في التعامل مع أبنائها والتي تتمثل في أسلوب التربية الحديثة التي تقوم على توازن الضبط وإحترام الفرد لمنظومة القيم وعلى رأسها الحرية والعدالة والمسأواة وأنْ تبتعد عن التذبذب في التعامل مع الأبناء بين الزيادة والنقص في الضبط، مما يحقق التوازن في ضبط الأبناء والمحافظة عليهم من الإنحراف.

عموماً إنَّ نتائج الدراسة الحاليه لدور نظرية توازن الضبط في تفسير إنحراف الأحداث تفسر إنحراف الأحداث المحكومين في المجتمع الأردني وإًن النظرية يمكن أنْ تكون فعالة في تفسير معقول لمشكلة إنحراف الأحداث بالإظافة إلى تفسير أشكال آخرى من الإنحراف، وعلأوة على ذلك تضيف الدراسة الحاليه دعماً كبيراً لإجراء المزيد من البحوث في المستقبل لقياس توازن الضبط، والنقطة المنطقية الآخرى إستناداً إلى نتائج هذه الدراسة هي أن دراسة نظرية توازن الضبط قد تُشكل الأساس في تفسير الجرائم الشخصية الآخرى مثل العنف العائلي، والتحرش، والسطو، والإعتداء الجنسي ، وفي الختام يتم تقديم الدراسة الحاليه بإعتبارها أول إختبار لقدرة نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط في تفسير وشرح انحراف الأحداث المحكومين في الأردن والشرق الأوسط أملاً أن تستثمر مزيد من الأبحاث في المستقبل لدفع هذا النوع من البحوث.

من الممكن أن يكون هذا الجانب هو الأكثر قوة من ناحية النظرية إذا كانت نظرية توازن الضبط كافية لتفسير وشرح إنحراف الأحداث، كما أنه أولاً ينبغي إجراء المزيد من البحوث والدراسات من أجل المساهمة في تخفيض عدد حالات إنحراف الأحداث في الأردن للعمل نحو مجتمع أكثر عدلاً .

لذلك قام العديد من العلماء بدراسة نظرية توازن الضبط (تتل ،2004) للمساعدة في توضيح بعض التناقضات والغموض وذلك من خلال النتائج التجرييبية التي توصلت إليها تلك الدراسات، حيث أثبتت قيمتها في المجتمعات الغربية، ولكون البحث العلمي يقر بأهمية إجراء الدراسة في مجتمع مغأير للمجتمع الأصلي للدراسة ، فقد قام الباحث بإجراء هذه الدراسة وهي الأولى من نوعها في الوطن العربي التي تستخدم الفروض الأساسية لنظرية تشارلز تتل في توازن الضبط الاجتماعي نقطة للإنطلاق منها لتفسير ظاهرة إنحراف الأحداث في الأردن،

كما أن الدراسة الحاليه أظهرت الدعم للنظرية في تفسيرها للإنحراف، ومن المؤمل أن تساهم هذه الدراسة وتضيف ما هو جديد إلى المعرفة العلمية في هذا المجال : نظرية تشارلز تتل وتفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

4-1 منهج الدراسة.

4-2 مجتمع الدراسة.

4-3 عينة الدراسة.

4-4 أداة الدراسة.

4-5 اختبار الصدق والثبات للأداة.

4-6 المعالجة الإحصائية.

الطريقة والإجراءات :

يتنأول هذا الفصل عرض للمنهج المستخدم في الدراسة، وعرض لمجتمع الدراسة، والأداة المستخدمة في جمع البيانات وصدقها وثباتها، ويتنأول الفصل الاساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

1-4 منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل بصورته الملائمة لطبيعة هذه الدراسة كونه أوفر للوقت والجهد والمتمثل بإسلوب الدراسة الميدانية القائمة على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمضمون الدراسة، وتطبيقة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة لكي يتم التعرف على دور نظرية تشارلز تتل في توازن الضبط في تفسير إنحراف الأحداث في الأردن، وقد تم تدعيم هذا الإسلوب بالأساليب الإحصائية اللازمة التي تقتضيها طبيعة هذه الدراسة .

2-4 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية في الأردن، والبالغ عددها خمسة دور وهي: دار تربية وتأهيل أحداث عمان، دار تربية وتأهيل أحداث الرصيفية (مركز أسامة بن زيد)، دارتربية وتأهيل أحداث إربد، وذلك خلال فترة إجراء الدراسة (2014 - 2015) والجدول رقم (1) يبين ذلك.

الجدول رقم (1) توزيع أفراد الدراسة حسب دور تربية وتأهيل الأحداث

دار تربية الأحداث	العدد	النسبة المئوية
دار تربية وتأهيل عمان	27	26.6
دار تربية وتأهيل الرصيفة	65	64.5
دار تربية وتأهيل إربد	9	8.9
المجموع	101	100

3-4 خصائص مجتمع الدراسة:

لقد أظهرت نتائج الدراسة الخصائص والديمغرافية التاليه:

الخصائص المتعلقة بالعمر ومكان الإقامة والدخل الشهري للأسرة:

الجدول رقم (2) توزيع أفراد الدراسة حسب متغيرات العمر ومكان الإقامة والدخل الشهري للأسرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
	من 12 إلى 15سنه	29	28.7
	من 16إلى18سنة	72	71.3
العمر	المجموع	101	100
	مدينة	73	72.0
	قرية	10	10.0
	بادية	3	3.0
	مخيم	15	15.0
مكان الإقامة	المجموع	101	100
	اقل من 300 دينار	46	45.7
	من 300إلى 399 دينار	18	17.8
	من 400 الى499 دينار	21	20.7
	500 دينار فأكثر	16	15.8
الدخل	المجموع	101	100

يلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير العمر في الجدول رقم (2)، أن المرحل العمرية التي تقع بين الفئتين (16- 18) بلغت (72) فرداً وشكلت ما نسبته (71,3%) ،في حين بلغت فئة العمر (12-15) (29) فرداً وشكلت ما نسبته (28,7%) من إجمالي أفراد الدراسة، ويتضح من النتائج المتعلقة بمتغير مكان الإقامة أنّ فئة المدينة بلغ عددها (73) أفراد ،وشكلت نسبتها المئوية (72.0%) ، ثم تليتها فئة المخيم وكان عددها (15) فرداً بنسبة مئوية (15%)، وإحتلت المرتبة الأخيرة فئة البادية وكان عددها (3) أفراد بنسبة مئوية بلغت (3.0%)، ويظهر من

النتائج المتعلقة بمتغير الدخل أن الفئة (أقل من 300 دينار) بلغت (46) فرداً، حيث بلغت نسبتها (45.6%). وجاءت بعدها فئة (400 إلى 499) دينار، بلغت (21) وقد حصلت على نسبة (20.7%) ، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة (300 الى 399) دينار، ويلغت (18) ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة (500 دينار فأكثر) بلغت (16) وكانت نسبتها (15.8 %) من إجمالي أفراد الدراسة.

الخصائص المتعلقة بعدد أفراد الأسرة ومهنة الأب ومهنة الأم

الجدول رقم (3) توزيع أفراد الدراسة حسب متغيرات عدد أفراد الأسرة ومهنة الأب ومهنة الأم

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
العدد	5 فما دون	24	23.76
	6- 9	66	65.35
	10 فاكثر	11	10.89
	المجموع	101	100
مهنة الأب	موظف قطاع عام	23	25.70
	موظف قطاع خاص	39	38.66
	متقاعد	13	12.87
	بلا عمل	26	22.77
	المجموع	101	100
مهنة الأم	ربة منزل	72	71.3
	موظفة قطاع عام	15	14.8
	موظفة قطاع خاص	14	13.9
	المجموع	101	100

يلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير عدد أفراد أسرة الحدث في الجدول رقم (3)، أن الفئة (6 – 9) بلغت (66) فرداً وحصلت على أعلى نسبة مئوية ، حيث بلغت نسبتها (65.35 %) ، ثم تلتها الفئة (5 فما فوق) حيث بلغت (23,75)بنسبة (23.76%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت الفئة (10 فأكثر) وبلغت (11) فرداً بنسبة (10.89%) من إجمالي أفراد الدراسة، ويظهر من النتائج المتعلقة بمتغير مهنة الأب أن فئة موظف قطاع خاص بلغت (39) فرداً و حصلت على

أعلى نقاط بنسبة مئوية بلغت (38.66 %)، فيما تلتها فئة موظف قطاع عام وبلغت (23) فرداً بنسبة مئوية (22.77 %)، وفي المرتبة الأخيرة كانت فئة متقاعد وبلغت (13) فرداً بنسبة مئوية (12.87 %)، كما تشير النتائج المتعلقة بمتغير مهنة الأم أن فئة ربة منزل بلغت (72) فرداً وحصلت على أعلى نسبة مئوية وكانت نسبتها (71.3 %)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة موظفة قطاع عام حيث بلغت (15) فرداً عام بنسبة (14.8%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت فئة موظفة قطاع خاص وبلغت (14) فرداً بنسبة مئوية (13.9 %) من إجمالي أفراد الدراسة.

الخصائص المتعلقة بتعليم الأب وتعليم الأم وطبيعة السكن

الجدول رقم (4) توزيع أفراد الدراسة حسب متغيرات تعليم الأب و تعليم الأم و طبيعة السكن

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
تعليم الأب	أمي	12	11.9
	إبتدائي	30	29.7
	ثانوي	42	41.7
	جامعي	17	16.7
	المجموع	101	100
تعليم أم	أمية	18	17.8
	إبتدائي	30	29.7
	ثانوي	33	32.7
	جامعية	20	19.8
	المجموع	101	100
طبيعة السكن	مع الوالدين	80	79.2
	مع الأب	11	10.9
	مع الأم	10	9.9
	المجموع	101	100

يلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير تعليم الأب في الجدول رقم (4)، أن فئة ثانوي بلغت (42) فرداً حصلت على أعلى نسبة مئوية وكانت (41.7%)، فيما تلتها فئة إبتدائي فبلغت (30) فرداً بنسبة (29.7 %) وفي المرتبة الأخيرة كانت فئة أمي وبلغت (12) فرداً بنسبة (11.9 %)

من إجمالي أفرد الدراسة، ويظهر من النتائج المتعلقة بمتغير تعليم الأم أنَّ فئة ثانوي بلغت (33) فرداً وحصلت على أعلى نسبة مئوية والتي بلغت قيمتها (32.7 %)، فيما جاءت بعدها فئة إبتدائي وبلغت (30) فرداً بنسبة مئوية (29.7 %)، وفي المرتبة الأخيرة كانت فئة أُمية فبلغت (18) فرداً بنسبة مئوية (17.8%) من إجمالي أفرد الدراسة، وتشير النتائج المتعلقة بمتغير السكن أنَّ فئة مع الوالدين بلغت (80) فرداً وحصلت على أعلى نسبة مئوية إذْ بلغت نسبتها (79.2 %)، وتلتها فئة مع الأب حيث بلغت (11) فرداً بنسبة مئوية (10.9 %)، وفي المرتبة الأخيرة كانت فئة مع الأم وبلغت (10) بنسبة مئوية (9.9 %) من المجموع الكلي لأفراد الدراسة.

الخصائص المتعلقة بطبيعة العلاقة

الجدول رقم (5) توزيع أفراد الدراسة حسب متغير طبيعة العلاقة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
	علاقة طبيعية وسليمة	81	80.2
	مشاجرات وخلافات	10	9.9
	علاقة إنفصال	10	9.9
العلاقة بين الوالدين	المجموع	101	100
	علاقة طبيعية وسليمة	83	82.2
	مشاجرات وخلافات	18	17.8
علاقة مع الأب	المجموع	101	100
	علاقة طبيعية وسليمة	93	92.1
	مشاجرات وخلافات	8	7.9
علاقة مع الأم	المجموع	101	100
	علاقة طبيعية وسليمة	91	91.1
	مشاجرات وخلافات	10	9.9
علاقة مع الإخوه	المجموع	101	100

يلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير العلاقة بين الوالدين في الجدول رقم (5)، أنَّ فئة العلاقة طبيعية حلت في المرتبة الأولى فبلغت (81) فرداً بنسبة مئوية (80.2 %)، وتلتها فئتي مشاجرات وخلافات وإنفصال وبلغت كل منهما (10) أفراد بنسبة مئوية (10 %)من إجمالي أفراد الدراسة، ويظهر من النتائج المتعلقة بمتغير العلاقة مع الأب أنَّ فئة العلاقة مع الأب

طبيعية وسليمة بلغت (83) فرداً وحصلت على أعلى نسبة مئوية إذْ بلغت نسبتها (82.2%)، بينما جاءت فئة العلاقة مع الأب المشاجرات والخلافات(18) فرداً بنسبة مئوية (17.8%) من إجمالي أفراد الدراسة، ويتضح من النتائج المتعلقة بمتغير العلاقة مع الأم أنَّ (92.1%) من أفراد الدراسة هم يعيشون علاقات طبيعية وسليمة مع الأم حيث بلغ عددهم (93) فرداً، فيما كان (7.9%) من أفراد الدراسة تعيش علاقات مشاجرات وخلافات مع الأم وبلغ عددهم (8) أفراد من العدد الكلي لأفراد الدراسة، ويلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير العلاقة مع الإخوة أنَّ (91) فرداً من أفراد الدراسة يعيشون علاقات طبيعية وسليمة مع إخوتهم حيث بلغت نسبتهم (91.1%)، فيما كان(10) أفراد من أفراد الدراسة يعيشون علاقات مشاجرات وخلافات مع إخوتهم وقد بلغت نسبتهم (9.9%) من إجمالي أفراد الدراسة، كما يتضح من النتائج السابق أنَّ أغلبية عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (15-18) ينتموا إلى أُسر ذات دخل منخفض، وأغلبهم من سكان المدينة ، أكثرهم من مرتكبي جرائم السرقة تحديداً، وهم من أُسر مستقرة لا يوجد فيها مشاكل وخلافات.

4-4 أداة الدراسة:

لقد أعتمدت الدراسة على الإستبيان كأداة أساسية لدراسة مجتمع الدراسة وفيما يلي كيفية إعداد الإستبيان وتطبيقة.

لقد تم تصميم أداة الدراسة (الإستبيان) بعد الرجوع لعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث كدراسة (اسماعيل، 2010)، ودراسة (Piquero and Hickman, 2003)، حيث جرى إختيار مجموعة من الأسئلة من أجل تصميم الاستبيان بصورته الأولية مع مراعاة ارتباط هذه الأسئلة بأهداف وأسئلة الدراسة والتي تتعلق بنظرية تشارلز تتل وتفسير إنحراف الأحداث في الأردن، حيث تم الإعتماد في تصميم الإستبيان على الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وعلى المقياس الذي طوره كل من بيكيرو و هكمان (Piquero & Hickman)، (Mark A .Wildman, 2007) لقياس معدل الإنحراف بعد أن تم ترجمته وإعادة صياغتة بالشكل المناسب لقياس العلاقة بين معدل الضبط وانحراف الأحداث، و تم دمج مجموعة من أسئلة المقياس مع الإستبيان و استبعاد الأسئلة غير الملائمة لمجتمع الدراسة وهم الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، لكي

يتمكن المبحوثين من فهم الأسئلة بأبسط طريقة وبلغة تتلاءم مع عمر وثقافة الحدث. وتكون الإستبيان من المحأور التاليه :

المحور الأول: البيانات الأولية

يتكون من المعلومات والديمغرافية عن الحدث و أسرته ويحتوي على (13) سؤال تدور حول ؛ عمر الحدث عند دخوله الدار، ومكان إقامة الحدث، وصنف الجريمة التي دخل بسببها الدار، ومهنة الوالدين والمستوى الثقافي للوادين، والدخل الشهري للأسرة، وطبيعة العلاقة بين الحدث وأسرته وطبيعة العلاقة بين الوالدين نفسهما، وعلاقة الحدث مع الأب والأم وأخوته. ولقد إتصفت نوعية الأسلئة بنوعين أحتوى على نوعين هما؛ الأسئلة المغلقة والتي يتم الإجابة عليها بالإختيار من عدة إجابات مقترحة، فيما تُركت بعض الأسئلة مفتوحة ليتم الإجابة عليها من قبل المبحوث للحصول على إجابة أدق و لضمان عدم تشتت أفكار الحدث، ومثال ذلك ما هي الجريمة التي دخلت بها دار الرعأية : فإذا كانت الجريمة هتك العرض فمن الممكن إن يتجنب ذكرها إذا أتيحت له خيارات آخرى مثل الأيذاء.

المحور الثاني: الضبط الأسري

يتكون من (15) فقرة تم بناءه على غرار مقياس ليكرت الخماسي من أجل التعرف على معدل الضبط الممارس على الحدث في الأسرة وعلاقة ذلك في إنحرافه . وتأخذ الاجابات عليها التدرج (دائماً، غالباً، احياناً، نادراً ، أبداً)، وأعطين الأوزان (5 ,4 ,3 ,2 ,1) على التوالي، أما الفقرات ذات المدلول السلبي في المحور الثاني هي ذات الأرقام (05,06,07,08,09,11,12,13) وأعطين الأوزان (1 ,2 ,3 ,4 ,5) على التوالي.

المحور الثالث: الضبط الذاتي

يتكون من (15) فقرة حسب مقياس ليكرت الخماسي أيضا لكن الهدف منه التعرف على معدل الضبط الذاتي عند الحدث وعلاقته بإنحرافه. وأخذت إجابات الفقرات التدرج (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً ، أبداً)، وأعطين الأوزان (5 ,4 ,3 ,2 ,1) على التوالي، أمَّا الفقرات

ذات المدلول السلبي وهي ذات الأرقام (16 ,17 ,19 ,21 ,22 ,27,26,24,23)، وقد أعطين الأوزان (1 ,2 ,3 ,4 ,5) على التوالي.

المحور الرابع: الضبط الناتج عن البيئة المحيطة

يهدف إلى التعرف على معدل الضبط الناتج عن العوامل المحيطة لدى الحدث والتعرف على دور تلك العوامل وعلاقتها بإنحراف الأحداث. وقد تكون المحور من (15) فقرة إعتماداً على مقياس بكيرو وهكمان، وأخذت الإجابات عليها بالتدرج التالي(ضبط بسيط، ضبط معتدل، ضبط شديد، عدم وجود ضبط)، وأعطين الأوزان (5 ,4 ,3 ,2 ,1) على التوالي.

1-4-4 تجربة الاستبان:

بعد أن تم الإنتهاء من صياغة الإستبيان بصورته الأولية جرى تطبيقه على عينة غرضية مكونه من عشرة أفراد من مجتمع الدراسة (من خارج عينية الدراسة) وهم من دار تربية وتأهيل أحداث تربية عمان، وبعد تعريفهم بموضوع الدراسة والهدف منها تم قراءة الإستبيان لهم وبعدها وزع الإستبيان على العينة الغرضية والمكونه من عشرة أفراد تم إختيارهم بالطريقة العشوائية من السجلات الموجودة في المركز ، وبعدها طلب من الأحداث تعبئة الإستبيان بحضور الباحث، وتبين أثناء إجابة المبحوثين للأسئلة أن هنالك عدم وضوح في بعض المفاهيم وصياغة بعض الاسئلة ، فبالنسبة للمحور الأول من الإستبيان تبين أن هنالك عدم وضوح في السؤال الثالث والذي هو ما نوع التهمة التي دخلت بها المركز ؟ حيث جرى تعديل السؤال بشكل أوضح واستبدل بصيغة آخرى وهو ماالجريمة التي دخلت بها الدار وكانت اسهل بالنسبة لأفراد العينية . كما في المحور الثالث من الإستبيان وتحديداً الفقرة " سبق وان قمت بسرقة ممتلكات الغير" ، كان النسبة الكبرى لاجابات المبحوثين محأيدة مما يتبين أن كلمة السرقة غير مرغوبة لدى أفراد العينية وذكرها يسبب لهم الخجل، لذلك تم استبدالها بصيغة آخرى وهي" أخذ ممتلكات الغير إذا اتيحت لي الفرصة"، كما إن الفقرة التي تقول " والدي يسأل عني بإستمرار، والفقرة التي تقول " والدي لا يسال عني" ، كانتا تتسبب باجابات مضللة للمبحوثين لذلك تم الإستغناء عن الفقرة الأولى وابقاء الفقرة الثانية . وفي المحور الرابع من الإستبيان والذي تدور أسئلته حول معدل الضبط الناتج عن العوامل المحيطة للحدث، تبين عدم وضوح مفهوم الضبط بالنسبة للأحداث حيث جرى تفسير المفهوم

وتوضيحه لهم بلغة مبسطة للمبحوثين بأنه معدل سيطرة وتحكم الوالدين وضبطهم لسلوك الحدث، كما يشير إلى معدل سيطرة الحدث وفرض رأية وشخصيتة على الآخرين، وقد تبين بعد مراجعة إجابات العينة للإستبيان أن هنالك قبول كبير لأسئلة الدراسة من قبل المبحوثين.

2-4-4 طريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة مباشرة من الأحداث المحكومين خلال الفترة ما بين شهر تشرين أول (2014) وشهر أيار (2015) وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي من خلال الباحث نفسه، بعد أن تم إعلام أفراد الدراسة بأهداف الدراسة العامة ، وبسرية المعلومات التي سيعطونها.

5-4 إختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة:

1-5-4 إختبار صدق الأداة:

للتحقق من صدق الأداة تم توزيعها على عشرة أحداث من المحكوم عليهم في دار تربية وتأهيل أحداث عمان، وبعد أن قاموا بتعبئة الإستبيان جرى تعديل بعض الأسئلة غير الواضحة، وإضافة أسئلة آخرى وخرجت الإستبيان بصورتها الأولية.

أما الخطوة الآخرى لإختبار صدق المحتوى للإستبيان فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والإختصاص في كلية الآداب، وكلية العلوم التربوية في الجامعة الأُردنية وقد كان عددهم ستة محكمين كما يتضح في الملحق رقم (2)، وقد أشاروا على تغير المقياس من ثلاثي الى خماسي ، كما أشاروا بحذف بعض الفقرات وإظافة البعض اللآخر كما نصحوا بإظافة كلمة درجة لفئات المقياس في المحور الرابع بدلاً من معدل، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الإستبيان بما يتناسب مع أهداف الدراسة.

2-5-4- إختبار ثبات الأداة:

لإختبار الإتساق الداخلي بين فقرات المقياس تم إستخراج معامل ألفا كرونباخ للإتساق الداخلي لفقرات الإستبان ككل وبلغت قيمتها (0,72) وبين فقرات معدل الضبط في الأسرة وبلغت قيمته (0,75) وبين فقرات معدل الضبط الذاتي حيث بلغت قيمته (0,76)، وبين فقرات

معدل الضبط للبيئة المحيطة والذي بلغت قيمته (0,70)، وهذا يشير إلى وجود درجة مرتفعة من الإتساق.

6-4 المعالجة الإحصائية:

تم تحليل البيانات بالإعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفبة مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة الدراسة وللتعرف على معدل الضبط في الأسرة ومعدل الضبط الذاتي عند الحدث و معدل ضبط البيئة المحيطة وعلاقتة هذه العوامل بإنحراف الحدث. كما تم استخدام بعض الإختبارات المناسبة للتأكد من أنَّ الفروق في النسب والمتوسطات المئوية فروقاً دالة إحصائياً مثل إختبار (F-TEST) وتحليل التبأين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، وإختبار شيفيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروف في مجالات الضبط (العوامل ، ومعدل الضبط في الأسرة ومعدل الضبط الذاتي)، ومعادلة ألفا كرونتباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى إتساق وثبات الأداة.

الفصل الخامس

عرض بيانات الدراسة وتحليلها

1-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الأول

2-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الثاني

3-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الثالث

4-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الرابع

5-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الخامس

6-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال السادس

عرض بيانات الدراسة وتحليلها:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومجال تحليلها ومعالجتها إحصائياً، وذلك للإجابة عن أسئلتها، حيث تألفت عينة الدراسة من (101) حدثاً محكوماً موزعين على ثلاثة من أكبر مراكز تربية وتأهيل الأحداث في الأردن وهي : مركز تربية وتأهيل أحداث عمان، ومركز تربية وتأهيل أحداث الرصيفة ومركز تربية وتأهيل أحداث إربد، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة .

1-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الأول:

ما الخصائص والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأردن ؟

لقد أظهرت نتائج الدراسة كما في الجدأول (1 – 5) أن أفراد عينة الدراسة يمتازوا بالخصائص والديمغرافية التاليه:

أولاً: أغلب الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن هم من الفئة العمرية (18-15)، وقد شكّلت نسبتهم (71%) من إجمالي عينة الدراسة.

ثانياً: أغلب الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن هم من سكان المدينة حيث شكلت نسبتهم (72%) من إجمالي عينة الدراسة.

ثالثاً: أغلب الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن هم يسكنوا مع الوالدين تحت سقف وأحد بنسبة (79.2%) من إجمالي عينة الدراسة.

رابعاً: أظهرت نتائج الدراسة أنَّ أكثر الأحداث المحكومين هم من أسر عدد أفرادها يقع ضمن الفئة (7- 9) أفراد، بنسبة مئوية مقدارها، (65.35 %) من إجمالي عينة الدراسة.

خامساً: كما بينت نتائج الدراسة ان (45%) من الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن كانوا من أسر دخلها الشهري منخفض يقل عن (300) دينار أردني.

سادساً: إنَّ غالبية الأباء يعملوا في القطاعين العام والخاص بنسبة (22.77%)، (38.66%) على التوالي، فيما تعمل الأمهات في المنزل كربة بيت بنسبة (71.3%) من المجموع الكلي لعينية الدراسة.

سابعاً: المستوى التعليمي للآباء والأمهات يتركز غالباً في المستوى الثانوي بنسبة (41%) و (32.7%) على التوالي من إجمالي عينة الدراسة.

ثامناً: كانت علاقة الوالدين مع بعضهما البعض علاقة طبيعية سليمة بنسبة (80.2%)، كما أنَّ علاقة الحدث مع والده ووالدته وإخوته كانت تمتاز بأنها علاقة سليمة وطبيعية تكاد تخلوا من الخلافات والمشاكل، وقد حصلت على النسب (82.2%)، (92.1%)، (91.1%) على التوالي من إجمالي عينة الدراسة.

2-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأردن؟

جدول 6 . توزيع أفراد الدراسة حسب متغير نمط الجريمة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
	هتك عرض	12	11.9
	السرقة	42	41.6
	تعاطي المخدرات	10	9,9
	الأيذاء	21	20.8
	القتل	13	12.8
	شراء الأموال المسروقة	1	1
	الخطف	1	1
	اضرام الحريق	1	1
نوع الجريمة	المجموع	101	100

يُلاحظ من النتائج المتعلقة بمتغير نوع الجريمة في الجدول رقم (6)، أن فئة السرقة حصلت على أعلى نسبة مئوية والتي بلغت (41.6 %)، وتلتها فئة الأيذاء بنسبة مئوية (20.8 %)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئات جرائم شراء الأموال المسروقة والخطف واضرام الحريق بنسب مئوية (1 %).

3-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما علاقة معدل الضبط الأسري في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

جدول 7 . المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعدل الضبط في الأسرة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
10	والدتي تعاملني معاملة حسنه	4.42	1.02	88.44	مرتفع	1
11	والدي يفرق في معاملته بيني وبين إخوتي	4.26	1.23	85.20	مرتفع	2
12	والدتي تتحدث معي بهدوء	4.20	1.08	84.00	مرتفع	3
13	والدتي لا تسأل عني	4.12	1.31	82.42	مرتفع	4
14	والدتي تشجعني دوماً في نشاطاتي	4.11	1.12	82.20	مرتفع	5
15	والدي يضربني ويتعدى علي	3.99	1.14	79.80	مرتفع	6
1	والدي شديد في معاملة معي	3.91	1.12	78.20	مرتفع	7
4	والدي يشتمني ويسبني	3.91	1.20	78.20	مرتفع	8
2	والدي يسأل عني دوماً	3.73	1.17	74.60	مرتفع	9
3	والدي يهتم بأموري الخاصة	3.64	1.32	72.80	متوسط	10
13	والدتي توبخني باستمرار	3.63	1.32	72.80	متوسط	11
6	والدي يعاملني كصديق	3.51	1.46	70.20	متوسط	12
9	والدي يحترم رأيي	3.43	1.35	68.60	متوسط	13
5	والدي يريد أن أتتفق معه في كل شي	2.96	1.23	59.20	متوسط	14
11	والدتي تتدخل بأموري الخاصة	2.88	1.32	57.60	متوسط	15
	معدل الضبط في الأسرة	3.78	0.64	75.60	مرتفع	

يُلاحظ من الجدول رقم (7) أنَّ معدل الضبط في الأسرة كان مرتفع ، إذْ بلغ متوسط الحسابي (3.78) بأهمية نسبية (75.60)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4.42 – 2.88)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (10) وهي " والدتي تعاملني معاملة حسنه" بمتوسط حسابي (4.42) وبأهمية نسبية (88.44)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (11) وهي " والدتي تتدخل بأموري الخاصة " بمتوسط حسابي (2.88) بأهمية نسبية (57.60).

4-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما علاقة معدل الضبط الذاتي في تفسيرإنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية في لمعدل الضبط الذاتي لدى الأحداث والجدول (8) يبين ذلك.

جدول 8 . المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعدل الضبط الذاتي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	عندما أتعرض لأيء مشكلة الجأ إلى والدي	3.28	1.61	65.60	متوسط	1
12	أصدقائي يشجعوني بما أقوم به	2.89	1.43	57.80	متوسط	2
11	اهتم بما يحدث لي الآن ولا اهتم بالمستقبل	2.67	1.51	53.40	متوسط	3
2	سبق وان تشاجرت مع الآخرين	2.64	1.21	52.80	متوسط	4
9	الإثارة والمغامرة أهم من الشعور بالأمن بالنسبة إلي	2.59	1.46	51.80	متوسط	5
8	اعمل ما يحلو لي بغض النظر عن التكلفة أو النتيجة	2.54	1.41	50.80	متوسط	6
10	أحأول الحصول على ما أريد حتى لو سبب ذلك المشكلات للآخرين	2.3	1.36	46.00	منخفض	7
6	سبق وان قمت بالغش في الامتحانات	2.28	1.27	45.60	منخفض	8
1	أخذ ممتلكات الغير إذا أتيحت لي الفرصة	2.1	1.32	42.00	منخفض	9
3	استخدم أشياء الغير دون علمهم	2.09	1.20	41.80	منخفض	10
7	أخذت بعض المال عندما أتيحت لي الفرصة	2	1.30	40.00	منخفض	11
4	سبق وأن دخلت دار الرعأية	1.97	1.23	39.40	منخفض	12
	معدل الضبط والرقابة الذاتية	2.17	0.76	43.40	منخفض	

يُلاحظ من الجدول (8) أنَّ معدل الضبط والرقابة الذاتية كان منخفض، إذ بلغ متوسطه الحسابي (2.17) بأهمية نسبية (43.40)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومنخفض، إذْ ترأوحت المتوسطات الحسابية له بين (1.97 – 3.28)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) "عندما أتعرض لأئ مشكلة الجأ إلى والدي" بمتوسط حسابي (3.28) وبأهمية نسبية (65.60)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) وهي " سبق وأنْ دخلت دار الرعأية" بمتوسط حسابي (1.97) وبأهمية نسبية (39.40).

5-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما علاقة معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأُردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية في لمعدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة لدى الأحداث والجدول (9) يبين ذلك.

جدول 9 . المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
8	درجة الضبط الذي يمارس عليك أثناء القيام بأنشطة جماعية	2.99	0.89	59.80	متوسط	1
3	درجة الضبط الذي تمارسه على أصدقائك	2.91	0.93	58.20	متوسط	2
4	درجة الضبط الذي يمارسه أصدقائك عليك	2.91	1.01	58.20	متوسط	2
7	درجة الضبط الذي تمارسه أثناء القيام بأنشطة جماعية	2.90	0.88	58.00	متوسط	4
6	درجة الضبط الممارس عليك من قبل الناس المهمين في حياتك	2.76	0.97	55.20	متوسط	5
12	درجة الضبط الذي يمارسه عليك الآخرين من أجل	2.72	0.89	54.40	متوسط	6

	نظافة بالبيئة					
14	درجة الضبط الذي يمارسه عليك الآخرون من أجل الاهتمام بمظهرك	2.72	0.86	.54.40	متوسط	6
16	درجة الضبط الذي يمارسه عليك الآخرين من أجل العنأية بصحتك	2.64	0.89	52.80	متوسط	8
5	درجة الضبط الذي تمارسه انت على الناس المهمين في حياتك	2.62	1.01	52.40	متوسط	9
11	درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك من أجل نظافة البيئة	2.62	0.94	52.40	متوسط	9
1	درجة الضبط الذي تمارسه على العائلة	2.60	1.11	52.00	متوسط	11
9	درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك بالالتزام بالدين(الصلاة مثلا)	2.55	0.97	51.00	متوسط	12
2	درجة الضبط الممارس عليك من العائلة	2.54	0.92	50.51	متوسط	13
10	درجة الضبط الذي يمارس عليك من أجل الالتزام بالدين	2.50	0.89	50.51	متوسط	14
15	درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك من أجل الاهتمام بصحتك	2.47	0.86	49.40	متوسط	15
13	درجة الضبط الذي تمارس على نفسك من أجل الإهتمام بمظهرك	2.46	0.69	49.20	متوسط	16
	العوامل والبئة المحيطة	2.68	0.40	53.60	متوسط	

يُلاحظ من الجدول رقم (9) أنَّ مستوى العوامل كان متوسط، إذْ بلغ المتوسط الحسابي لها (2.68) وبأهمية نسبية (53.60)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذْ ترأوحت المتوسطات الحسابية بين (246-2.99)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (8) وهي " درجة الضبط الذي يمارس عليك أثناء القيام بأنشطة جماعية " بمتوسط حسابي (2.99) وبأهمية نسبية (59.80) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (13) وهي " درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك من أجل الإهتمام بمظهرك " بمتوسط حسابي (2.46) وبأهمية نسبية (49.20).

6-5 عرض البيانات المتعلقة بالسؤال السادس:

ماعلاقة الخصائص والديمغرافية في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

1-6-5 متغير العمر: تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، لإستجابات أفراد عينة الدراسة في دور نظرية ضبط التوازن للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير العمر، والجدول (10) يبين النتائج.

الجدول 10 . المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ونتائج إختبار "ت" للفروق بين متوسطات دور نظرية ضبط التوازن للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير العمر

المجالات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
معدل الضبط في الأسرة	من 12 إلى 15سنه	29	3.67	0.62	1.08	0.28
	من 16 إلى 18 سنة	72	3.82	0.65		
معدل الضبط الذاتي	من 12 إلى 15سنه	29	3.44	0.73	0.42	0.67
	من 16 إلى 18 سنة	72	3.50	0.68		
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	من 12 إلى 15سنه	29	2.72	0.49	0.55	0.58
	من 16 إلى 18 سنة	72	2.67	0.35		
الكلي	من 12 إلى 15سنه	29	3.28	0.44	0.65	0.52
	من 16 إلى 18 سنة	72	3.33	0.37		

تشير النتائج في الجدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير انحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير العمر وذلك إستناداً إلى قيمة "ت" المحسوبة إذْ بلغت (0.65) ، وبمستوى دلالة (0.52) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا ، كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة (1.08) وبمستوى دلالة (0.28) لمعدل الضبط في الأسرة و(0.42) وبمستوى دلالة (0.67) لمعدل الضبط والرقابة الذاتية و(0.55) وبمستوى دلالة

(0,58) لعوامل الضبط والبيئة المحيطة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة كان أكبر من (0.05).

2-6-5 متغير نوع الجريمة:

تم حساب المتوسطات الحسابية ، والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينية الدراسة في دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير نوع الجريمة، والجدول (11) يبين النتائج.

الجدول 11. المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات دور نظرية ضبط التوازن للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير نوع الجريمة

المجال	نوع الجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معدل الضبط في الأسرة	هتك عرض	12	3.82	0.68
	سرقة	42	3.67	0.62
	مخدرات	10	3.83	0.80
	أيذاء	21	3.86	0.75
	قتل	13	3.94	0.38
معدل الضبط الذاتي	هتك عرض	12	3.58	0.53
	سرقة	42	3.29	0.75
	مخدرات	10	3.60	0.56
	أيذاء	21	3.60	0.69
	قتل	13	3.56	0.64
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	هتك عرض	12	2.27	0.32
	سرقة	42	2.64	0.43
	مخدرات	10	2.89	0.60
	أيذاء	21	2.76	0.32
	قتل	13	2.56	0.23
الكلي	هتك عرض	12	3.36	0.25
	سرقة	42	3.20	0.39
	مخدرات	10	3.44	0.47
	أيذاء	21	3.40	0.44
	قتل	13	3.35	0.31

يلاحظ من الجدول (11) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير نوع الجريمة ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التبأين الأحادي (One Way Anova)، والجدول (12) يبين ذلك:

جدول 12. نتائج تحليل التبأين الأحادي لمتوسطات أثر دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير نوع الجريمة

المجال	مصدر التبأين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
معدل الضبط في الأسرة	بين المجموعات	1.59	7	0.23	0.53	0.81
	داخل المجموعات	39.64	93	0.43		
	الكلي	41.23	100			
معدل الضبط الذاتي	بين المجموعات	4.00	7	0.57	1.22	0.297
	داخل المجموعات	43.38	93	0.47		
	الكلي	47.38	100			
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	بين المجموعات	1.09	7	0.16	1.00	0.44
	داخل المجموعات	14.54	93	0.16		
	الكلي	15.63	100			
الكلي	بين المجموعات	1.32	7	0.19	1.24	0.29
	داخل المجموعات	14.08	93	0.15		
	الكلي	15.40	100			

تشير النتائج في الجدول (12) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير نوع الجريمة ، وذلك إستناداً إلى قيمة "ف" المحسوبة إذْ بلغت (1.24) ، وبمستوى دلالة (0.287) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا ، كما بلغت قيمة "ف" (0.53) وبمستوى دلالة (0.808) لمعدل الضبط في الأسرة و(1.22) وبمستوى دلالة (0.297) لمعدل الضبط الذاتي و(1.0) وبمستوى دلالة (0.439) للعوامل وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأنَّ قيمة مستوى الدلالة كان أكبر من(0.05).

3-6-5 متغير الدخل:

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، لإستجابات أفراد عينة الدراسة على متوسطات مجالات دور نظرية ضبط التوازن للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل ، والجدول (13) يوضح ذلك.

الجدول 13 . المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل

المجال	الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معدل الضبط في الأسرة	اقل من 300 دينار	46	3.78	0.55
	من 300 إلى 399 دينار	18	3.87	0.66
	من 400 إلى 499 دينار	21	3.70	0.74
	500 دينار فأكثر	16	3.78	0.77
معدل الضبط الذاتي	اقل من 300 دينار	46	3.68	0.59
	من 300 إلى 399 دينار	18	3.42	0.66
	من 400 إلى 499 دينار	21	3.35	0.78
	500 دينار فأكثر	16	3.15	0.72
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	اقل من 300 دينار	46	2.65	0.42
	من 300 إلى 399 دينار	18	2.79	0.36
	من 400 إلى 499 دينار	21	2.70	0.42
	500 دينار فأكثر	16	2.63	0.33
الكلي	اقل من 300 دينار	46	3.37	0.33
	من 300 إلى 399 دينار	18	3.36	0.39
	من 400 إلى 499 دينار	21	3.25	0.44
	500 دينار فأكثر	16	3.19	0.48

يُلاحظ من الجدول (13) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل، ولتحديد فيما

إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التبأين الأحادي (One Way Anova)، والجدول (14) يبين ذلك:

الجدول 14 . نتائج تحليل التبأين الأحادي لمتوسطات مجالات توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل

المجال	مصدر التبأين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
معدل الضبط في الأسرة	بين المجموعات	0.31	3	0.10	0.25	0.864
	داخل المجموعات	40.92	97	0.42		
	الكلي	40.23	100			
معدل الضبط الذاتي	بين المجموعات	4.04	3	1.35	3.01	0.34
	داخل المجموعات	43.34	97	0.45		
	الكلي	47.38	100			
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	بين المجموعات	031	3	0.10	0.66	0.579
	داخل المجموعات	15.32	97	0.16		
	الكلي	15.63	100			
الكلي	بين المجموعات	0.55	3	0.18	1.21	0.312
	داخل المجموعات	14.84	97	0.15		
	الكلي	15.40	100			

تشير النتائج في الجدول (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مجالات توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.21) ، وبمستوى دلالة (0.312) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا ، كما بلغت قيمة ف (0.25) وبمستوى دلالة (0.864) لمعدل الضبط في الأسرة و(0.66) وبمستوى دلالة (0.579) لمعدل الضبطالاجتماعي للبيئة المحيطه وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة "ف" كانت أكبر من(0.05) بإستثناء معدل الضبط الذاتي حيث

بلغت قيمة "ف" المحسوبة (3.01) وبمستوى دلالة (0.034) وتعد هذه القيمة دالة إحصائيا لأنَّ قيمة مستوى الدلالة كان أقل من(0.05) .ولتحديد مصادر الفروق فقد استخدم إختبار شيفيه للمقارنات البعدية حيث يوضح الجدول(15) التالي نتائج هذا الإختبار.

جدول 15 . نتائج إختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في مجال معدل الضبط الذاتي للعالم تشارلز تتل لتفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل

المجال	المتوسط الحسابي	الدخل	من 300 إلى 399 دينار	من 400 إلى 499 دينار	500 دينار فأكثر
معدل الضبط الذاتي	3.68	اقل من 300 دينار			-
	3.42	من 300 إلى 399 دينار			
	3.35	من 400 إلى 499 دينار			
	3.15	500 دينار فأكثر			

تشير نتائج الجدول رقم (15) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال معدل الضبط الذاتي بين الأفراد الذين دخل أسرهم (أقل من 300) دينار والأفراد الذين دخل أسرهم (500 دينار فاكثر) بحيث ان دلالة هذه الفروق كانت لصالح الأفراد الذين دخل أسرهم (أقل من 300) دينار لأنَّ متوسطه الحسابي الأكبر كما في الجدول (15).

4-6-5 متغير عدد أفراد الأسرة:

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية،لإستجابات أفراد عينة الدراسة على متوسطات مجالات دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة ، والجدول (16) يبين النتائج.

الجدول 16 . المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

المجال	عدد أفراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معدل الضبط في الأسرة	5 فما دون	24	3.69	0.56
	6 - 9	66	3.85	0.66
	10 فاكثر	11	3.56	0.70
معدل الضبط الذاتي	5 فما دون	24	3.50	0.63
	6 - 9	66	3.47	0.72
	10 فاكثر	11	3.52	0.65
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	5 فما دون	24	2.56	0.46
	6 - 9	66	2.76	0.37
	10 فاكثر	11	2.52	0.25
الكلي	5 فما دون	24	3.25	0.28
	6 - 9	66	3.36	0.42
	10 فاكثر	11	3.20	0.38

يُلاحظ من الجدول (16) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التبأين الأحادي (One Way Anova)، والجدول رقم (17) يبين ذلك:

جدول 17 . نتائج تحليل التبأين الأحادي لمتوسطات أثر دور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

المجال	مصدر التبأين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
معدل الضبط في الأسرة	بين المجموعات	1.03	2	0.51	1.25	0.290
	داخل المجموعات	40.20	98	0.41		
	الكلي	41.23	100			
معدل الضبط الذاتي	بين المجموعات	0.03	2	0.02	0.03	0.266
	داخل المجموعات	47.35	98	0.48		
	الكلي	47.38	100			
معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	بين المجموعات	1.01	2	0.51	3.39	0.038
	داخل المجموعات	14.62	98	0.15		
	الكلي	15.63	100			
الكلي	بين المجموعات	0.37	2	0.18	1.20	0.306
	داخل المجموعات	15.03	98	0.15		
	الكلي	15.40	100			

تشير النتائج في الجدول (17) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية لدور نظرية توازن الضبط للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة ، وذلك استناداً إلى قيمة "ف" المحسوبة إذْ بلغت (1.20) ، وبمستوى دلالة (0.306) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة "ف" (1.25) وبمستوى دلالة (0,29) لمعدل الضبط في الأسرة و(0.03) وبمستوى دلالة (0.966) لمعدل الضبط الذاتي وتعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا لأنَّ قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05) بإستثناء العوامل حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (3.39) وبمستوى دلالة (0.038) وتعد هذه القيمة دالة إحصائيا لأنَّ قيمة مستوى الدلالة كان أقل من (0.05) ولتحديد مصادر الفروق فقد استخدم إختبار شيفيه للمقارنات البعدية و الجدول (18) يوضح نتائج هذا الإختبار.

جدول 18 . نتائج إختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق لمجال معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة للعالم تشارلز تتل في تفسير إنحراف الأحداث في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

المجال	المتوسط الحسابي	عدد افراد الاسرة	9 - 6	10 فاكثر
الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة	2.56	5 فما دون	*	
	2.76	9 - 6		
	2.52	10 فاكثر	*	

تشير نتائج الجدول رقم (18) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل للأفراد الذين عدد أفراد أسرهم (6 - 9) والفئات الآخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الأفراد الذين عدد أفراد أسرهم بين (6 - 9) أفراد وقد كانت قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفئة هي الأكبر.

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

2-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

3-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

4-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

5-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

6-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس

7-6 التوصيات

مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظرية تشارلز تتل Charles Tittle في توازن الضبط ودورها في تفسير إنحراف الأحداث في الأردن، وأجريت الدراسة على (101) حدثاً محكوم تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (12-18) سنه داخل دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، وفيما يلي تحليل ومناقشة النتائج :

1-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما الخصائص والديمغرافية للأحداث المحكومين في الأردن؟

يتضح من النتائج السابقه في الجدأول (1- 5) أنَّ العدد الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (16-18)، أغلبهم من سكان المدينة، ينتموا إلى أسر دخلها الشهري منخفض يقل عن(300) دينار أردني، حجم الأسرة يقع ضمن (7-9) أفراد، كما أنهم أتوا من أسر مستوى تعليمها ثانوي، ويقيموا مع الوالدين في نفس البيت، وهم من أسر مستقرة تمتاز علاقات الأفراد فيها بأنَّها علاقات سليمة وطبيعية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (رمزون، وغرأيبة،2004)، والتي أظهرت أنَّ أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية (16-16) سنة، من سكان المدينة، إرتكبوا الجنوح لأول مرة، وخاصة السرقة، كما أنهم أتوا من أسر ذات تعليم منخفض، يعملون في المهن والوظائف العادية، ودخلهم الشهري أقل من (150) دينار، وحجم الأسرة يزيد على (7) أفراد.

من الممكن أن يعزى السبب في تركزأغلبية أفراد الدراسة في المدينة إلى الكثافة السكانية في المدن مقارنه مع الأرياف، كما أن المغريات في المدينة تنتشر بشكل أكثر كالنوادي والمقاهي وأماكن الترفيه المختلفة فإحتياجات الحدث في المدينة ومتطلباته هي بطبيعة الحال أكثر منها في القرية ومع إنخفاض دخل الأسرة وكبر حجمها فإنها قد لا تتمكن من تغطية مصاريف غير ضرورية قد تشكل عبئ عليها كالتسلية وتوفير الالعاب للاطفال، وبسبب عدم وعي الأسرة بأهمية العوامل الترفيهية للطفل وإحتياجاته، الأمر الذي قد يدفع الحدث إلى

السعي للحصول على المال بأي طريقة ولو كانت بالسرقة لكي يلبي رغباته وبالتالي فإن من الطبيعي أن يكون عدد الأحداث في المدن أكثر منها في الأرياف .

ويمكن أن يكون السبب في أن الأحداث المنحرفين أغلبهم من المدينة إلى تعقد الروابط البشرية و وتنوع المهن والتغيرات التي قد تطرأ على الأسس الثقافية والأخلاقية وطبيعة التركيبة السكانية المتنوعة في المدينة ، فهذه جميعها عوامل تساعد على إعادة تشكيل الضوابط والتماسك على إعتبار انها تؤدي إلى إضعاف عوامل التماسك الاجتماعي مثل روابط الجيرة والقرابة والشعور بالمسؤولية الجماعية لذلك فوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية تفقد قوتها في المدينة، أما في المجتمع القروي فإن الوسائل غير الرسمية ما زالت تحتفظ بقوتها وسطوتها وتتضح من خلال تدخل الأقارب والجيران في الأبناء عند قيامهم بأي سلوك مخالف وغير سوي .كما أن قرب الصلة والعلاقة بين الأفراد في المجتمع القروي تشكل حاجزءأ أمام الأبناء لقيامهم بأي فعل وتصرف غير مرغوب فيه لانه من المحتمل ان تعلم الأسرة بذلك الفعل عن طريق الأقارب والجيران فينكشف الفعل ويتعرض الطفل للعقوبة، فالضبط الاجتماعي خارج نطاق الأسرة في الأرياف والأحياء الفقيرة مازال أكثر فعاليه من المدينة لذا فإن عدد الأحداث.

2-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما أنماط الجرائم التي يرتكبها الأحداث المحكومين في الأردن؟

يتضح من نتائج الدراسة كما في الجدول رقم (6) أنَّ العدد الأكبر من الأحداث الجانحين في دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن خلال فترة إجراء الدراسة هم من مرتكبوا جرائم السرقة بالدرجة الأولى بنسبة مئوية بلغت (41.6%) من مجموع عينة الدراسة ، فيما تلتها جرائم الأيذاء بنسبة (20%) من المجوع الكلي لعينة الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نتائج دراسة (رمزون، وغرأيبة،2004)، والتي بينت أن أكثر أفراد عينة الدراسة هم من مرتكبي جريمة السرقة، كما وتدعم هذه النتيجة مقولة تتل في نظرية توازن الضبط والتي هي :"بأن زيادة الضبط تؤدي بلا شك إلى أنواع محدد من الإنحراف القمعي".

كما يُعزى السبب في ذلك إلى إنخفاض الدخل وتدني مستوى الأوضاع المعيشية للأسرة وخاصة عندما يجد الحدث زملائه يحصلون على كل ما يطلبون فيسعى الحدث إلى إشباع حاجاته ورغباته كالتدخين على سبيل المثال، ومن أنواع السرق التي يمكن أن يقوم بها الحدث في الغالب السرقات البسيطة العادية كسرقة المواد والأغراض المتاحة بالقرب من الحدث والتي من السهل حملها وإخفائها كسرقة الأجهزة الخلوية وسرقة النقود، لذا لا بد من الإهتمام بالأطفال وإشباع حاجاتهم المادية ومعاملة الاطفال معاملة الطيبة من قبل الآباء والامهات والتركيز على رفع مستوى الوعي العقلي والديني لديهم مما يساهم في عدم إنخراطهم في الأعمال المحظورة كالسرقة.

3-6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما علاقة معدل الضبط الأسري في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

لقد بينت نتائج الدراسة في الجدول رقم (7) أنَّ ما نسبته (75.60%) من أفراد عينة الدراسة كانوا يتعرضوا إلى زيادة كبيرة في معدل الضبط (Control surplus) داخل الأسرة خاصةً من جهة الأب، بحيث كان الأحداث يتعرضوا للضبط والمراقبة الشديدة من قبل الأب وفي بعض الأحيان تصل للضرب الأمر الذي كان يساهم بشكل كبير في دفع وحث الأحداث إلى الإنحراف وإرتكاب الجرائم.

وتتفق هذه النتجية مع فرضية تتل في الإنحراف إذْ يرى أنه عندما تتجاوز نسبة ممارسه الفرد للضبط عن (1) وذلك حسب ميزان الضبط كما في الشكل رقم (1)، أي في حال وجود زيادة في الضبط ، كما هو الحال في زيادة الضبط الممارس من الأب على الأبناء فإنه يظهر في المقابل نقص في الضبط عند الإبن، فينخفض معدل الضبط عند الأبَناء عن (1)، أي أنَّ الأبناء بذلوا ضبط أقل من الضبط الذي تعرضوا له من الأب.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة دراسة ستيفن ، وبارون ، و فورد (Stephen , Baron & Forde) والتي تشير إلى أن النقص والزيادة في الضبط ترتبط بشكل أساسي بجرائم، والسرقة، والسطو، الإعتداء والإضرار بالممتلكات.

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (اسماعيل، 2010) والتي الدراسة ترى أن المعاملة القاسية والشديدة للحدث تؤدي إلى ردود فعل عدوانية وإلى الإنحراف.

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من: فوكس، ونوبل ولين، (Fox, Nobles, & Lane,2014) ، ودراسة كريستوفر و تويكسبري (Christopher & Tewksbury, 2005)من حيث أن الزيادة أو النقص في الضبط والتحكم الزائد سبب رئيسي في الإنحراف لدى الرجال، والزيادة والنقص في الضبط الذاتي لديهما صلات مهمة في الإنحراف .

وقد يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة المعاملة التي يتلقاها الأحداث في الأسرة العربية والتي تتسم بزيادة معدل الضبط والمعاملة القاسية خاصةً من قبل الآباء، والتي تتمثل بالتوبيخ وعدم إحترام رأي الأبناء والإهانه والأيذاء ، كما أن طبيعة العقاب قد تصل في بعض الأحيان إلى الضرب الشديد والحاق الأذى الأبناء وقد يسبب ذلك الشعور بالظلم لدى الأبناء وتنمي شخصية عنيدة متمردة معادية للمجتمع تحأول أن تنفس عن غضبها ومشاعرها المكبوتة بطرق سلبية عديدة مثل: كسرقة ممتلكات الآخرين وتخريب الممتلكات العامه، فالمعاملة القاسية تقود الطفل إلى إرتكاب الجرائم بحق الآخرين.

في المقابل فإن الأسرة الحديثة ذات المستوى الثقافي والإقتصادي المرتفع لها دور مهم في الحفاظ على أبنائها من الإنحراف، وذلك من خلال اسلوب التربية الحديث والذي يقوم على على أساس التوازن في المعاملة ، فالأسرة الحديثة تقوم على تحديد أهداف وطموحات أبنائها ولا تتهأون معهم في خفض مستوى تلك الأهداف، فيما تقوم الأسرة العربية التقليدية على تحديد أهداف متواضعة وغامضة لأبنائها وتهمل تحقيق تلك الأهداف بسبب ميلها إلى إتباع أسلوب قاسي يقوم على التوبيخ والعقاب الجسدي، أوأنها قد تستخدم أسلوب المسأيرة الذي يقوم على التدليل الزائد والذي يفتقد تماماً للضبط الأسري مما يؤدي حسب رأي هشام شرابي إلى إنتاج شخصية تتميز بالإتكاليه والعجز والمسأيرة .

إلاَّ إننا نجد الأسرة في المجتمع الغربي تستخدم أنواع آخرى من وسائل الضبط في التعامل مع أبنائها ، فعندما يرتكب الإبن خطأ ما يستحق العقاب تقوم الأسرة بمعاقبة الطفل من خلال تقليل مصروف الطفل ولا تلجأ إلى الأيذاء اللفظي و البدني كما هو في شائع لدى الطبقة الفقيرة في المجتمع العربي.

أما الطبقة الغنية والمتعلمة في المجتمع العربي فإنها تعامل أبنائها معاملة تتسم بالمرونه والعقلانية بحيث لا تُعرض أبنائها للمعاملة القاسية والشديدة ، وتحترم آرائهم مما يساهم في خلق شخصية متزنه تحترم الآخر تبتعد كثيراً عن السلوكيات المنحرفة .

كما ان الثقافة التي يتلقاها الأبناء لدى الأسرة في الطبقة العليا والتي تحتوي على قيم حب الآخر والمشاركة والعدل والمسأواة بين الأبناء تساهم كثيراً في ضبط الأبناء وعدم إرتكابهم للسلوك المنحرف.

6- 4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما علاقة معدل الضبط الذاتي في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأُردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

لقد أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (8) إنخفاض معدل الضبط الذاتي لدى عينة الدراسة ويعود السبب في إنخفاض الضبط الذاتي لدى الحدث حسب نظرية توازن الضبط بسبب الزيادة في الضبط الأسري الممارس على الحدث مع عدم قدرته على مواجهة الأهل فإن ذلك يؤدي حتماً إلى نقص في معدل الضبط الذاتي لدى الحدث يقود الحدث للإنحراف.

و تتفق النتيجة مع دراسة مارك ، وولدمان (Mark & Wildman, 2007) من حيث أن الأفراد الذين يعانوا من نقص في الضبط هم أكثر إرتكاباً للسلوكيات المنحرفة.

إن زيادة معدل الضبط الممارس على الحدث المتمثل في المعاملة القاسية تؤدي حسب رأي تتل إلى إنخفاض في الضبط الذاتي لدى الحدث، فيكون الحدث حساس للإستفزاز (Provocation)مما يؤَدي إلى الشعور بالعجز والمهانه، والتي تخلق لدى الفرد الرغبة (Desirability) في القيام بسلوك فوري مضاد (Counter Control) لتلك العملية، فعندما يدرك الفرد أن سيطرته ضعيفة أو عندما يعتقد أن الآخرين لا يعترفون بالضبط الذي لديه على نحو محتمل فإنه سيعاني من الإحساس بالإنكار والذل، فتتولد الرغبة والدافع لدى الفرد بالقيام بسلوك مضاد مما يشعره بالإرتياح فتتحول مشاعره من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى في الضبط ، لذلك فإن الأفراد الذين يملكون سيطرة ذاتية عاليه هم قادرون بشكل أكبر على تأجيل الرغبة الفورية المتعلقة بالإنحراف ومن المحتمل أن يختاروا السلوكيات غير المنحرفة مع الإفتراض أنهم يملكون نسبة التحكم المناسبة والفرصة للقيام بالإنحراف.

كما إن فرصة إختيار الفرد لسلوك محدد ضمن مجموعة سلوكيات تتأثر بمجموعة من العوامل وهي: الإلتزامات الأخلاقية للفرد، والذوق الشخصي، والخبرة والتي تشمل الأدوار والمكانة التي يحتلها الأفرد، والخصائص الشخصية للفرد والمظهر الشخصي، والسمعة والذكاء، ومميزات رأس المال الاجتماعي (الإنتماء للعائلة والعلاقات الشخصية)، وبالتالي ينحصر مجال إختيار الفرد للسلوك حسب الدقة في توازن الضبط (Control Balance) والتي من ضمنه سيتم إختيار السلوك المنحرف .(Curry R. Theodore, 2005)

ويعزى السبب في ذلك إلى أن تعرض الأحداث لزيادة في الضبط في الأسرة يؤدي إلى نقص في معدل الضبط الذاتي لديهم مما يحث على القيام بسلوك مضاد للضبط الأسري الشديد والمعاملة القاسية، وكون الأبن لا يستطيع الرد بنفس الأسلوب مع الأب سيقوم في الأغلب بتغيير ضبطه المتوازن؛ لأنَّه لا يستطيع نسيان الإهانه والتوبيخ في وقت قصير وكونه لا يملك الفرصة والقدرة على الإعتداء على الأب والرد بنفس الطريقة ، لذلك سيفكر الإبن بالإنتقام بطريقة آخرى حال توفر الفرصة تتمثل في سرقة النقود من الأب، أو قيادة المركبة بدون علم الأب ، أوتخريب الأشياء، أو الخروج للشارع والتشاجر مع أولاد آخرين .

ولقد أشرنا في السابق إلى أهمية التربية وأسلوب التعامل مع الأبناء في المحافظة عليهم من الإنحراف، فإذا كانت معاملة الطفل معاملة جيدة ومتزنة يتوافر فيها قدر مناسب من الإحترام والعطف فإنه ينمو نمواً سليماً مما يساهم في قدرته على التكيف مع نفسه ومع

المجتمع الذي يعيش فيه، لكن إذا ما نشأ الطفل في جو أسري مشحون بالخلافات وكان يعامل معاملة قاسية ولم يكن الوالدين يفوا بوعودهم فإن ذلك يخلق لدى الطفل الشعور بعدم الطمأنينة والقلق مما يؤدي إلى إنخفاظ الضبط الذاتي للفرد ويتسبب له بمشكلات عديدة، أي أنه كلما قل الضبط الذاتي لدى الفرد قلت إحتماليه عملية التوازن وكلما زاد الضبط الذاتي للفرد ازدادت عملية التوازن.

6- 5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما علاقة معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

تشير نتائج الدراسة في الجدول رقم (9) إلى أنَّ معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة كان متوسط ، وقد يعزى ذلك كما ذكرنا سابقاً إلى زيادة الضبط الممارس على الحدث في الأسرة وإلى إنخفاض الضبط الذاتي لدى الحدث بسبب القيود المتمثلة بالرقابة الشديدة من قبل الأسرة والتي تحث وتدفع الحدث إلى ممارسة السلوك المنحرف.

فالضبط الأسري الشديد يدفع الأحداث إلى اللجوء الى الشارع وتكوين علاقات مع أقرانهم الجانحين مما يساهم في قيامهم بإرتكاب السلوكيات المنحرفة كونه تنخفض فرصة المواجهه فيها مع الأب المصدر الأساسي للضبط .

لذلك شكل معدل الضبط الاجتماعي للبيئة المحيطة والمتمثلة بالأقران، والشارع، والحي عاملاً متوسطاً ذا علاقة إلى حد ما في الحث على الإنحراف، لأنَّ الحدث يهرب من النقص في الضبط الذاتي والمواجهه مع الأب إلى الشارع والأقران ومشاركتهم الأعمال الغير مشروعة.

فبالرغم من وجود القيود ووسائل الضبط خارج نطاق الأسرة مثل المعأيير والأعراف والقانون التي تعمل على إعاقة الحدث وتمنعه من القيام بالسلوك المنحرف كونه يشعر أن المجتمع يراقبه وانه يمكن أن ينكشف ويتعرض للعقاب، إلاّ أنَّ إنخفاض فرصة المواجهة بين

الحدث والأسرة تشكل حافزاً أقوى في حث الحدث على إرتكاب السلوك المنحرف في ظل غياب الرقابة الأسرية .

6- 6 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

ما علاقة الخصائص والديمغرافية في تفسير إنحراف الأحداث المحكومين في الأردن حسب نظرية تشارلز تتل ؟

لقد بينت نتائج الدراسة في الجدأول (10-18) إلى وجود علاقة بين متغير حجم الأسرة ومتغير الدخل في إنحراف الأحداث، فالأفراد الذين عدد أفراد أسرهم يقع ضمن الفئة (6 -9) هم أكثر عرضة إلى الإنحراف من ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى أن كبر حجم الأسرة من الممكن يؤدي إلى إنشغال الوالدين عن الأبناء و إهمالهم فيكون السبب في حدوث خلل في توازن الضبط وإنحراف الأحداث.

ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى أن كبير حجم الأسرة يزيد من تعقد العلاقات الأسرية وكلما أدى ذلك إلى عدم التقارب والإختلاف، فالعلاقات في الأسرة النووية المكونة من زوجين تختلف عنها في الأسرة كبيرة الحجم.

كما يتضح من خلال النتائج السابقة أن الأفراد الذين دخلهم الأسري منخفض هم عرضة إلى الخلل في معدل الضبط الذاتي أكثر من غيرهم مما يعرضهم إلى الإنحراف وإرتكاب الجرائم، فكلما توفرت الظروف الإقتصادية المناسبة من مسكن وملبس وإمكانيات مادية آخرى ، كلما قلل ذلك من إحتماليه حدوث خلافات أسرية وزاد من الترابط الأسري ولم يكن هنالك إحتمال للإنحراف، وفي حال عدم توفر تلك الموارد الأساسية وشحها فإنَّ احتماليه حدوث الخلافات وإنحراف الأحداث يكون أكبر.

7-6 التوصيات:

من الممكن أن تكون نظرية توازن الضبط (Control Balance theory) النظرية رقم وأحد والقاعدة الأساسية في تفسير الإنحراف، كما إنَّ معالجة قضية إنحراف الأحداث يتطلب إستعداد المجتمع لمعالجة الخلل في الضبط وعدم المسأواة وتحقيق العدالة للأطفال وأسلوب التعامل معهم، وبالتالي هنالك مجموعة من التدابير التي لا تعالج المشكلة تماماً وإنما تقلل من إحتمال حدوثها ومن أجل الحد من إنحراف الأحداث في الأردن توصي الدراسة بضرورة الإهتمام بالأحداث كونهم الشريحة الأكبر في المجتمع وكونهم جيل المستقبل لذا لابد من تكاثف الجهود للحفاظ على هذه الفئة من التعرض لخطر الإنحراف وعليه توصي الدراسة بما يلي:

1-2-6 تقديم البرامج التوعوية والأرشادية حول كيفية تعامل الأسرة مع أبنائها.

2-2-6 توعية الأسرة بأهمية عملية توازن الضبط في التعامل مع الأبناء وذلك من خلال المحاضرات والندوات.

3-2-6 التركيز في الإعلام على دور توازن الضبط الاجتماعي كأسلوب حديث في تربية الأبناء والحفاظ عليهم من الإنجراف نحو الإنحراف والجريمة.

4-2-6 بالإظافة إلى ذلك قد يكون هنالك تدابير آخرى كما ان تطبيق توازن الضبط يحتاج إلى مزيد من التحليل وهذ يوفر نقطة انطلاق لمناقشة موضوع الإنحراف إجراء المزيد من الدراسات في نفس المجال.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.

- أنيس، إبراهيم (1987)، **المعجم الوسيط،** (ط2، بيروت: دار الأمواج.

- الآخرس، محمد (1997)، **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية،** الرياض أكاديمية نأيف للعلوم الأمنية.

- البدأينة، ذياب (2002)، سوء معاملة الأطفال، الضحية المنسية، **مجلة الفكر الشرطي،** 11(11)، 167-213.

- البدأينة، ذياب و عبدالشقور (2008)، العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية لدى طلاب الجامعة أثناء الطفولة وأشكال العنف الأسري، **المجلة العربية للداسات الأمنية،** جامعة نأيف للعلوم الأمنية ، 24 (48) ، 85-130.

- بدر، عبدالمنعم (1994) الوقأية من الجريمة ومكافحتها في سياق ميكانزمات الضبط الاجتماعي، **مجلة الفكر الشرطي**، مركز بحوث الشرطة، الشارقة،3(3)، 82-102 .

- بدوي، زكي (1978)، **معجم مصطلحات العلوم ،** (ط1)، بيروت: مكتبة لبنان.

- بدوي، عبدالرؤوف (1999)، الضبط الاجتماعي والمقأومة في الأسرة والمدرسة، دراسة تحليلية، **مجلة التربية العاصرة**، جامعة طنطا، 16(53)، 67-116 .

- البشير، سعد و القشعان، محمود (2007)، إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية، **مجلة العلوم** ، 35 (3)، الكويت، 41-63 .

- البقلي، هيثم (2005)، **إنحراف الطفل المراهق: الأسباب، الوقأية، العلاج**، القاهرة: دار النهضة للطباعة والتوزيع .

- جابر، سامية (2004)، **علم الاجتماع العام،** القاهرة: دار المعرفة الجامعية .

- الجريدة الرسمية (2014)، **قانون الأحداث الأردني** ، العدد 5310.

- الجريدة الرسمية (2001)، **قانون الأحداث الأُردني، العدد4256.**

- الجريتلي، سلوى (2011)، القيم الإسلامية والضبط الاجتماعي، **مجلة كلية التربية،** جامعة بورسعيد، (10)، 938-956.

- الجمعية العامة للأُمم المتحدة (2006)، **إتفاقية حقوق الطفل.**

- الجمعية العامة للأُمم المتحدة، (1985)**، قواعد الأمم المتحدة لإدارة شؤون قضأيا الأحداث: قواعد بكين.**

- الجمعية العامة الأمم المتحدة (1990**)، قواعد هافانا،** رقم 113/45.

- جونز، فيلب (2010)، **النظريات والممارسة البحثية،** (ط1)، ترجمة: الخواجة، محمد ياسر (2003)، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع .

- الحسن محمد(1988)، المدخل إلى علم الاجتماع ، بيروت، دار الطليعة .

- حمادة، مصطفى (2013)، **الإنثروبولوجيا والضبط الاجتماعي،** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

- حمزة، موسى والقضاة، محمد (2010)، أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، **مجلة كلية التربية،** جامعة عين شمس،34(2)، 103- 154 .

- الحوامدة، مصطفى (1999)، جرائم الأحداث: أسبابها وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والأسرية للحدث، **إربد للبحوث والدراسات،**1(2) ، 49-76.

- الحوراني، محمد (2010)، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع،** (ط1)، عمان: دار مجدلأوي .

- الخشاب، أحمد (1968)، **الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،** (ط2)، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة .

- الخطيب، سلوى (2002)، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، الرياض: مكتبة الشقري .

- إبن خلدون، عبدالرحمن (732-808)، (808 هـ /1405)، **مقدمة إبن خلدون،** ط3 ، الجزء2، (تحقيق: علي عبدالوأحد وافي)، دار نهضة مصر للطبع والنشر: القاهرة، (د،ت) .

- خمش، مجدالدين (2005)، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، (ط3)، عمان: دار مجدلأوي للنشر والتوزيع .

- خمش، مجدالدين (محرر)،(2005)، **المكتبة وأساليب البحث،** عمان، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع

- الخواجة، محمد ياسر (2003)، **الإنحراف والمجتمع،** القاهرة: دار المصطفى للنشر والتوزيع .

- الخولي، سناء (1984)، **الأسرة والحياة العائلية،** بيروت: دار النهضة العربية .

- رمزون، حسين و الغرأيبة، فيصل (2000)، **الخصائص للأحداث الجانحين في الأردن،** المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 22(43) ، جامعة نأيف العربية للعلوم الأمنية ، 127-158.

- الرفاعي، حسين (1995)، التنشئة ودور الأسرة في الوقأية من الإنحراف، **مجلة الفكر الشرطي،** 3(4)، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 209-229 .

- الرشدان، عبداللة (2005)، **التربية والتنشئة** ، (ط1)،عمان: دار وائل للنشر.

- الرشيدي، بشير(2000)، **الإضطرابات النفسية في المراهقة والطفولة،**(ط1) ، الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي .

- سماح، سالم عوض (2011)، أثر غياب معأيير الضبط الاجتماعي للجماعة على تحقيق أهداف المؤسسة: دراسة حالة مطبقة على دار تأهيل أحداث إربد، **المؤتمر العالمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعة** (الخدمة والعدالة)، القاهرة، ص 4371-4427 .

- شرابي، هشام (1984)، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، (ط3)، بيروت: الدار المتحدة للنشر .

- الشرمان، يوسف (2014)، إنحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الأحداث، **مجلة النجاح للعلوم الإنسانية**، 28(6)، 1385-1410 .

- شفيق، محمد (1987)، **الجريمة والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

- الصالح، مصلح (2004)، **الضبط الاجتماعي**، عمان: مؤسسة الوراق .

- صمادي، أحمد (1990)، المدرسة كما تتصورها نظرية الضبط ،**المجلة العربية للتربية**، تونس، 10(2)، 51-73 .

- الضبع، عبدالرؤوف (2008)، **علم اجتماع العائلي**: الأسرة العربية في عالم متغير، (ط1)، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع .

- العابورة، رحاب (2007)، **الحمأية الجنائية للأحداث بموجب قانون الأحداث الأُردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- عباس، منال (2013)، **علم الاجتماع الجنائي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- عبد، إسماعيل طه (2010)، الأسباب النفسية و المؤَدية إلى جنوح الأحداث، **مجلة كلية التربية**، جامعة بغداد، 21(3)، 683-714.

- عبدالجواد، أحمد (1983)، **مبادئ علم الاجتماع**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق .

- عبدالحسين، نصير (2009)، الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي، **مجلة كلية التربية الأساسية/ الديوانية**، (60)، 283- 304 .

- العتيبي، عبدالمحسن (1995)، ميكانزمات الضبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسية في المرحلة الثانوية، **دراسات**، 10(78)، 221-270 .

- العرب، أسماء (2010)، العنف ضد الطفل من وجهة نظر أولياء الأمور في المجتمع الريفي: الأشكال والآثار، **أبحاث اليرموك/العلوم الإنسانية و**، 27(2)، 1763-1768.

- عمر، معن خليل (2004)، **التنشئة** ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .

- العموش، احمد (2006)، البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، **مؤتة للبحوث والدراسات**، 21(3)،

- العوران، حسن و الحنيطي، دوخي (2012)، أثر العنف الأسري على الأطفال وعلاقته بسلوكهم المنحرف، من وجهة نظر الطلبة العمانيين الدارسين في جامعة مؤتة، **المجلة الأردنية للعلوم** ، 5 (2)، 202 – 228.

- غباري، محمد (1985)، **مدخل علاجي جديد لإنحراف الأحداث**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .

- غيث، محمد (1987)، **المشاكل والسلوك الإنحرافي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

- الفيروز أبادي، (729-823)هـ ، محمد بن يعقوب، (1983)، **القاموس المحيط**، بيروت: دار الفكر،9 (43) .

- القذافي، رمضان والدويبي، عبدالسلام (2010)، **علم النفس الاجتماعي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .

- القريشي، غني (2011)، **علم الجريمة**، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

- القريشي، غني (2011)، **الضبط الاجتماعي**،(ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

- كركوش، فتحية (2012)، **ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزءأئر**، الجزءأئر: ديوان المطبوعات الجامعية .

- كوسون، موريس (1985)، الضبط الاجتماعي للجريمة، مراجعة: محمود الزوادي، **مجلة الفكر العربي** (معهد الإنماء العربي)، بيروت، 6(38/37)، 562-577 .

- المجالي، فأيز (2007)، دور المعأيير الرسمية في ضبط السلوك داخل التنظيم الجامعي، **أبحاث اليرموك**، 23(2)، 517- 541 .

- محمد، إبراهيم (2008)، أثر العوامل في جنوح الأحداث، **مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية**، 10(2)، 93-150.

- المختار، عبير ومحمود، شاكر (2011)، التنشئة كاليه للضبط الاجتماعي، **المجلة العلمية لكلية الآداب**، جامعة بنها، القاهرة ،24، 823-849 .

- نوال، رويمل (2012)، الإتجاهات النظرية الحديثة المفسرة لظاهرة الجريمة، **مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و**، جامعة سوق أهراس،30، 27-41 .

- الوريكات، عأيد (2013)، **نظريات علم الجريمة**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع .

- الوريكات، عأيد والمجالي، إنجود (2012)، إختبار الإحتواء الداخلي لنظرية الإحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 27(1)، 81-128.

- يتيم، عبداللة عبدالرحمن (2003)، الإنثروبولوجيا إزاء مشكلات السلطة والضبط الاجتماعي في المجتمعات القبلية الإسلامية، **مجلة العلوم الإنسانية** / البحرين، (6)، 140-185 .

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Baron, S. and Forde, R. (2007), Street youth crime: A test of control balance Theory. **Justice Quarterly**, 24, 335-355.

- Christopher, L and Richard, T. (2005), Control Balance Theory and Violence: An Examination of Contingencies. **Sociological Focus**, 38(4), 241-260.

- Curry R.Theodore (2005), Integrating Motivating and Constraining Forces in Deviance Causation: A test of Causal Chain Hypotheses in Control Balance Theory, **Deviant Behavior**, 26. 571-599.

- Delisi and Hochstetler. (2002), an Exploratory Assessment of Tittles Control Balance Theory: Results from the National Youth Survey. **The Justice Professional**, 15 (3), 261-272. P261.

- Kathleen A. Fox, Matt R. Nobles, and Jodi Lane (2014), Control Balance Behind Bars: Testing the Generality of Tittle's Theory among Incarcerated Men and Women, **Journal of Research in Crime & Delinquency,** Sage, 1-29.

- Hickman M. Piquero A, Lawton B. And Greene J. (2001), Applying Tittle's Theory to Police Deviance, **an International of Police Strategies & Managment,** 24 (4), 497-519.

- Katherine S. and Williams, (2008).Using Tittle’s control balance theory to understand computer crime and deviance, **International Review of Law Computers & Technology**, 22 (1-2), 145-155 .

- Leeper, N. and Piquro, R.(2006), Control Balance and Exploitative Corporate Crime, **Journal of Criminology ,** 44 (2), 397-430 .

- Nobles Matt. R. and. Fox, Kathleen A (2013) , Assessing Stalking Behaviors in a Control Balance Theory Framework, **Criminal Justice & Behavior**, Capella University, 40 (7), 737-762 .

- Piquero, R. and Hikman, M. (1999), An Empirical Test of Tittle's Control Balance Theory. **Journal of Criminology**, 37(2), 319-342.

- Piquero, R. and Hikman, M. (2003), Extending Tittle's Control Balance Theory to Account for Victimization **Criminal Justice & Behavior,** 30.(3), 282-301.

- Steven, J. E. and Travis, C. (2012), Self- Control, Negative Affect, and Young Driver Aggression: An Assessment of Competing Theoretical Claims**. International Journal of Offender Therapy & Criminology**, 58 (1), 85-106.

- Tittle R. Caharles (1995), **Control balance: Toward a general theory of deviance.** Boulder, CO: West view Press.

- Tittle R. Charles(1999),Continuing The Discussion of Control Balance ,**Theoretical Criminology**, Vol 3, No 344, pp.344-352

- Tittle, Charles (2004), Refining Control Balance Theory, **Theoretical Criminology**, Vol 8, No4, 395- 428.

- Vitulano M. Fite P, and Rather. L (2010).Delinquent Peer Influence on Childhood Delinquency: The Moderating Effect of

Impulsivity. **Journal of Psychopathology & Behavioral Assessment,** 32. 315-322.

- Wildman, Mark (2007), **Inmate Deviant Behaviors: AN Application of Tittles Control Balance Theory**. Unpublished Doctoral Dissertation, University of Capella, USA.

- Zhang Yan, Day George, and Cao Liqun,(2012), A Partial Test of Agnew's General Theory of Crime and Delinquency, **journal of Crime & Delinquency**, 58(6), 856-878 .

الملاحق

الملحق رقم 1

إستبيان الدراسة

الجامعة الأردنية

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

إستـبيـان

دراسة حول نظرية تشارلز تتل وتفسير انحراف الأحداث في الأردن- دراسة ميدانية

تحية طيبة وبعد:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظرية ضبط التوازن للعالم تشارلز تتل في تفسير انحراف الأحداث في المجتمع الأردني، لذا ارجوا التكرم بالإجابة عن الأسئلة بعنأية ودقة ، علما" أن المعلومات الواردة في هذه الورقة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، ولا داعي لذكر الاسم.

وإقبلوا فائق الإحترام

الباحث: راكان راضي الحراحشة

الجـامعـــة الأردنية.

أولاً :البيـــــانـــــات الأوليــــــــــة :

يرجى وضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة :

1) . العمر: 1.(12-15) 2 .(16-18)

2) ما الجريمة التي دخلت بها المركز(أذكرها).........................

3) مكان إقامة الأسرة الدائم. 1. مدينة 2. قرية

3 .بادية 4.مخيم

4) الدخل الشهري للأسرة :

1 . (أقل من 300) دينار. 2. (300 - 399) دينار.

3. (400- 499) دينار. 4. (500) دينار فأكثر.

5) مهنة الأب: 1-موظف (قطاع عام) 2- موظف (قطاع خاص) 3- متقاعد 4- آخرى

6) مهنة الأم: 1- ربة منزل 2- موظفة (قطاع عام) 3- موظفة (قطاع خاص)

4- متقاعدة 5- آخرى

7) المستوى التعليمي للأب: 1- أُمي 2- إبتدائي 3- ثانوي 4- جامعي

8) المستوى التعليمي للام: 1- أُمية 2- إبتدائي 3- ثانوي 4- جامعية

9) مع من كنت تسكن قبل دخولك المركز: 1. مع الوالدين 2. مع الأب

3. مع الأم 4. مع آخرين (أذكرهم)...................

10) العلاقة بين الوالدين : 1. علاقة طبيعية وسليمة 2. مشاجرات وخلافات

3. انفصال

11) قبل أن تدخل المركز كيف كانت علاقتك مع والدك:

1. طبيعية وسليمة 2. مشاجرات وخلافات

12) قبل أن تدخل المركز كيف كانت علاقتك مع والدتك:

1. طبيعية وسليمة 2. مشاجرات وخلافات

13) قبل أن تدخل المركز كيف كانت علاقتك مع اخوتك:

1. طبيعية وسليمة 2.مشاجرات ومخلافات

ثانياً: ضع علامة (√) في المربع الذي يتوافق مع رأيك حول طريقة تعامل الأهل معك لقياس معدل الضبط في الاسرة كما في العبارات أدناه.

الرقم	العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
.1	والدي يحترم رأيي					
.2	والدي يعاملني كصديق					
.3	والدي يهتم بأموري الخاصة					
.4	والدي يشتمني ويسبني					
.5	والدي يريد أن أتتفق معه في كل شي					
.6	والدي لا يسأل عني					
.7	والدي يضربني ويتعدى علي					
.8	والدي يفرق في معاملته بيني وبين إخوتي					
.9	والدي شديد في معاملة معي					
.10	والدتي تعاملني معاملة حسنه					
.11	والدتي تتدخل بأموري الخاصة					
.12	والدتي لا تسال عني					
.13	والدتي توبخني باستمرار					
.14	والدتي تشجعني دوماً في نشاطاتي					
15	والدتي تتحدث معي بهدوء					

ثالثاً:يرجى وضع علامة (√) في المكان الذي يتناسب مع رأيك – حول معدل الرقابة الذاتية والضبط الذي تفرضه على نفسك وتصرفاتك في الحياة .

الرقم	العبارة	دائماً	غالباً	احياناً	نادراً	أبداً
16	أخذ ممتلكات الغير إذا أتيحت لي الفرصة					
17	سبق وان تشاجرت مع الآخرين					
18	استخدم أشياء الغير دون علمهم					
19	سبق وأن دخلت دار الرعاية					
20	عندما أتعرض لأيء مشكلة الجأ إلى والدي					
21	سبق وان قمت بالغش في الامتحانات					
22	أخذت بعض المال عندما أتيحت لي الفرصة					
23	اعمل ما يحلو لي بغض النظر عن التكلفة أو النتيجة					
24	الإثارة والمغامرة أهم من الشعور بالأمن بالنسبة إلي					
25	أحاول الحصول على ما أريد حتى لو سبب ذلك المشكلات للآخرين					
26	اهتم بما يحدث لي الآن ولا اهتم بالمستقبل					
27	أصدقائي يشجعوني بما أقوم به					

رابعاً: ضع علامة(√) حول الإجابة التي تمثل رأيك حول معدل الضبط الذي تمارسه على الآخرين ومعدل الضبط الذي يمارسه الآخرين عليك في الحياة .

الرقم	الفقرة	ضبط بسيط	ضبط معتدل	ضبط شديد	عدم وجود ضبط
28	درجة الضبط الذي تمارسه على العائلة				
29	درجة الضبط الممارس عليك من العائلة				
30	درجة الضبط الذي تمارسه على أصدقائك				
31	درجة الضبط الذي يمارسه أصدقائك عليك				
32	درجة الضبط الذي تمارسه انت على الناس المهمين في حياتك				
33	درجة الضبط الممارس عليك من قبل الناس المهمين في حياتك				
34	درجة الضبط الذي تمارسه أثناء القيام بأنشطة جماعية				
35	درجة الضبط الذي يمارس عليك أثناء القيام بأنشطة جماعية				
36	درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك بالالتزام بالدين(الصلاة مثلا)				
37	درجة الضبط الذي يمارس عليك من أجل الالتزام بالدين				
38	درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك من أجل نظافة البيئة				
39	درجة الضبط الذي يمارسه عليك الآخرين من أجل نظافة بالبيئة				
40	درجة الضبط الذي تمارس على نفسك من أجل الاهتمام بمظهرك				

				درجة الضبط الذي يمارسه عليك الآخرون من أجل الاهتمام بمظهرك	41
				درجة الضبط الذي تمارسه على نفسك من أجل الاهتمام بصحتك	42
				درجة الضبط الذي يمارسه عليك الآخرين من أجل العنأية بصحتك	43

إنتهت الأسئلة

شكراً لتعأونكم

الباحث

الملحق رقم 2

أسماء المحكمين

الرقم	الإسم	الرتبة	الكلية	التخصص	مكان العمل
1	مجدالدين خمش	أستاذ	الآداب	علم الاجتماع	الجامعة الأردنية
2	خليل درويش	أستاذ	الآداب	علم الاجتماع	الجامعة الأردنية
3	عأيد وريكات	أستاذ	الآداب	علم الاجتماع	الجامعة الأردنية
4	محمد بني يونس	أستاذ	الآداب	علم النفس	الجامعة الأردنية
4	محمد العربي	أستاذ مشارك	الآداب	علم اجتماع	الجامعة الأردنية
5	مروان الزعبي	أستاذ مشارك	الآداب	علم النفس/ سلوك	الجامعة الأردنية
6	حيدر ظاظا	أستاذ مشارك	العلوم التربوبة	علم النفس التربوي/القياس والتقويم	الجامعة الأردنية

الملحق رقم 3

كتاب رئيس الجامعة الأردنية إلى معالي وزير التنمية
لتسهيل مهمة الباحث باجراء الدراسة

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
كليـة الآداب
Faculty of Arts
قسم علم الاجتمـاع
Department of Sociology

حضرة السادة / معالي وزير التنمية الاجتماعية **المحترمين**

تحية طيبة، وبعد ،،،

إن الطالب/ مروان راضي احمد الجوامسه في قسم علم الاجتماع / كلية الآداب في الجامعة الأردنية يقوم بدراسة بعض النواحي التطبيقية المتعلقة بمؤسستكم الكريمة في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه.

وحيث أننا نعهد بكم الاستعداد الكامل لمؤازرة الجامعة وكلياتها وطلبتها في كل ما يعود بالنفع والخير على الوطن والمجتمع .

نرجو التفضل بتقديم التسهيلات الممكنة للطالب المذكور علما بأن أية معلومات تحصل عليها ستكون موضع ثقة وكتمان بحيث لن تناقش إلا بشكل عام مجرد وفي المحيط الأكاديمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور مجدالدين خمش

هاتف – ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي – ٢٤٨٨٨ فاكس – ٥٣٠٠٢٣٢(٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext.: 24888 Fax: (962-6) 5300232 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

الملحق رقم 4

كتاب معالي وزير التنمية إلى عطوفة رئيس الجامعة الأردنية

بالموافقة على إجراء الدراسة

وزارة التنمية الاجتماعية

الرقم ش م/ ٥٧٦٢
التاريخ / /1436هـ
الموافق ٢٣/ ٢/ 2015م

سعادة الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية

الموضوع: التدريب الميداني

تحية طيبة وبعد،،،

إشارة لكتابكم رقم بلا تاريخ بلا والمتضمن طلب الموافقة على تسهيل مهمة الطالب " راكان راضي أحمد الحراحشه " من قسم علم الاجتماع / كلية الآداب في الجامعة الأردنية لدراسة بعض النواحي التطبيقية المتعلقة بالدور التالية :

1. دار تربية وتأهيل الأحداث / عمان
2. دار تربية أحداث الرصيفة
3. دار تربية وتأهيل الأحداث / اربد للفئة العمرية (12-15) والفئة العمرية (16-18)

لا مانع من تسهيل مهمة الطالب الحراحشه بتعبئة الاستبيان في الدور المشار اليها أعلاه ، شريطة الالتزام بالأنظمة والتشريعات المعمول بها ، راجيا تزويد الوزارة بنسخة من الأطروحه حال الانتهاء منها.

مع الاحتـــــــــــــرام،،،

وزيـــــــر التنميـــة الاجتماعيـــة

المحامية ريم ممدوح أبو حسان

23/2

القائم بأعمال مدير الموارد البشرية
أحمد الزويري

(1/1)

المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف، ٥٦٧٩٣٢٧ ٦ ٩٦٢+ فاكس، ٥٦٧٩٩٦١ ٦ ٩٦٢+، ص.ب ٦٧٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن - الموقع الالكتروني: www.mosd.gov.jo

CHRLES TITTLE'S AND EXPLICATION JUVENILES DELINQUNCY IN JORDAN: AFIELD STUDY

By
Rakan Radi Alhrahsheh

Supervisor
Dr: Kamash majadaldeen, Prof

ABSTRACT

This study aimed to identify to the Charles Tittle's theory in control balance and its role in explanation of juvenile delinquency in Jordan, and to knowledge of the social and demographic characteristics of juveniles delinquents, also to see if there is a relationship between social control and juvenile delinquency is due to variables: age, place of residence, educational level, income, the nature of the relationship between the parents themselves and between the juveniles, in adition to his parents and siblings, The study also aimed to identify the most important variables in setting the basic balance theory, namely: (control ratio, and self - control) and their roles in the deviance of juveniles convicts in Jordan.

The study used Methodology of Social Comprehensive Survey, a comprehensive approach to the social survey, which included all juveniles convicts in the locations of breeding and rehabilitation of juveniles in the capital Amman, Rusaifa, and Irbid, totaling (101) juveniles convicts at the time of the study, The data were collected related to the governed juvenile Using a questionnaire prepared specially for this study was that after the adoption of the scale developed by each of

(Hickman, & Piquero,2004), to measure the deviation ratio for the purposes of this study, The data input by the computer using Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The study found that the majority of juveniles convicts in the locations of breeding and rehabilitation juvenile's in Jordan is of the age group (18-15), by a percentage (43.3%). They are from city residents; mostly they live within stable families, their monthly income less than (300) Jordan dinars, and educational level for parents is concentrated at the secondary level, most of them from perpetrators crimes of theft, by a percentage (41.6%).

Results of the study also showed that the main reason for the deviance of the governed juveniles in Jordan lay to increase the rate of control the practitioner on juveniles in the family as arithmetic mean average was (3.78) with relative importance (75.60), Also the Results of the study showed that the level of self-control of the juveniles governed was low as arithmetic mean average of (3.48) with relative importance (58.50).

The results of the study showed that there is no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the averages of the role of Charles Tittle's control balance theory in the explaining of juvenile delinquency in the Jordanian society depending on the variables: age, and type of crime. The results of the Scheffe test showed differences there are statistically significant attributable to variable-income individuals who their family income is less than (300) jordan dinars, and the existence of significant differences to the variable size of the family members who number their family members (6-9).

Accordingly upon the results of the study it provided clear support for the hypotheses of Charle's Tittle theory in control balance of which are:

1. Imbalance in control leads to deviance.
2. Control Surplus leads to deviance.
3. Control Deficit in self-control of individuals leads to deviance.
4. Imbalance in the self-control leads to the commission of certain types of deviance.